

[٤/٨٤ظ] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

كتاب المكاتب^(٢)

أبو سليمان، قال محمد بن الحسن:

قلت: رأيت الرجل يكاتب عبداً له على ألف درهم، وينجمها عليه نجوماً يؤديها في كذا كذا سنة، في كل سنة كذا كذا، أو لكل^(٣) شهر كذا كذا، هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: رأيت إن لم يكتب في مكاتبته: إنك حر إذا أديت إلي جميع المكاتب، هل يعتق إذا أدى إليه جميع المكاتب؟ قال: نعم، وهو بمنزلة قوله: إذا أديت إلي فأنت حر. قلت: رأيت إن لم يكن ضرب للمكاتب أجلاً، وإنما قال: قد كاتبتك على مائة درهم، هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: فمتى تحل^(٤) عليه المكاتب؟

(١) قد اختلفت النسخ في ذكر البسملة والحمدلة والتصلية في بداية الكتب الفقهية كالصلاة والزكاة وغيرها، وقد التزمنا ذكر البسملة وتركنا ما سواها.

(٢) نقل الأفغاني رحمه الله في الحاشية هنا أثاراً من باب كتاب المكاتب في آخر كتاب العتاق، كما ذكر أثاراً أخرى وادعى أنها لا توجد في غير نسخة عاطف أفندي، لكن الأمر ليس كذلك، فجميع الآثار التي ذكرها موجودة في كتاب العتاق في باب كتاب المكاتب وباب موت المكاتب، وأثر منها مذكور في باب ميراث المكاتب من كتاب المكاتب. انظر: ١٤٦/٣، و١٤٨، و١١١/٤.

(٣) ز: أول كل.

(٤) ز: يحل.

قال: المكاتبه حالة، فإن أداها إذا طلبه بها السيد وإلا رُدَّ في الرق.

قلت: أرايت رجلاً كاتب عبداً له ونجمها عليه نجوماً ولم يكتب في مكاتبته: إذا عجز عن النجم فهو مردود في الرق؟ قال: فإذا عجز عن أول نجم اشترط ذلك السيد أو لم يشترطه فهو مردود في الرق.

قلت: أرايت المكاتب أله أن يتزوج^(١) بغير إذن مولاه؟ قال: لا. قلت: وكذلك المكاتبه؟ قال: نعم.

قلت: فهل للمكاتب أن يخرج من المصر بغير إذن مولاه؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال^(٢): لأن المكاتب له أن يطلب ويسعى فيما يؤدي به مكاتبته، وليس للسيد أن يمنعه من ذلك. قلت: وكذلك المكاتبه؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن اشترط عليه أن لا يخرج من المصر إلا بإذنه هل يجوز ذلك؟ قال: لا، والشرط باطل.

قلت: أرايت رجلاً كاتب عبداً له أو أمة كاتبها^(٣) على كُرٍّ^(٤) حنطة أو كُرٍّ شعير أو سمى طعاماً^(٥) جيداً أو رديئاً أو وسطاً هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كاتبه على زيت أو سمن^(٦) أو شيء مما يكال أو يوزن؟ قال: نعم.

قلت: أرايت رجلاً كاتب عبداً له أو أمة على ألف درهم أو على مائة دينار ونجمها^(٧) عليه نجوماً، فإن عجز عن نجم منها فمكاتبته^(٨) ألفاً^(٩) درهم، هل تجوز^(١٠) هذه المكاتبه؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه اشترط ما ذكرت [٨٥/٤] لك.

(٢) ز - قال.

(١) م ز: أن يزوج.

(٣) ز: كاتب.

(٤) الكُرُّ مكيال لأهل العراق، وجمعه أكرار، فقيل: إنه اثنا عشر وسقاً كل وسق ستون صاعاً، وفي تقديره أقوال أخرى ذكرها المطرزي. انظر: المغرب، «كرر».

(٦) ز - أو سمن.

(٥) ز - طعاما.

(٨) ف: فكاتبه؛ ز: فمكاتبه.

(٧) ز: أو يحملها.

(١٠) ز: هل يجوز.

(٩) ز: ألف.

قلت: أ رأيت رجلاً كاتب عبداً له على نفسه وماله^(١) على ألف درهم وللعبد ألف درهم أو أكثر من ذلك هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كاتب على ألف دينار وللعبد أكثر من ذلك؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه لا يدخل بينه وبين عبده رباً.

قلت: أ رأيت رجلاً كاتب عبداً له على نفسه وماله وفي يدي العبد رقيق لسيده أو مال لسيده أيدخل ذلك في ماله؟ قال: لا. قلت: وما الذي يدخل في ماله من ذلك؟ قال: ما كان اكتسبه وكان له قبل ذلك. قلت: أ رأيت إن كان له رقيق هل يدخل ذلك الرقيق في ماله؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن كانت عنده^(٢) أَعْدَالُ^(٣) بَرٍّ مما كان أعطاه سيده يتجر فيه هل يدخل ذلك في ماله؟ قال: لا. قلت: أ رأيت إن كان عبداً مأذوناً في التجارة وكان في يده مال رقيق ومما كان اشترى فكاتبه^(٤) السيد على نفسه وماله هل يكون جميع ما في يده من ذلك في المكاتبه؟ قال: نعم إذا كان كما ذكرت. قلت: ولم؟ قال: لأنه في يده ومما اشترى. فأما إذا كان في يده لعبده^(٥) مال فلا يدخل ذلك في مكاتبته إذا كاتبه على نفسه وماله. قلت: وكذلك كل ما كان وهب له بعلم سيده؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن كان وهب له مال بغير علم سيده فكاتب^(٦) على نفسه وماله أيدخل ذلك في مكاتبته؟ قال: نعم. قلت: ويجوز جميع ما ذكرت لك من المكاتبه؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت رجلاً كاتب عبداً له على أن يخدمه شهراً هل تجوز هذه المكاتبه؟ قال: نعم. قلت: لم والخدمة غير معلومة؟ قال: أستحسن ذلك. ألا ترى أنا نجيز^(٧) المكاتبه على مال ليس بمعلوم. قلت: وكذلك لو كاتبه

(١) ز: أو ماله. (٢) ف - عنده.

(٣) م ف ز: أعدل. وعبارة ب جار: ولا يدخل ما أعطاه مولاه ليتجر فيه كعدل بز. والأعدال جمع العَدْل، وهو نصف الجمل يكون على أحد جنبي البعير. انظر: لسان العرب، «عدل».

(٤) ز: وكاتبه. (٥) م ز: لعبده.

(٦) ز: وكاتب. (٧) ف: لا نجيز.

على أن يبني له داراً قد أراه أجراً وجصّها وما يبني بها، وكذلك على أن يحفر له بئراً قد وقّتها^(١) وسمى^(٢) طولها وقدرها وأراه^(٣) المكان؟ قال: نعم، هذا أيضاً في الاستحسان جائز^(٤). قلت: أرأيت إن كاتبه على أن يخدم^(٥) رجلاً شهراً ففعل فخدم الرجل شهراً هل^(٦) يعتق؟ قال: نعم. قلت: وتجاوز المكاتبه على هذا في القياس؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت المكاتب إذا كاتبه^(٧) سيده على ألف يؤديها^(٨) إلى غير سيده^(٩) أيجوز^(١٠) ذلك؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن كانت على ألف درهم يضمنها لرجل على سيده أتجاوز المكاتبه على هذا؟ قال: نعم، المكاتبه جائزة^(١١) والضمان جائز. قلت: لم أجزت المكاتبه؟ قال: لأن^(١٢) المكاتبه جائزة، ولأنه ليس فيها شرط^(١٣) لسيده، فهو بمنزلة قوله: قد كاتبتك على ألف درهم. قلت: أرأيت إذا ضمن لرجل مالا بدون إذن^(١٤) سيده سوى المكاتبه أيجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن ضمان المكاتب لا يجوز إلا أن يأذن له سيده، ولم^(١٥) يأذن له. قلت: أرأيت إن ضمن سيده لغير سيده عن سيده أو أحال^(١٦) سيده^(١٧) عليه بمال من المكاتبه هل يجوز الضمان على هذا الوجه؟ قال: نعم. قلت: لم؟^(١٨) قال: لأنه أحاله من المكاتبه.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له على مال أو نجمها عليه نجوماً ثم

(١) ف ط: قد وقفها. والتصحيح من ب جار.

(٢) م - بئراً قد وقفها وسمى (غير واضح)؛ ز - قد وقفها وسمى.

(٣) ز - وأراه. (٤) ز: أيضاً هذا في الاستواء فانه جائز.

(٥) ز - أن يخدم. (٦) ز: فهل.

(٧) ز: لمكاتبه. (٨) ز: درهم.

(٩) ز: السيد. (١٠) ز - أيجوز.

(١١) ز - سيده أتجاوز المكاتبه على هذا قال نعم المكاتبه جائزة.

(١٢) ز: قال إن كانت. (١٣) م: بشرط؛ ز - شرط.

(١٤) م ز - إذن. (١٥) ف ز: أو لم.

(١٦) ز: أو حال. (١٧) ف + أو أحال سيده.

(١٨) ف: ولم.

صالحه السيد على أن يعجل له بعض المكاتبه وحط عنه ما بقي هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: ولم وأنت تكرهه في الدين؟ قال: لأن المكاتب بمنزلة عبده، فلذلك لم أكرهه، ولا يكون هذا بمنزلة الحق. قلت: أرأيت إن صالحه من المكاتبه على عبد بعينه هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو صالحه على غير ذلك من العروض بعينه على دار أو أرض أو طعام أو غير ذلك؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن افترقا قبل أن يقبض ذلك السيد هل يفسد ذلك الصلح؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأن الصلح قد وقع على شيء بعينه. ألا ترى أنه لو اشترى ذلك الشيء بعينه بما عليه من المكاتبه جاز ذلك، ولا تكون^(١) الفرقه فساداً للبيع. قلت: أرأيت إن صالحه على عبد إلى أجل أو ثوب إلى أجل أو طعام إلى أجل أيجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأن هذا فاسد. قلت: ولم؟ قال: لأنه صالحه بدين فلا يجوز.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له واشترط عليه خدمته شهراً مع المكاتبه أيجوز ذلك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له على ألف درهم ونجمها عليه نجوماً كل شهر على أن يؤدي مع كل نجم ثوباً قد سماه وسمى جنسه أيجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو قال: على أن تؤدي إلي مع مكاتبك^(٢) ألف درهم؟ قال: نعم. قلت: ولم أجزت هذا وقد اشترط شرطاً غيرها فوقع عليه المكاتبه؟ قال: لأن المكاتبه وقعت على جميع ما سمي^(٣)، وهو بمنزلة قوله: قد كاتبك على كذا وكذا. قلت: أرأيت إن عجز عن شيء مما اشترط عليه مع نجومه وقد أدى نجمه وقد عجز عما كان اشترط عليه من الزيادة مع النجم أيرد في الرق؟ قال: نعم، إذا عجز عما كان اشترط عليه من الرق. قلت: وكذلك لو كاتبه على مائة مثقال تبر من فضة أو ذهب هل يجوز؟ قال: نعم.

(٢) ز: مع مكاتبك.

(١) ز: يكون.

(٣) ز: ما أسمى.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له أو أمة^(١) على ألف درهم على أن يؤدي إليه كل شهر مائة درهم ولم يسم منتهى المكاتبه أيجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه كاتبه على شيء معلوم.

قلت: أرأيت المكاتبه التي تجوز ما هي؟ قال: كل^(٢) مكاتبه على دنائير أو دراهم أو شيء مما يكال أو يوزن بعد أن يسميه أو على ثياب بعد أن يسمي جنسها أو على خادم جائز.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له على ألف درهم فأداها إلى السيد ثم جاء رجل فاستحق تلك الألف ما حال المكاتبه؟ قال: المكاتب حر، يرجع عليه السيد بألف مكانها. قلت: لم عتق؟ قال: لأنه قد كان أدى إليه المكاتبه، ولأن المكاتبه لم تقع على هذه الألف بعينها.



باب ما لا يجوز من المكاتبه

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له على قيمته أيجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: أرأيت إن أدى إليه قيمته هل يعتق؟ قال: نعم. قلت: ولم وأنت لا تعجز المكاتبه؟ قال: إنما أفسدت المكاتبه لأنه كاتبه على شيء غير^(٣) مسمى، فإذا أدى إليه قيمته عتق.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له على ثوب ولم يسم الثوب أيجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: وكذلك لو كاتبه على دار أو غير ذلك من العروض مما ليس بمسمى ولا معلوم؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن أدى إليه ثوباً^(٤) هل يعتق؟ قال: لا. قلت: لم وأنت قد أجزته^(٥) في الباب الأول؟

(٢) ف ز - كل.

(٤) ف: يوماً؛ ز: شيء.

(١) ز - أمة.

(٣) م - غير.

(٥) ف ز: أجزت عتقه.

[٨٥/٤] قال: ليسا سواء، ولم يؤد في هذا الباب ما كاتبه عليه. ألا ترى إنما كاتبه على ثوب ولم يسمه. قلت: وكذلك لو كاتب^(١) أمة له على هذا؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب أمة له على ألف درهم على أن يطأها ما دامت مكاتبته هل تجوز^(٢) هذه المكاتبه؟ قال: لا. قلت: أرأيت إن كانت المكاتبه فاسدة فأدتها هل تعتق؟ قال: نعم. قلت: ولم وأنت لا تجيز المكاتبه؟ قال: لأن المكاتبه^(٣) معروفة، وإنما أفسدتها من قبل الشرط، فإذا أدتها قبل أن ترد عتقت. قلت: أرأيت إن كانت^(٤) مكاتبه مثلها أكثر من ذلك هل يرجع السيد على شيء من فضل^(٥) ذلك؟ قال^(٦): كان قوله الأول: يرجع بفضل مكاتبه مثلها، ثم رجع بعد ذلك فقال: تؤدي فضل القيمة بعد ذلك. وهو قول محمد. قلت: أرأيت إن وطئها السيد لمكاتبته التي كاتبها عليه أو كانت قيمتها أكثر من هذه المكاتبه فأدت بعد ذلك المكاتبه هل يكون لها على سيدها صداق؟ قال: نعم. قلت: ولم والمكاتبه كان أصلها فاسداً^(٧) ولم تكن مكاتبه صحيحة؟ قال: لأنها أدت فعتقت، فلذلك كان على سيدها العقر. قلت: وقياس هذا غير البيع؟ قال: لا، ألا ترى أن رجلاً [لو]^(٨) باع شيئاً يبيعه فاسداً: خادماً فوطئها البائع ثم دفعها إلى المشتري فقبضها المشتري فأعتقها^(٩) لم يكن على البائع فيما وطئ شيء؛ لأنه قد وطئ ما يملك. قلت: وكذلك كل مكاتبه فاسدة؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له أو أمة له^(١٠) مكاتبه^(١١) فاسدة ثم

(١) ز: لو كانت.

(٢) ز + فاسدة فأدتها هل تعتق قال نعم قلت ولم وأنت لا تجيز المكاتبه قال لأن المكاتبه.

(٣) م ز: إن كاتب.

(٤) وفي ط «على شيء فضل من ذلك» ولم يشر إلى ما في النسخ.

(٥) ز + إن.

(٦) ز: فاسد.

(٧) من ط.

(٨) م ف ز ط: فعتقها.

(٩) ف - له.

(١٠) ز: مكاتبته.

مات السيد قبل أن تؤدي ما حالها؟ قال: هي مملوكة للورثة وتبطل المكاتبه. قلت: أرايت إن أدت إلى الورثة المكاتبه بعد^(١) موت السيد؟ قال: تعتق^(٢) في الاستحسان. قلت: فهل تعتق في القياس؟ قال: لا. قلت: بالقياس تأخذ أم بالاستحسان؟ قال: لا بل بالاستحسان.

قلت: أرايت إن كاتب الرجل أمة له مكاتبه فاسدة ثم ولدت ولداً ثم ماتت المكاتبه قبل أن تؤدي ما حال الولد، وهل عليه أن يسعى فيما على أمه؟ قال: الولد رقيق، وليس عليه سعاية^(٣) في شيء. قلت: أرايت إن استسعاها فيما على أمه فأداه [٨٦/٤] هل يعتق؟ قال: نعم. قلت: ولم وأصل المكاتبه كانت فاسدة والمكاتبه إنما وقعت على الأم؟ قال: أستحسن ذلك، وأدع القياس فيه. قلت: أرايت إن كانت الأمة^(٤) المكاتبه حية فولدت المكاتبه فأدت المكاتبه هل يعتق ولدها معها؟ قال: نعم. قلت: ولم يعتق الولد والمكاتبه فاسدة؟ قال: لأن الولد بمنزلة الأمة فإذا عتقت عتق.

قلت: أرايت رجلاً كاتب أمة له على أن تخدمه حياتها أو حياته هل تجوز^(٥) المكاتبه؟ قال: لا. قلت: وكذلك إن كان عبداً؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن كاتبها على ألف درهم على أن كل ولد^(٦) تلده^(٧) فهو للسيد هل تجوز^(٨) المكاتبه وهذا الشرط يفسدها؟ قال: لا.

قلت: أرايت رجلاً كاتب عبداً له على ألف درهم على أن يخدمه بعد العتق وبعد أن يؤدي المكاتبه أيجوز هذا؟^(٩) قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه اشترط في المكاتبه ما لا يعرف. قلت: أرايت إن أدى مكاتبته هل يعتق؟ قال: نعم. قلت: أرايت إذا كاتبه على ألف درهم وعلى وصيف مع

(١) م ف ز: بغير. والتصحيح من ط. (٢) ز: يعتق.

(٣) ز - سعاية. (٤) م: لامه.

(٥) ز: هل يجوز. (٦) ف: ولده.

(٧) ف - تلده. (٨) ز: هل يجوز.

(٩) م ف ز ط: المكاتبه قال هذا. ولعل الصواب ما أثبتناه. وقد ذكر نحوه الأفغاني في هامش ط.

أداء مكاتبته هل تجوز هذه المكاتبية؟ قال: نعم.

قلت: أرايت رجلاً كاتب عبداً له على ألف وجعل أجلها إلى العطاء هل تجوز^(١) المكاتبية؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كان إلى الحصاد أو إلى الدِّيَّاس^(٢) أو إلى نحو ذلك مما يعرف من الأجل؟ قال: نعم، أستحسن ذلك. قلت: أرايت إن قال المكاتب: إنما أعجل المكاتبية فأؤديها، هل يعتق؟ قال: نعم، يعتق.

قلت: أرايت الرجل يكاتب أمة له مكاتبية فاسدة على ميتة فولدت المكاتبية ولدأ ثم أعتق السيد المكاتبية قبل أن تؤدي هل تعتق؟ قال: نعم، ولا يعتق ولدها. قلت: ولم لا يعتق ولدها؟ قال: لأن المكاتبية فاسدة. قلت: ولو كاتبها على ألف درهم مكاتبية فاسدة فولدت ولدأ ثم أعتق السيد الأم؟ قال: يعتق ولدها معها.

قلت: أرايت رجلاً كاتب عبداً له على ألف درهم وهي قيمته على أنه إذا أدى يعتق [و]عليه^(٣) ألف أخرى هل تجوز هذه المكاتبية؟ قال: نعم، إذا أدى الألف درهم عتق وكانت عليه ألف أخرى. قلت: وتجاوز هذه المكاتبية عندك؟ قال: نعم، ولكن إذا أدى الألف الأولى عتق.

[٨٦/٤ ظ] قلت: أرايت رجلاً كاتب أمة^(٤) له على حكمه أو على حكمها هل تجوز هذه المكاتبية؟ قال: لا. قلت: أرايت إن أدت قيمتها هل تعتق؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه كاتبها على غير شيء مسمى.

قلت: أرايت رجلاً كاتب عبداً له على عبد غيره هل تجوز المكاتبية؟

(١) ز: هل يجوز.

(٢) قال المطرزي: الدِّيَّاسة في الطعام أن يوطأ بقوائم الدواب أو يكرر عليه المِندُوس يعني الجَزَجَر حتى يصير تبنأ، والدِّيَّاس صَقْل السيف، واستعمال الفقهاء إياه في موضع الدِّيَّاسة تسامح أو وهم، وأصل الدُّوس شدة وطء الشيء بالقدم. انظر: المغرب، «دوس».

(٤) ف - أمة؛ ز: أم.

(٣) الواو من ب جار ط.

قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه كاتبه على عرض لغيره، فلا تجوز المكاتبه على أموال الناس من العروض؛ ألا ترى أنه كاتبه على ما لا يملك. قلت: وكذلك لو قال: كاتبك على دار فلان أو ثوب فلان أو على غير ذلك من العروض؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو قال: على كُرّ فلان لعينه أو طعام فلان بعينه؟ قال: نعم، هذا كله فاسد. قلت: ولو قال: كاتبك^(١) على ألف فلان هذه، أكانت^(٢) تجوز هذه المكاتبه؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأنه كاتبه على دراهم، فهو جائز. قلت: أرأيت إن أدى العبد ألف درهم غيرها هل يعتق؟ قال: نعم. قلت: والدراهم لا تشبه العروض؟ قال: لا^(٣)، لأن عليه دراهم مثلها. قلت: أرأيت إن قال: كاتبني^(٤) على أن أعطيها من مال فلان، هل تجوز^(٥) هذه المكاتبه؟ قال: نعم، المكاتبه جائزة، ويؤديها من حيث شاء.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له على ألف درهم على أن العبد بالخيار يوماً هل تجوز المكاتبه؟ قال: المكاتبه جائزة، والخيار جائز. قلت: وكذلك إن كان السيد بالخيار؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن كاتب أمة فولدت ولداً قبل أن يمضي الخيار هل يكون ولدها مكاتباً معها وقد رضي المولى المكاتبه بعد ذلك؟ قال: نعم. قلت: وكذلك إن كانت^(٦) هي بالخيار فرضيت؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن مات المولى قبل أن يمضي الخيار؟ قال: موته بمنزلة رضاه. قلت: وكذلك إن ماتت المكاتبه بعده وبقي ولدها أيسعى^(٧) الولد فيما على أمه وتجاوز^(٨) المكاتبه؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إذا كاتبها على أنه بالخيار ثلاثة أيام فأعتق السيد نصفها قبل مضي الثلاثة الأيام؟ قال: هذا العتق جائز، وهو رجوع في المكاتبه واختيار لردّها، ويستسعيها^(٩) في نصف قيمتها في قول أبي حنيفة. قلت: أرأيت إن كانت

(٢) ز: أكتب.

(١) ف: كاتبك.

(٤) ف: كاتبني.

(٣) ز - لا.

(٦) ز: إن كاتب.

(٥) ز: هل يجوز.

(٨) ز: ويجوز.

(٧) ز: أيعتق.

(٩) ز: أو يستسعيها.

ولدت ولداً في الأيام الثلاثة فأعتق السيد الولد وقد كان السيد^(١) / [٨٧/٤] والخيار هل يكون هذا اختياراً لرد المكاتب؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن كانت^(٢) الأمة بالخيار؟ قال: يعتق ولدها، ولا يرفع عنها بحساب قيمة الولد من المكاتبه. قلت: أرأيت إن مات الولد هل يرفع عنها شيء من مكاتبها؟ قال: لا.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له على ألف درهم يؤديها إليه نجوماً وشرط إن هو عجز عن نجم منها فعليه مائة درهم سوى النجم هل تجوز هذه المكاتبه؟ قال: المكاتبه^(٣) باطلة لا تجوز، وهو قول محمد.



باب المكاتبين^(٤) جميعاً والرجل يكاتب عبده على نفسه وعلى عبد له آخر غائب

قال محمد: حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال: إذا كاتب الرجل عبيدين له مكاتبه واحدة وجعل نجومهما واحدة^(٥) فإن أديا عتقا^(٦) وإن عجزا رداً رقيقاً فهو جائز، ولا يعتقان إلا جميعاً ولا يردان إلا جميعاً^(٧).

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبيدين له مكاتبه واحدة وجعل النجوم واحدة وكفل كل واحد منهما عن صاحبه وكتب: إن أديا عتقا^(٨) وإن عجزا

(١) م - في الأيام الثلاثة فأعتق السيد الولد وقد كان السيد (غير واضح).

(٢) ز: إن كاتب. (٣) ف - قال المكاتبه.

(٤) ز: المكاتبين. (٥) ز: نجومها واحد.

(٦) ز: عتق.

(٧) رواه الإمام محمد بنفس الإسناد. انظر: الآثار لمحمد، ١١٧ - ١١٨. وانظر: الآثار

لأبي يوسف، ١٩١؛ والمصنف لعبد الرزاق، ٣٨٩/٨.

(٨) ز: عتق.

ردا والمكاتبه ألف درهم، وكاتبهما^(١) سواء، فأدى أحدهما جميع المكاتبه، هل يعتقان؟ قال: نعم. قلت: فهل يرجع الذي أدى على الآخر بشيء؟ قال: نعم، يرجع عليه بنصف المكاتبه. قلت: ولم؟ قال: لأنه أدى النصف عن نفسه والنصف الآخر عن صاحبه، ولأن المكاتبه كانت عليهما جميعاً. قلت: فهل للسيد أن يأخذ أيهما شاء بجميع المكاتبه إذا كانت المكاتبه على ما ذكرت لك؟ قال: نعم. قلت: أرايت إذا أدى أحدهما نصف المكاتبه هل يرجع على الآخر بشيء؟ قال: نعم، بنصف ما أدى. قلت: ولم؟ قال: لأن المكاتبه عليهما، ولأن الأداء عليهما جميعاً؛ ألا ترى أنهما لا يعتقان إلا بأداء جميع المال. قلت: أرايت إن أدى حصته من المكاتبه هل يعتق؟ قال: لا يعتق حتى يؤدي جميع المكاتبه. قلت: فإن مات أحدهما أيرفع^(٢) عن الحي قيمة الميت من المكاتبه؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنهما لو كانا حين^(٣) لم يعتقا إلا بأداء جميعها؛ ألا ترى أن أحدهما إذا أدى حصته لم يعتق، فكذلك إذا مات [٨٧/٤ظ] أحدهما لم يرفع عن الباقي شيئاً من المكاتبه، ولم يعتق^(٤) حتى يؤدي جميعاً. قلت: أرايت إن كانت قيمة المكاتبين^(٥) مختلفه فأدى أحدهما جميع المكاتبه هل يرجع على صاحبه بشيء؟ قال: نعم، تقوم قيمته من المكاتبه. قلت: أرايت إن كان السيد قد أعتق أحدهما هل يرجع على الباقي بشيء من المكاتبه؟ قال: نعم، ويرفع عنه بقدر قيمة المعتق من ذلك. قلت: ولم وقد قلت: إذا مات أحدهما لم يرفع عن الباقي من المكاتبه؟ قال: لأن العتق لا يشبه الموت؛ لأن العتق بمنزلة ما قد قبض. قلت: أرايت إن كاتب أمتين جميعاً وكانت^(٦) المكاتبه^(٧) على نحو ما ذكرت لك فولدت إحداهما ولداً فأعتق السيد الولد هل يجوز

(٢) ز: أترفع.

(١) ز: وكاتبها.

(٣) ز: حين.

(٤) م - الباقي شيئاً من المكاتبه ولم يعتق (غير واضح)؛ ز - عن الباقي شيئاً من المكاتبه ولم يعتق.

(٦) ز + الأمة.

(٥) ز: المكاتبين.

(٧) ز: مكاتبه.

عنه؟ قال: نعم. قلت: فهل يرفع عنهما شيء من المكاتب؟ قال: لا يرفع عنهما شيء.

قلت: أرايت رجلاً كاتب عبداً له على نفسه وعلى عبد آخر غائب بألف درهم هل يجوز ذلك؟ قال: نعم في الاستحسان. قلت: أفرأيت إذا أدى هذا جميع المكاتب هل يعتقان جميعاً؟ قال: نعم. قلت: فكيف يعتق الغائب وليس بمكاتب؟ قال: لأن السيد قد قبض جميع المكاتب، فهو بمنزلة قوله: إذا أديت إلى ألفاً فأنت حر وفلان، ففعل؛ ولأن المكاتبه عليهما جميعاً. قلت: أرايت إن لم يقل في المكاتب: إذا أديت إلي فأنتما حران، هل يعتقان إذا أدى؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن أدى هذا المكاتب جميع المكاتب هل يرجع على الغائب بشيء من المكاتب؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأن الغائب لم يكن في المكاتب معه. قلت: أرايت إن مات الغائب هل يرفع عن هذا شيء^(١) من المكاتب؟ قال: لا. قلت: أرايت إن أدى حصة قيمته من المكاتب هل يعتق؟ قال: لا حتى يؤدي جميعها. قلت: وكيف القياس في هذا؟ قال: يصير هذا المكاتب مكاتباً بقدر قيمته من المكاتب، ولا يلزمه غير ذلك؛ ولكني أدع القياس في هذا، وأجعلهما حرين إذا أديا جميعاً المكاتب. قلت: أرايت إذا مات المكاتب منهما ما القول في الغائب وقد قدم فقال: لا أؤدي شيئاً؟ قال: هو مملوك، ولا يلحقه شيء من المكاتب. قلت: أرايت إن رضي وقال: أنا أؤدي، وجاء بجميع المكاتب فدفعها إلى المولى وقال المولى: لا أقبلها، ولم يترك الميت^(٢) شيئاً ما القول في ذلك؟ قال: [٨٨/٤] أما في القياس فهو مملوك؛ لكنني أدع القياس وأعتقه، فأعتق الميت إذا أدى جميع المكاتب هذا الحي^(٣) منهما حالاً. قلت: أرايت إن كانا حين جميعاً وأراد^(٤) السيد^(٥) أن يبيع الغائب

(١) ف: بشيء. (٢) ز - الميت.

(٣) ز: هذا أي لا.

(٤) م - حين جميعاً وأراد (غير واضح)؛ ز - حين جميعاً وأراد.

(٥) ز: للسيد.

منهما هل له ذلك؟ قال: أما في القياس فنعم، وأما في الاستحسان فحتى^(١) يعجز^(٢) الآخر أو يؤدي.

قلت: أرأيت رجلاً قال لعبد له: قد كاتبت فلاناً - لعبد غائب - على كذا كذا على أن تؤديها عنه، فرضي بذلك الشاهد أيجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأن الشاهد منهما مملوك، ولم يكاتب على نفسه. قلت: أرأيت إن أداها إلى المولى هل يعتق المكاتب؟ قال: نعم، يعتق. قلت: ولم^(٣) كان هذا مكاتباً؟ قال: لأنني استحسنت^(٤) ذلك.

قلت: أرأيت رجلاً حرّاً كاتب على عبد لرجل على أن يضمن عنه المكاتبه يؤديها إلى سيد العبد أيجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن المكاتب لم يكاتبه على نفسه، وضمان الرجل للمكاتبه للرجل لا يجوز على عبده.

قلت: أرأيت رجلاً حرّاً كاتب على ابن له عبد^(٥) لرجل^(٦) أيجوز ذلك؟ قال: لا، وهذا بمنزلة الباب الأول. قلت: وإن كان الابن صغيراً؟ قال: وإن كان.

قلت: أرأيت عبداً له ابن صغير وهما لرجل واحد كاتب على ولده هل يجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه لم يكاتب على نفسه، وإنما كاتب على ولده، ولو أدى في هذين الوجهين جميعاً عتق المكاتب.

قلت: أرأيت رجلين لهما عبدان^(٧) لكل واحد منهما عبد على حدة كتابهما جميعاً مكاتبه واحدة بألف درهم، وجعلا النجوم واحدة، إن أديا عتقا وإن عجزا رداً، هل يكون للسيد أن يأخذ كل واحد منهما أيهما شاء بجميع المكاتبه على ما ذكرت لك؟ قال: لا. قلت: فما القول في ذلك؟

(١) ز - الاستحسان فحتى.

(٢) ز: فعجز.

(٣) ف + قال.

(٤) م ف ز ط + من.

(٥) ز: عبداً.

(٦) ف: الرجل.

(٧) ز: عبيدين.

قال: يكون كل واحد منهما مكاتباً بحصته بقدر قيمتهما^(١)، فإن كانا سواء كل واحد منهما بخمسائة، وإن كانت القيمة^(٢) مختلفة قسمت المكاتبه على قيمتهما، فكان كل واحد منهما مكاتباً لما يصيبه من المكاتبه.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له صغيراً هل يجوز ذلك؟ قال: نعم إن كان يعقل ويعبر عن نفسه^(٣). قلت: أرأيت إن كان صغيراً لا يتكلم ولا يعقل هل تجوز^(٤) المكاتبه؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنها ليست بمكاتبه، وإنما تكون المكاتبه^(٥) إذا عقل العبد ذلك. قلت: أفرأيت [٤/٨٨ ظ] إن كاتب عن الصبي أبوه وهو حر هل يجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لا يجوز أن يضمن له ماله عن عبده، ولا يكاتب عبده. قلت: وكذلك لو كان حراً كاتب على عبد رجل؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن أدى إليه جميع المكاتبه هل يعتق؟ قال: نعم. قلت^(٦): فهل يسلم المال لسيد^(٧) العبد؟ قال: نعم. قلت: أولاً يكون^(٨) للذي كاتب أن يرجع بشيء من ماله على السيد؟ قال: لا. قلت: فكيف القياس في هذا؟ قال: أما في القياس فيرجع فيأخذ ماله ويعتق العبد. قلت: ولم وهذا بمنزلة رجل قال لرجل: أعتق عبدك بألف درهم، فأعطاه إياه فأعتقه ثم بدا له أن لا يعطيه شيئاً هل يكون له ذلك؟ قال: نعم. قلت: فهل يرجع فيما أدى إلى المعتق^(٩) إن أراد ذلك؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن كان المولى قد استهلكه^(١٠)؟ قال: أما في المكاتبه فنستحسن^(١١) أن لا يرجع، وأما في العتق فيرجع فيكون ذلك ديناً على المولى.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبيدين له مكاتبه واحدة وجعل نجومهما

- | | |
|--|--------------------|
| (١) ز: قيمتها. | (٢) ز + قلت أرأيت. |
| (٣) ز: عن نجومه. | (٤) ز: هل يجوز. |
| (٥) ز: يكون المكاتب. | (٦) ز - قلت. |
| (٧) م ف ز: للسيد. والتصحيح من ط. وهو ظاهر. وعبارة ب جار: ويسلم المال للمولى استحساناً. | |
| (٨) ف: ولا يكون. | (٩) ف: على المعتق. |
| (١٠) م ز: قد استهلكه. | (١١) ز: فيستحسن. |

واحدة إن أديا عتقا وإن عجزا رداً، ثم إن أحدهما عجز ورده المولى أو قدمه إلى القاضي فردّه ولا يعلم القاضي بمكاتبه الآخر، ثم إن الآخر أدى جميع المكاتب هل يعتقان جميعاً؟ قال: نعم. قلت: فلم يعتق الذي كان رد في الرق؟ قال: لأن عجزه^(١) ذلك باطل، ولا يكون عجزهما إلا جميعاً؛ لأن المكاتبه واحدة. قلت: أرايت إن كان المولى قد استسعى الذي لم يعجز بعد ذلك في نجم أو نجمين ثم عجز ورد في الرق أيضاً والآخر غائب هل يكون رده رداً؟ قال: لا. قلت: فإن كان القاضي قد رده؟ قال: وإن.

قلت: أرايت^(٢) الرجلين إذا كاتبا عبداً واحداً مكاتبه واحدة غاب أحدهما وقدم الشاهد العبد المكاتب إلى القاضي وقد عجز هل يرده في الرق؟ قال: لا يرده حتى يجتمع المولىان جميعاً. قلت: ولو كان رجل واحد كاتب عبداً واحداً فمات المولى وترك ورثة هل يستطيع بعضهم أن يرد المكاتبه قبل أن يجتمعوا جميعاً؟ قال: بلى^(٣)، له ذلك، ولا^(٤) يَرُدُّ إلا بقضاء قاض، ولا يشبه هذا الأول، أي الوارثين حضر^(٥) معه فهو خصم. قلت: فكذلك لو كان المكاتب هو الميت وترك ولدين ولدا في المكاتبه لم يستطع المولى أن يرد واحداً منهم والآخر غائب حتى يجتمعوا [٨٩/٤] وجميعاً؟ قال: نعم. قلت: وإن كان الباقي لم يسع في شيء بعد^(٦) رد الأول؟ قال: وإن كان. قلت: ولم؟ قال: لأنه لا يكون ردهما إلا جميعاً؛ لأنه إذا رد أحدهما ثم أدى الآخر عتقا جميعاً.

قلت: أرايت رجلاً كاتب عبدين له مكاتبه واحدة وجعل نجومهما واحدة إن أديا عتقا وإن عجزا رداً، ثم إن أحدهما ارتد عن الإسلام فرفع إلى الإمام فعرض عليه السلطان الإسلام فأبى فقتله، ما حال الباقي؟ قال:

(١) ز: عجز.

(٢) ز: أفرأيت.

(٣) م ف: بل؛ ز - بلى. والتصحيح من ط، ولم يشر إلى ما في النسخ.

(٤) ز: حصل.

(٥) ز: لا.

(٦) ف - بعد.

لا يعتق حتى يؤدي جميع المكاتبه. قلت: أفرأيت إذا أدى جميع المكاتبه هل يعتق هو والمقتول؟ قال: نعم. قلت: فإن كان للمقتول ولد أحرار من امرأة حرة هل تجر ولاء ولده إلى مواليه؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه عتق حين أدى صاحبه المكاتبه. قلت: أ رأيت إذا كان المرتد منهما قد اكتسب مالاً بقدر رده ثم قتل ما القول في ذلك؟ قال: أخذ المولى ذلك من جميع ذلك المال جميع المكاتبه، ويعتقان جميعاً. قلت: أ رأيت إذا كان للمدبر ولد أحرار هل يرجعون على الباقي بحصته من المكاتبه إذا كان^(١) الوارث مولاه؟ قال: نعم. قلت: فما حال مال المكاتب الذي بقي مما كان اكتسب في رده بعد أداء المكاتبه أ يكون لورثته؟ قال: نعم^(٢). قلت: أ رأيت إن ارتد أحدهما ولحق بدار الشرك^(٣) هل يؤخذ هذا الباقي بجميع المكاتبه؟ قال: نعم، ولا يعتق إلا بأداء جميعها. قلت: أ رأيت إذا أداها هل يعتق هو والمرتد الذي في دار الشرك؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت إن رجع المرتد مسلماً هل يرجع الذي أدى بجميع حصته من المكاتبه عليه؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه كاتب المكاتبه عليهما جميعاً. قلت: أفرأيت المرتد بعد ذلك إن مات في دار الشرك وترك مالاً^(٤)، فظهر^(٥) المسلمون على ذلك فأخذوه^(٦) في دار الشرك^(٧)، هل يرجع هذا الذي أدى بحصة المرتد في ماله ذلك ولم يقسم بعد؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه قد صار فيئاً، ولا يكون عليه دين وهي فيء للمسلمين^(٨). قلت: وكذلك إن كان قد قسم؟^(٩) قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: ألا ترى أن رجلاً لو استدان من رجل ديناً ثم ارتد^(١٠) ولحق بدار الحرب ولم يترك مالاً في دار الإسلام ثم

(١) م: إذ كان.

(٢) ز - قلت فما حال مال المكاتب الذي بقي مما كان اكتسب في رده بعد أداء المكاتبه أ يكون لورثته قال نعم.

(٣) ف: المشركين. (٤) ز: لو ترك لا.

(٥) م ز ط: يظهر. (٦) م ط: فيأخذوه؛ ز: فيأخذه.

(٧) ف - وترك مالا فظهر المسلمون على ذلك فأخذوه في دار الشرك.

(٨) م ز: المسلمين. (٩) ز: قد أقسم.

(١٠) ز: ثم ارتده.

ظهر المسلمون عليه فقتلوه وأخذوا ماله لم يكن لغرمائه عليه سبيل، وكذلك [٨٩/٤ ظ] الباب الأول. قلت: أفرأيت إن كان هذا المرتد في دار الشرك بُعد فعجز عن هذا المقيم في دار الإسلام أيرده القاضي في الرق؟ قال: لا. قلت: أفرأيت إذا رد القاضي هذا أ يكون رده رداً للآخر؟ قال: لا. قلت: فإن رجع الآخر مسلماً أيرده إلى مولاه رقيقاً؟ قال: لا.

قلت: أ رأيت رجلاً كاتب عبداً له وامرأته جميعاً مكاتبه واحدة وجعل نجومهما واحدة وكفل كل واحد منهما^(١) عن صاحبه إن أديا عتقا وإن عجزا ردا ثم إن المكاتبه ولدت ولداً فقتل الولد لمن قيمته؟ قال: للأم كلها. قلت: ولا يكون للأب منه شيء؟ قال: لا. قلت: وكذلك لو جرح جراحة أو اكتسب مالاً؟ قال: نعم، ذلك كله للأم دون الأب. قلت: ولم؟ قال: لأنه منها. قلت: أ رأيت إن كان المولى نفسه هو الذي قتل الولد، وقيمتها والمكاتبه سواء، له أن يأخذ هذا مكان المكاتبه، ويقاص الأم بذلك ولم يحل شيء من ذلك؟ قال: لا إلا أن تشاء الأم^(٢). قلت: لم؟ قال: لأن قيمة الولد بمنزلة مال أخذه، فيرده عليها إذا لم يحل عليها شيء من مكاتبته؛ لأن الولد إنما هو شيء لها. قلت: أ رأيت^(٣) إن قاصها بذلك ورضيت هل تعتق هي وزوجها؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن هذا بمنزلة أدائها جميع المال. قلت: فهل ترجع على الزوج بشيء؟ قال: نعم، ترجع^(٤) عليه بحصته من المكاتبه إذا حلت، وتكون^(٥) قيمة الولد كأنها أدته هي بنفسها؛ لأنه مال لها. قلت: أفرأيت إن كان الولد قيمته أكثر من المكاتبه وكان قد ترك مالاً سوى ذلك لمن يكون ذلك الفضل وما ترك من مال؟ قال: للأم دون الأب. قلت: ولم؟ قال: لأنه مالها. قلت: أفرأيت إن كان الولد جارية فولدت ولداً ثم قتل ولد الولد لمن تكون^(٦) قيمته؟ قال: للجدّة دون الأم. قلت: ولم؟ قال: لأن الأم^(٧) لو قتلت كانت قيمتها

(٢) م ز: للأم؛ ط: أن يشاء للأم.

(٤) ز: يرجع.

(٦) ز: يكون.

(١) ز - منهما.

(٣) ز: أفرأيت.

(٥) ز: إذا حصلت ويكون.

(٧) ز: للأم.

للجدة، فكذلك ولدها بمنزلتها. قلت: وكذلك كل ما^(١) كسبه؟^(٢) قال: نعم. قلت^(٣): أفرأيت إذا ماتت المكاتبه وبقي ولدها وولد ولدها والزوج هل للمولى [على] ابنها^(٤) سبيل في شيء من السعاية؟ قال: نعم، عليهما^(٥) من المكاتبه ما على أمهما. قلت: لم يكون على ولد الولد وأمهما حية؟ قال: لأنهما بمنزلة أمهما؛ ألا ترى أن كسبها وقيمتها [٩٠/٤] وإنما هو للجدّة، فكذلك يلزمهما جميعاً السعاية. قلت: ويكونان في ذلك بمنزلة الميتة؟ قال: نعم. قلت: وأيهما إذا أدى^(٦) المكاتبه عتقوا جميعاً؟ قال: نعم. قلت: فترجع الأم على الولد بشيء أو^(٧) الولد على أمه بشيء؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنهما إذا أديا عن أمهما^(٨). [قلت]: أفيرجعان^(٩) على الزوج بشيء؟ قال^(١٠): أيهما ما أدى جميع المكاتبه رجع على الزوج بحصته من ذلك فيكون له خاصة دون الأم^(١١). قلت: ولا يكون ذلك بمنزلة ميراث تركته^(١٢) الميتة؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن الذي أدى

-
- (١) ف: كل مال. (٢) ز: كسبه.
 (٣) م ف - قلت. (٤) م ف ز: بينهما؛ ط: بينهما.
 (٥) ز: عليها.
 (٦) م ف ز: إذا أديا؛ ط: وإنهما إذا أديا. والتصحيح من ب جار حيث يقول: وأيهما أدى البدل عتقوا جميعاً.
 (٧) ز - أو.
 (٨) ويقول السرخسي رحمه الله: وإن ماتت الجدّة وبقي الولدان والزوج كان على الولدين من السعاية ما كان على الجدّة، لأنهما في حكم جزء منها، فيسعيان فيما كان عليها. وإن أدى أحد الولدين لم يرجع على صاحبه بشيء، لأنه مؤد عن الجدّة، وكسبه في حكم أداء بدل الكتابة بمنزلة كسب الجدّة، فلا يرجع على صاحبه بشيء لهذا. ولكنه يرجع على الزوج بحصته. كما لو أدت الجدّة في حياتها جميع البدل رجعت على الزوج بحصته، ثم يسلم له ذلك دون الآخر، لأنه كسبه. وإنما يسلم للجدّة من كسبه قدر ما يحتاج إليه لأداء بدل الكتابة وتحصيل الحرية لنفسها. فما فضل من ذلك يسلم للمكتسب. وهذا هو الذي رجع به فاضل عن حاجتها، فيكون للمكتسب خاصة. انظر: المبسوط، ١٩/٨.

(٩) ز: أفترجعان. (١٠) ف - قال.

(١١) م ف ز + قال نعم. (١٢) ز: يركبه.

أحق به. قلت: أفرأيت إن كانت الميتة^(١) حية لم تمت^(٢) فولد للزوج ولد من جارية اشتراها أ تكون^(٣) قيمة ولده وجميع كسبه على نحو ما وصفت لك في شأن الأم؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت الرجل إذا كاتب عبيدين له مكاتبه واحدة، وجعل نجومهما واحدة بألف درهم إن أديا عتقا وإن عجزا ردا، وقيمتها سواء، ثم إن أحدهما أدى مائتي درهم، ثم أعتقه المولى بعد ذلك وقيمتها خمسمائة درهم وقيمة الآخر خمسمائة، هل يرجع هذا المعتق على الآخر بشيء، أو هل يرجع الباقي على المعتق بشيء، وما حال الباقي والمكاتبه؟ قال: يرجع هذا المعتق بنصف ما أدى على هذا الباقي، ويرفع عن الباقي نصف ما بقي بعد أداء المعتق، ويسعى فيما بقي. قلت: ولم صار هذا هكذا؟ قال: لأن المكاتبه كان أصلها واحداً^(٤)، وكل شيء أدى أحدهما قل أو كثر رجع على صاحبه بنصف ذلك. قلت: أ رأيت إن كان أعتق الذي لم يرد شيئاً؟ قال: يرفع عن الباقي نصف ما بقي من مكاتبته، ويرجع الذي أدى بنصف ما أدى على المعتق، وأيهما أعتق فإنه يؤخذ على حاله بمكاتبته^(٥) صاحبه ويكون في ذلك بمنزلة الكفيل عنه؛ لأن المكاتبه قد صحت قبل عتق هذا على غير وجه الكفالة، وكذلك العتق.



باب مكاتبه^(٦) المكاتب

قلت: أ رأيت المكاتب هل تجوز^(٧) مكاتبته؟^(٨) قال: نعم. قلت: وإن كان لم يؤد شيئاً من مكاتبته؟ [٩٠/٤ ظ] قال: وإن. قلت: أفرأيت مكاتباً^(٩)

(١) ز - قال لا قلت ولم قال لأن الذي أدى أحق به قلت أفرأيت إن كانت الميتة.

(٢) ز: لم يمت. (٣) ز: أ يكون.

(٤) ز: واحد. (٥) م ف ز: مكاتبه.

(٦) ط: كتابة. (٧) ز: هل يجوز.

(٨) ف: كتابته. (٩) ز: مكاتب.

كاتب عبداً له ثم إن المكاتب الثاني أدى مكاتبته^(١) هل يعتق؟ قال: نعم. قلت: ولم^(٢) والذي كاتبه لم يعتق وأنت تزعم أن عتق المكاتب لا يجوز؟ قال: ليس هذا بمنزلة العتق^(٣)، هذا بمنزلة البيع، استحساناً^(٤) ذلك فأجزناه. قلت: أفرأيت إن عجز الأول بعد ذلك هل يمضي^(٥) عتق الثاني؟ قال^(٦): نعم، عجز الأول أو لم يعجز. قلت: والثاني حر إذا أدى؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن كان الأول لم يعجز لمن يكون ولاء الثاني؟ قال: لمولى المكاتب الأول. قلت: أ رأيت إن أدى المكاتب الأول بعد ذلك هل يرجع إليه ولاء^(٧) مكاتبه؟^(٨) قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن الآخر حيث عتق صار مولى^(٩) مولاه. قلت: أ رأيت إن عجز الأول فرد في الرق هل يرجع الثاني معه ولم يعجز؟ قال: لا، ولكنه على مكاتبته يسعى فيها للمولى على نجومه. قلت: أ رأيت إذا مات المكاتب الأول وقد ترك مالا كثيراً وورثته أحرار أو لم يدع^(١٠) وارثاً غير مولاه ما القول^(١١) في ذلك وفي مكاتبته؟ قال: يأخذ المولى ما بقي من مكاتبته من تركته، وما بقي فلورثته، ويسعى المكاتب لورثته في مكاتبته. قلت: ويصير مولاهم دون السيد إذا أدى إليهم المكاتبه؟ قال: نعم. قلت: فإن عجز صار رقيقاً لهم دون المولى؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت^(١٢) إن كان المكاتب لم يدع شيئاً هل يرد الباقي في الرق ولم يعجز؟ قال: لا، ولكنه يسعى في مكاتبته حتى يؤديها، وإن كانت مكاتبته الثاني فيها وفاء بمكاتبته الأول أدى، فإن بقي شيء صار لورثة المكاتب الأول إن كان له وارث آخر غير المولى، وإلا كان للمولى، ويعتق هذا والميت جميعاً، ويكون ولاء الميت للمولى، ويجز^(١٣) ولاء ولده إن

-
- (١) ز: إذا كاتبه.
 (٢) ز: البيع.
 (٣) ز: هل تمضي.
 (٤) ز: استحساناً.
 (٥) ز: هل يمضي.
 (٦) ز: قال.
 (٧) ز: ولاء.
 (٨) ز: مكاتبته.
 (٩) ف - مولى.
 (١٠) ف ز: ولم يدع.
 (١١) ز: لقول.
 (١٢) ف: أ رأيت.
 (١٣) م ف ز: ويجب. والتصحيح من ب جار ط.

كان له أولاد أحرار من امرأة حرة، ويكون ولاء الثاني للمولى الأول^(١) أيضاً؛ لأنه أدى فعتق^(٢) قبل أن يعتق الميت. قلت: أرأيت إن لم يكن في مكاتبة الثاني وفاء بمكاتبة الأول فأخذ المولى ما أدى الثاني^(٣) هل يعتق الأول؟ قال: لا، ولكن يعتق الثاني ولا يعتق الأول. قلت: فلمن يكون ولاء الثاني؟^(٤) قال: للمولى دون ورثة الأول. قلت: لم؟ قال: لأن المكاتب مات عاجزاً مملوكاً^(٥)؛ فأما إذا كان^(٦) في مكاتبة الثاني وفاء فهذا مال تركه الميت الأول، فإذا قبضه العبد / [٩١/٤] عتق الأول والثاني جميعاً. قلت: أفرأيت إن أعتق السيد مكاتب^(٧) مكاتبه هل يجوز عتقه؟ قال: لا. قلت: ولم ولو أعتق المولى مكاتبه جاز؟ قال: لأن الثاني ليس للمولى فيه ملك؛ ألا ترى لو أن المولى أعتق شيئاً من رقيق مكاتبه لم يجز عنه، وكذلك مكاتب المكاتب. قلت: أرأيت إن أعتق المولى مكاتبه الأول هل يعتق الثاني بعتقه؟ قال: لا، ولكنه مكاتب على حاله للمعتق^(٨)، ويسعى له^(٩) في نجومه. قلت: ولا يكون للمولى عليه سبيل؟ قال: لا. قلت: أرأيت إذا مات المكاتب الثاني وقد ترك مالا فيه وفاء بمكاتبته أو ليس فيه وفاء؟ قال: إن كان ترك مالا فيه وفاء^(١٠) بمكاتبته^(١١) أخذ المكاتب الأول في ذلك مكاتبته، وينظر إلى ما بقي؛ فإن كان للميت ولد أحرار أو ورثة دون المولى فهو لهم، وإن لم يكن له وارث إلا مولى المكاتب الأول فهو له ولاؤه، ويجز ولاء ولده إن كان له ولد أحرار من امرأة حرة. قلت: ولا يكون للمكاتب من ماله ولا من ميراثه شيء سوى

(١) ز - الأول.

(٢) ف: فيعتق.

(٣) ز: الباقي.

(٤) ز: الباقي.

(٥) ف - مملوكا.

(٦) ز: إذا كانت.

(٧) م ف ط: إن عتق السيد فكاتب؛ ز: إن ضمن السيد المكاتب. والتصحيح مستفاد من ب جار حيث يقول: ولا ينفذ إعتاق المولى مكاتب مكاتبه.

(٨) م ف ز: المعتق. والتصحيح من ط. وهو ظاهر.

(٩) ف: لي.

(١٠) ف - قال إن كان ترك مالا فيه وفاء.

(١١) م ز: لمكاتبته.

مكاتبته؟ قال: لا. قلت: ولم لا يرثه وهو مكاتبه؟^(١) قال: لأن المكاتب^(٢) لا يرث، وإنما هو بمنزلة العبد.

قلت: أرأيت المكاتب إذا كاتب عبداً له ثم أعتقه بعد المكاتبه هل يجوز عتقه؟ قال: لا. قلت: أفأرأيت إن وهب له نصف المكاتبه وأخذ ما بقي منها هل يعتق؟ قال: لا. قلت: أفأرأيت إن وهب له جميع المكاتبه هل يعتق؟ قال: لا^(٣).

قلت: أرأيت المكاتب إذا قال لعبده: إذا أديت إلي ألف درهم فأنت حر، أو إذا^(٤) أعطيتني ألف درهم فأنت حر، أو إذا^(٥) جئتني بألف درهم فأنت حر، هل يعتق في شيء من هذه الوجوه؟ قال: لا.

قلت: أرأيت مكاتباً كاتب جارية ثم إن المكاتب وطئها فعَلَقَتْ ما حال الجارية؟ قال: إن شاءت مضت على مكاتبها، وإن شاءت عجزت فتصير أم ولده، لا يقدر على بيعها. قلت: أرأيت إن اختارت العجز فأعتق المولى ولدها هل يجوز عتقه؟ قال: نعم. قلت: ولم ولو أعتقها في نفسها لم يجوز عتقه؟ قال: لأنها ليست بمنزلة ولدها، وولدها بمنزلة المكاتب؛ ألا ترى أن المكاتب لا يقدر على بيع ولده على حال من الحالات [٩١/٤ ظ] أبداً ما تبقى أمة للمكاتب. قلت: أرأيت إن اختارت العجز أيكون للمكاتب أن يبيعها أو يبيع ولدها؟ قال: لا. قلت: أرأيت إن أعتق السيد الولد بعد ذلك هل يجوز عتقه؟ قال: لا. قلت: لم وقد أجزت عتقه في ولدها؟ قال: لأنها ليست بمنزلة ولدها؛ ألا ترى أن مولاه^(٦) إذا أدى المكاتبه صارت أم ولده، ويستخدمها ويطؤها، وأما ولدها معتق. قلت: أرأيت إن مات الولد

(١) ف: مكاتبته.

(٢) م ف ز ط: لا والمكاتب. والسؤال السابق يناسبه الجواب بـ «لأن».

(٣) ف - قلت أفأرأيت إن وهب له جميع المكاتبه هل يعتق قال لا.

(٤) م: وإذا.

(٥) م: وإذا.

(٦) ف - قال لأنها ليست بمنزلة ولدها ألا ترى أن مولاه.

هل للمكاتب أن يبيع الأم بعد ذلك؟ قال: ليس له أن يبيعها مات الولد أو لم يمّت.

قلت: رأيت المكاتب إذا كاتب جارية له فعمد السيد فوطئ مكاتبته فولدت منه أو لم تلد؟ قال: إن لم تلد فعليه العقر لها، وإن ولدت منه فعليه العقر وتمضي^(١) على مكاتبته، وليس عليه^(٢) في الولد قيمة^(٣)، والولد بمنزلة أمه يعتق بعقبتها، فإن أدت عتقت وعتق ولدها. قلت: فيثبت نسب الولد منه؟ قال: نعم. قلت: لم لا يلزمه الولد بالقيمة في هذه الحال؟ قال: لأنه لا يكون عليه قيمة الولد ما دامت على مكاتبته؛ لأن القيمة لا تكون لها ولا^(٤) للمكاتب ما دامت مكاتبته^(٥)؛ لأن ولدها بمنزلتها. ألا ترى أنها لو حبلت من غيره لم يكن للمكاتب على الولد سبيل وكان بمنزلة أمه. قلت: رأيت إن عجزت ما القول في ذلك وما حال الولد؟ قال: يكون الولد للمولى بالقيمة، وتكون للمكاتب. قلت: ولم؟ قال: لأنني استحسنت^(٦) ذلك، فأكره أن أجعل^(٧) ولده رقيقاً. قلت: رأيت الأم هل تصير أم ولد للسيد؟ قال: لا، ولكنها مملوكة للمكاتب. قلت: أفرأيت المكاتب إذا كاتب جارية له ثم إن المكاتب عجز فرد في الرق ثم وطئ السيد الجارية التي كاتبها فعَلِقَتْ ما القول في ذلك؟ قال: هي في هذا الوجه بمنزلة ما كانت، ويكون الولد ولده، وتخير الجارية؛ فإن^(٨) شاءت العجز عجزت وتصير أم ولده، وإن شاءت أن تمضي على مكاتبته وتأخذ عقرها منه فعلت^(٩). قلت: أفرأيت إن لم يعجز المكاتب ولكنه مات بعد ما^(١٠) وطئ السيد مكاتبته فعَلِقَتْ ولم يترك شيئاً؟ قال: هذه بمنزلة الأولى

(١) ز: ويمضي.

(٢) م - عليه.

(٣) ز + قيمة.

(٤) ف: ولاء.

(٥) ز - مكاتبته.

(٦) ز - حال الولد قال يكون الولد للمولى بالقيمة وتكون للمكاتب قلت ولم قال لأنني استحسنت.

(٨) ز: إن.

(٧) م ف ز ط: أن أجعله.

(٩) ز - مات بعد ما.

(١٠) ز: فعلب.

أيضاً. قلت: فإن كان للمكاتب ورثة أحرار وفي المكاتبه فضل؟ قال: هذه تمضي على مكاتبته، فإن أدت عتقت، ويكون ما بقي من المكاتبه سوى ما^(١) أخذ السيد / [٩٢/٤] لورثة^(٢) المكاتب. قلت: فإن كان الذي وطئها المكاتب ثم مات ولم يترك مالا هل تخيرها^(٣) في هذا الباب؟ قال: إن كانت لم تلد لم تخير، وإن كانت ولدت خيرت؛ فإن شاءت سعت هي وولدها في مكاتبته الأولى ورفضت مكاتبته^(٤)، وإن شاءت مضت^(٥) على مكاتبته. قلت: ولم؟ قال: لأنه لم يترك مالا. قلت: فلو ترك مالا فيه وفاء بمكاتبته أدى مكاتبته وعتق وبطل عنها المكاتبه؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن عجزت في الباب الأول والمدعي للولد المولى ومكاتب الأول ميت ما حالها وحال ولدها؟ قال: أما ولدها فحر وعلى أبيه^(٦) قيمته، فإن كان في قيمته وفاء للمكاتبه عتق المكاتب وكانت الأم^(٧) مملوكة لورثته إن كان له ولد أحرار. قلت: ولم؟ قال: لأن المكاتب وولدها بمنزلة مال التركة استحسنت أن أجعل الولد له بالقيمة ولا يباع، وأما الأم مملوكة لورثة^(٨) المكاتب، فإن لم تكن^(٩) له ورثة سوى المولى فهي أم ولد للمولى. قلت: أرأيت إن مات المكاتب وترك مالا كثيراً ما القول في ذلك؟ قال: يردون ما بقي من المكاتبه إلى السيد، والمكاتبه على مكاتبته، فإن عجزت ردت في الرق، ويكون الولد للسيد بالقيمة، وتكون القيمة لورثة المكاتب. قلت: فما حال الأم؟ قال: هي مملوكة لورثة المكاتب إذا كان له ورثة سوى المولى. قلت: ولم جعلت عليه قيمة الولد في هذا الوجه؟ قال: لأن المكاتب مات وترك وفاء، وقد قبض المولى مكاتبته من تركته فصار حراً، فكأنه قد كان عتق قبل أن يموت. ألا ترى^(١٠) أنه لو أدى المكاتبه عتق ثم إن مكاتبته

(١) ز: إنما.

(٢) ز: فورته.

(٣) ز: هل يخيرها.

(٤) ز: لمكاتبته.

(٥) م ف ز ط: قبضت. وهو تحريف. والتصحيح مستفاد من ب جار. وانظر المسائل السابقة.

(٦) ز: ابنه.

(٧) ز: أم.

(٨) ز: لورثته.

(٩) ز: لم يكن.

(١٠) ز - ترى.

عجزت وقد كان السيد وطئها فولدت منه جعلت لها الولد بالقيمة واستحسنت^(١) أن يسترقه المكاتب، وأما الأم^(٢) فمملوكة له. قلت: وكذلك إن مات وترك وفاء وقبض السيد ما بقي من مكاتبته ثم عجز بعد ذلك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت المكاتب يكاتب^(٣) عبداً له ثم كاتب مكاتبه عبداً له أيضاً أيجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كانت أمة له؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن كاتب الثاني أمة له ثم إن المكاتب الأول وطئ مكاتبة الثاني فولدت منه ما القول في ذلك؟ قال: يأخذ^(٤) عقرها منه وتمضي^(٥) على مكاتبته، / [٩٢/٤] وولدها^(٦) بمنزلتها، فإن أدت عتقت وعتق ولدها معها. قلت: أرأيت إن عجزت فردت^(٧) في الرق ما حالها وحال ولدها؟ قال: هي مملوكة لمولاها، ويكون الولد للمكاتب الأول بقيمته. قلت: لم؟ قال: لأنني^(٨) استحسنت ذلك وتركت القياس فيه، وجعلته بمنزلة المولى إذا وطئ مكاتبة مكاتبه. قلت: أفرأيت إذا أخذه بالقيمة أكون بمنزلته يعتق بعثقه ويرق برقه ولا يكون له أن يبيعه؟ قال: نعم. قلت: فإن أعتق المولى ولده بعد ذلك هل يجوز عتقه؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن كاتب المكاتب عبداً له ثم إن المكاتب الثاني كاتب أيضاً عبداً له ثم إن المكاتب الأوسط عجز ما حال مكاتبه؟ قال: هو مكاتب للمكاتب الأول، ويسعى له في مكاتبته، فإن أداها عتق، وإن عجز رد في الرق وكان عبداً له. قلت: ولا يكون عجز الأوسط عجزاً للثالث؟ قال: لا.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب أمة له فولدت ولداً جارية ثم إن الولد ولد ولداً^(٩) آخر فأعتق المولى المكاتبة هل يعتقون جميعاً؟ قال: نعم. قلت:

(٢) ز: للأم.

(٤) ز: نأخذ.

(٦) ف + منه.

(٨) م: إني.

(١) ف ز: واستحقت.

(٣) ز: كاتب.

(٥) ز: ويمضي.

(٧) ز: ردت.

(٩) ف - ولدا.

أرأيت إن أعتق المولى الوسطى هل يعتق ولدها معها؟ قال: لا في قول أبي يوسف ومحمد، وأما في قول أبي حنيفة فيعتق الأسفل معه. قلت: ولم؟ قال: لأنها بمنزلة ولد المكاتب ولا يعتق إلا بعقها، فإذا أعتقت الجدة عتقوا جميعاً، وإن أعتق الوسطى لم يعتق غيرها، ولا يعتق ولدها بعقها؛ لأنها ليست بمكاتبه نفسها. وإنما يعتق ولدها بعق جدتها في قول أبي يوسف ومحمد. وقال أبو حنيفة: يعتق ولدها إذا عتق. وقال أبو يوسف ومحمد: ألا ترى أن كسبهما جميعاً وقيمتها للجدة، ولا يكون للوسطى من كسب ولدها شيء^(١). قلت: أفرأيت الرجل إذا كاتب عبداً له^(٢) فكاتب المكاتب عبيدين له جميعاً وجعل مكاتبتهما جميعاً واحدة وجعل نجومهما واحدة إن عجزا رداً وإن أديا عتقا هل يجوز ذلك كما يجوز لو كاتبهما المولى؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن كاتب المكاتب عبداً له وجارية له جميعاً مكاتبه واحدة وجعل نجومهما واحدة إن أديا عتقا وإن عجزا رداً وكفل كل واحد منهما لصاحبه ثم إن المكاتب الأول وطئ الجارية فعَلِقَتْ منه فولدت ولداً ما حالها وحال ولدها؟ قال^(٣): ولدها [٩٣/٤] بمنزلتها، وهي على مكاتبتهما، وتأخذ عقرها من المكاتب. قلت: ولا تخيرها؟^(٤) قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنها لا تكون عاجزة دون المكاتب الآخر الذي معها. ألا ترى أنها لو عجزت لم ترد ولم تصر بمنزلة^(٥) أم ولد المكاتب؛ لأن شريكها إذا أدى عنها^(٦) عتق وعتقت معه؛ لأن المكاتبه واحدة، لا يعجزان إلا جميعاً ولا يعتقان إلا جميعاً، ولا يكونان بمنزلتها لو كاتبها وحدها. قلت: أرأيت إن أدى المكاتب مكاتبته هل يعتق ولدها بعقته؟ قال: نعم. قلت: وتكون هي على مكاتبتهما ولا يكون لها الخيار؟ قال: نعم. قلت: ولم وقد عتق سيدها؟ قال: هو سواء عتق أو لم يعتق، ولا تكون عاجزة^(٧) دون

(١) ز: شيئا. (٢) ز - له.

(٣) م - ولدا ما حالها وحال ولدها قال (غير واضح).

(٤) ز: يجيزها. (٥) م ز: ولم تصر له.

(٦) ف ز - عنها. (٧) ز: يكون عاجز.

صاحبها^(١) ولا تعجزان^(٢) إلا جميعاً، ولو عجزت لم ترد؛ لأن صاحبها لو أدى عتقاً جميعاً، فكذلك الباب الأول. قلت: فما لك أعتقت ولده حيث أعتق؟ قال: لأنه حيث صار حراً عتق ولده بعتقه. ألا ترى لو أن حراً كاتب عبداً له وأمة على ما وصفت لك فوطئ الجارية فعَلِقَتْ عتق الولد، ولا تستطيع^(٣) الجارية^(٤) أن تعجز دون صاحبها، وكذلك المكاتب إذا أدى فعتق^(٥). قلت: أرايت هذا المكاتب الذي كاتب عبداً وأمة^(٦) له على مكاتبة واحدة على ما وصفت لك ثم عمد السيد الأول إلى الأمة فوطئها فولدت منه أيكون^(٧) ولده حراً؟ قال: هو بمنزلة أمه يعتق بعتقها^(٨)، فإن عجزت هي وصاحبها^(٩) فردا جميعاً كان له ولده بالقيمة، وأما ما لم يعجز فليس عليه في الولد قيمة^(١٠) وهي بمنزلة أمه. قلت: أفرأيت هذا المكاتب إذا كاتب عبداً له وامرأته جميعاً مكاتبة واحدة فولدت امرأته ولداً أيكون الولد وكسبه لها دون الأب كما يكون إذا كاتبها^(١١) المولى؟ قال: نعم.

قلت: أرايت إذا كاتب السيد مكاتبتين له مكاتبة واحدة وجعل^(١٢) نجومهما واحدة ثم إن إحدى المكاتبتين ولدت ولداً فوطئ السيد ولد المكاتبة فعلقت هل تصير أم ولد له؟ قال: لا، والولد حر. قلت: فهل^(١٣) يثبت نسب الولد؟ قال: نعم. قلت: فهل عليه في الولد قيمة؟ قال: ليس عليه في الولد قيمة، وهو حر. قلت^(١٤): ولم؟ قال: لأن الأم الأولى إذا عتقت عتق ولدها معها، وإن عجزت هي وصاحبها^(١٥) جميعاً صار الولد

(٢) ز: يعجزان.

(١) ز: صاحبها.

(٣) ز: يستطيع.

(٤) ز + فعلقت عتق الولد ولا يستطيع الجارية.

(٥) ف: يعتق.

(٦) م ف: أو أمة. والتصحيح من ب جار ط. وهو ظاهر من تمة العبارة.

(٨) ز: يعتقها.

(٧) ف: يكون.

(١٠) ز: قيمته.

(٩) ز: وصاحبها.

(١٢) ف: جعل.

(١١) ف: إذا كاتب.

(١٤) ز - قلت.

(١٣) ز: هل.

(١٥) ز: وصاحبها.

ولده بغير قيمة. قلت: أفرأيت ابنتها التي وطئ السيد إن قالت: أنا أريد أن
[٩٣/٤ظ] أصير أم ولد للسيد، أ يكون ذلك لها؟ قال: لا.

قلت: أ رأيت رجلاً كاتب عبداً له فكاتب المكاتب أمة له ثم إن مكاتبه
المكاتب ولدت ولداً ثم ماتت وبقي ولدها ثم مات المكاتب بعد ذلك ما
حال الولد؟ قال: يسعى فيما كان على أمه على نجومها، فإن أدى عتق
وعتقت أمه معه، وينظر إلى ما أداها؛ فإن كان فيه وفاء لمكاتبته^(١) الأولى
عتق أيضاً؛ لأن ما أدى الولد فإنما يصير للمكاتب الأول. قلت: ولم صار
هذا هكذا؟ قال: لأن المكاتب الأول حيث مات صار^(٢) ما على^(٣) مكاتبته
ديناً له من تركته، فمن ثم عتق المكاتب الأول.

قلت: أ رأيت رجلاً كاتب جاريتين له مكاتبه واحدة فأعتق إحداهما
ووطئ الأخرى فعلقت^(٤) منه؟ قال: تعتق التي أعتق وترفع حصتها من
المكاتبه عن الأخرى، وتخير^(٥) الأخرى التي علقت منه؛ فإن شاءت سعت
فيما بقي من المكاتبه، فإن أدت عتقت، وإن شاءت عجزت وكانت أم ولد،
وتبطل^(٦) المكاتبه عنهما جميعاً.

قلت: أ رأيت مكاتبه كاتب عبداً لها^(٧) على ألف درهم فولدت في
مكاتبته ولداً ثم ماتت ولم تدع شيئاً؟ قال: يسعى الولد فيما على أمه،
ومكاتبها على مكاتبته يسعى في مكاتبته، فما أدى من شيء أخذه المولى
حتى يستوفي المكاتبه، فإن أدى قبل الولد عتق وولاؤه للمولى، ثم يؤدي
ذلك إلى المولى من مكاتبته ويعتق ولدها. فإن كان مكاتبته أكثر من مكاتبه
مولاته فأدى^(٨) مكاتبه مكاتبه مولاته إلى المولى عتق الولد، ويقبض الولد
منه ما بقي عليه، ويعتق هو إذا أدى ذلك، ويكون ولاؤه للولد. وإن كان

(١) ز: المكاتبه.

(٢) ف + هذا هكذا قال لأن المكاتب الأول حيث مات صار.

(٣) ز - على. (٤) ف: علقت.

(٥) ز: ويجيز. (٦) ت: ويبطل.

(٧) ز: لهما. (٨) ز: فإذا.

أدى مكاتبته قبل مكاتبه مولاته وأدى ذلك فإنه يعتق، ويكون ولاؤه للمولى، ثم يؤدي ذلك إلى المولى عن مكاتبته، فتعتق^(١) هي وولدها الباقي، ويكون ولاؤهم للمولى أيضاً. وذلك لأن الأولى^(٢) عتقت بعد عتق الباقي، ولا يكون لابنها ولاء حتى يعتق ابنها قبل عتق الأخرى. ألا ترى أنها لو تركت مالا سوى المكاتبه أخذ المولى مكاتبته من ذلك وأعتق الولد، وكان ولاء المكاتب للولد. قلت: أرأيت إن أدى الأول قبل العتق هل يعتق؟ قال: نعم، ويؤدي المكاتب إليه ما عليه من المكاتبه. قلت: أرأيت [٩٤/٤] الابن هل تستسعيه^(٣) في شيء أو تقضي^(٤) عليه بالسعاية ما دام مكاتباً؟ قال: نعم، أقضي عليه بما على أمه من المكاتبه يسعى فيه نجوماً، أو يكون في ذلك بمنزلة أمه. قلت: ولم وقد تركت مالا؟ قال: لأن ما على المكاتب إنما هو دين. ألا ترى أنه لو كان على رجل دين إلى أجل قضيت على الولد بالسعاية، فإذا خرج الدين أخذه المولى، فكذلك المكاتب. قلت: أرأيت إن كان نَجْمُ المكاتب حله إلى سنة والولد يَحِلُّ عليه نَجْمُهُ إلى شهر فقضيت عليه بالسعاية فحل عليه نجمه فعجز عنه فلم يؤده^(٥) هل يرد في الرق؟ قال: نعم، يرد في الرق. قلت: ولم؟ قال: لأن ما على المكاتب لا يقدر عليه إلا بعد حله. ألا ترى لو أن المكاتبه تركت مالا على رجل إلى سنة ثم حل نجمه فلم يؤده^(٦) رد في الرق، وكذلك ما على المكاتب. قلت: أفرأيت إذا رد في الرق ثم أدى المكاتب بعد ذلك وخرج الدين ما القول في ذلك؟ قال: ذلك كله للمولى، وولده الأول رقيق. قلت: ولم؟ قال: لأنه إذا رد في الرق كان عبداً، وكان ما ترك بعد ذلك من دين للمولى، وكان هو رقيقاً.



(٢) م ز: للأولى.

(٤) ز: أو يقضي.

(١) ز: فيعتق.

(٣) ز: هل يستسعيه.

(٥) ز: يرده.

(٦) م ف ز: يرده. والتصحيح من ب جار ط.

باب مكاتبة الأب على نفسه وولده الصغار

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له على نفسه وولده الصغار بألف درهم مكاتبة واحدة وجعل النجوم واحدة إذا أداها عتقوا وإذا عجز ردوا هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: ولم أجزت هذا وقد دخل ولده الصغار معه في المكاتبة من غير أن يرضوا بها ولا يعقلوها؟ قال: لأنه كاتب عليهم. قلت: أفرأيت إن أدى من المكاتبة قيمة نفسه هل يعتق؟ قال: لا يعتق هو ولا أحد من ولده حتى يؤدي جميع المكاتبة. قلت: ولم؟ قال: لأن المكاتبة واحدة، ولا يعتقون إلا جميعاً. قلت: أفرأيت إن عجز الأب فرد في الرق هل يرد معه ولده؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن أدرك ولده فقالوا: نحن نسعى في المكاتبة؟ قال: لا يلتفت إليهم؛ لأن الأب حيث عجز فرد فهو رد لهم. قلت: وكذلك إن أدركوا [٩٤/٤ظ] فعجز الأب بعد ما أدركوا فرد في الرق أيكون هذا رداً لهم جميعاً؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت إن قالوا بعد ذلك: نحن نسعى في المكاتبة، هل يلتفت إليهم؟ قال: لا. قلت: أفرأيت إن مات الأب ولم يدع شيئاً ما حال ولده؟ قال: يسعون في المكاتبة، فإن أدوا عتقوا، وإن عجزوا ردوا رقيقاً. قلت: أفرأيت إن كانوا صغاراً لا يقدرון على أن يسعوا^(١) هل يردون في الرق؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت إن كانوا صغاراً يقدرون على الأداء فسعى بعضهم في جميع المكاتبة فأداها إلى المولى هل يرجع على إخوته بشيء؟ قال: لا. قلت: فهل يعتقون جميعاً؟ قال: نعم. قلت: فلم لا يرجع عليهم؟ قال: لأنه إنما أدى عن أبيه ولم يؤد^(٢) عنهم. قلت: أفرأيت إن أدى من المكاتبة قدر قيمته هل يعتق؟ قال: لا حتى يؤدي جميع المكاتبة. قلت: أفرأيت إن مات بعضهم هل يرفع عن أنفسهم شيء من المكاتبة؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن المكاتبة على الأب، ولأنهم لا يعتقون إلا بأدائها جميعاً. قلت: وكذلك إن ماتوا جميعاً وبقي واحد كان عليه جميع المكاتبة؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن

(٢) غ: يرد.

(١) غ: على الأداء.

كانوا أحياء وقد مات الأب هل يكون للسيد أن يأخذ أيهما شاء بجميع المكاتبة؟ قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأنه كاتب عليهم. ألا ترى أنه لا يعتق حتى يؤدي جميعاً، وهو في هذه الحال بمنزلة أبيه. قلت: أفرأيت أن أحدهم إذا أدى جميع المكاتبة فأعتقوا جميعاً ثم أصيب للمكاتب مال كثير ما القول في ذلك، وهل يرجع هذا الذي أدى المكاتبة في مال أبيه؟ قال: لا، ويكون ذلك بينهم ميراثاً جميعاً. قلت: ولم لا يرجع به في مال أبيه؟ قال: لأنه بمنزلته في المكاتبة. [قلت^(١)]: أفرأيت إن أعتق المولى بعضهم ما القول في ذلك؟ قال: عتقه جائز. قلت: فهل يرفع عن الباقي شيء من المكاتبة؟ قال: نعم، يرفع عنهم بحصة قيمة هذا المعتق من المكاتبة. قلت: ولم؟ قال: لأن السيد قد أعتقه، ولا يشبه العتق في هذا الموت، [لأن العتق] بمنزلة ما قد قبض^(٢). قلت: أ رأيت إن كانت فيهم جارية فوطئها السيد فعَلِقَتْ ما القول في ذلك؟ قال: يأخذ عقرها من السيد، والولد ولده، وهي مكاتبة على حالها. قلت: أ رأيت إن قالت: أنا أعجز وأصير أم ولد، أ يكون ذلك لها؟ قال: لا. قلت: ولم وقد ولدت من سيدها؟ قال: لأنها لا تكون عاجزة^(٣) ما دام شركاؤها [٩٥/٤] يسعون. ألا ترى أن بعضهم إذا أدوا عتقوا جميعاً وعتقت معهم. فلذلك لم يكن لها الخيار. وهذا بمنزلة مكاتبتين^(٤) كاتبهما رجل مكاتبة واحدة ثم وطئ إحداهما^(٥) فعَلِقَتْ، فلا يكون لها الخيار. ف كذلك الباب الأول. قلت: أ رأيت إذا عجزوا جميعاً هل تصير التي كانت ولدت أم ولد؟ قال: نعم. قلت: أ فرأيت إن كان الأب حياً فأدى جميع المكاتبة هل يرجع على ولده بشيء؟ قال: لا. قلت: أ فرأيت إن أدى بعض الولد جميع المكاتبة في حياة أبيه هل يرجع على أبيه بشيء؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه شيء تطوع به على أبيه، ولم يكن عليه شيء من المكاتبة مع أبيه، وإنما كاتب الأب عنه. قلت: أ فرأيت إن

(١) من ط.

(٢) وفي ب جار: لأن العتق كالقبض بخلاف الموت.

(٣) غ: عاجزا.

(٤) غ: مكاتبتين.

(٥) غ: أحدهما.

كان ولده كباراً فكاتب على نفسه وولده بغير رضاهم ولا علمهم فأدى جميع المكاتبة هل يعتقدون جميعاً؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن السيد قد كاتبه^(١) عليهم جميعاً. قلت: أرايت إذا أدى الأب المكاتبة هل يرجع على ولده بشيء؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأن الولد لم يرضوا بالمكاتبة ولم يكتبوا على أنفسهم ولم يدخلوا مع الأب فيها.

قلت: أفرأيت رجلاً كاتب مملوكاً وامرأته مكاتبة واحدة على أنفسهما وأولادهما وهم صغار وجعلنا نجومهما واحدة إن أديا عتقا وإن عجزا ردا ثم إن بعض الولد قتله إنسان خطأ لمن تكون^(٢) قيمته؟ قال: قيمته لهما جميعاً يستعينان به^(٣) في مكاتبتهم، ويكون للسيد أن يأخذها ويحسبها^(٤) من المكاتبة. قلت: ولم؟ قال: لأن المولى ليس له على الولد سبيل. ألا ترى أنه ليس له أن يستسعيه في شيء من المكاتبة، وأن حقه على الأب والأم. قلت: فإن كان الولد قد غاب فأراد المولى أن يستسعيه بعد ذلك أله ذلك؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه كاتب أباه وأمه وهو صغير، وإنما الحق على الأب والأم ما داما حيين؛ لأنهما اللذان كاتبا. قلت: أرايت إذا كبر الولد فاكسب مالا هل للأب على ماله سبيل؟ قال: لا. قلت: أفرأيت إذا مات بعض الولد فاكسب مالا يكون ذلك المال للأبوين جميعاً يؤدي فيه المكاتبة وليس للسيد منه شيء؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن المكاتبة على الأبوين، وليس على الولد منه شيء. قلت: أفرأيت إن أعتق السيد الولد هل يرفع عن [٩٥/٤ظ] الأبوين شيء من المكاتبة؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن الولد قد دخلوا معها في المكاتبة. قلت: وكم^(٥) يرفع عنهما؟ قال: قدر حصة قيمة^(٦) الولد من المكاتبة. قلت: أفرأيت إذا اكتسب الولد مالا هل للأبوين أن يأخذا^(٧) المال منه؟ قال: لا. قلت: ولم وقد^(٨)

(١) غ: كاتبهم.

(٣) ف: يستعانها؛ غ: يستعينانها.

(٥) غ: ولا.

(٧) غ: أن يأخذ.

(٢) غ: تكن.

(٤) غ: ويحسبها.

(٦) ط - قيمة. ولم يبين ما في النسخ.

(٨) غ: قد.

زعمت أن كسب ولد المكاتبة لها؟ قال: ليسا بسواء؛ لأن الولد إذا ولد في المكاتبة فهو بمنزلة أمه. وإذا كان معها في المكاتبة فليس لها على كسبه سبيل؛ لأنه مكاتب معها. قلت: أفرأيت إن مات الأب أو الأم هل يكون للمولى على الولد سبيل في شيء من المكاتبة؟ قال: لا ما دام أحدهما حياً إلا أن يموتا جميعاً، فأما إذا ماتا جميعاً كان على الولد أن يؤدي جميع مال المكاتبة حالة، وإلا رد في الرق. قلت: ولم؟ قال: لأن جميع المكاتبة على الباقي منهما، وذلك إذا كان المولى كاتب الأبوين على الأولاد وهم يومئذ كبار، فأما إذا كان كاتبهما على أولادهما وهم صغار فهو بمنزلة ما ولد في مكاتبتهما في السعاية فيما عليهما من المكاتبة على النجوم إذا مات الأبوان.



باب مكاتبة الوصي رقيق اليتامى

قلت: أ رأيت وصياً كاتب عبداً ليتامى هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت إذا كاتبه الوصي ثم وهب له المال بعد ذلك هل يجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم وقد أجزت المكاتبة؟ قال: لأن الوصي لم يملك هذا المال الذي وهب، ولا يهب ما لا يملك، وإنما أجزت المكاتبة لأنها عندي بمنزلة البيع. قلت: أ رأيت إذا أقر الوصي أنه قد^(١) قبض المال من المكاتبة هل يجوز ذلك؟ قال: نعم، ويعتق العبد. قلت: أ رأيت إن قال الوصي: قد كنت كاتبته وأدى إلي، هل يصدق ويعتق بقوله ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم^(٢) وقد أجزته في الباب الأول؟ قال: لأن الباب الأول^(٣) كاتبه ببينة، فأما إذا قال^(٤): قد كنت كاتبته وأدى إلي، ولم يقم بينة فليس قوله ذلك بشيء ولا يصدق. قلت: أفرأيت الوصي إذا كاتب عبداً وأمة لليتامى أهو سواء؟ قال: نعم. قلت: ويجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت الوصي إذا

(٢) ف: لم.

(١) غ - قد.

(٤) م - فأما إذا قال (غير واضح).

(٣) غ + قد.

كاتب عبداً أو أمة [وَأَوَّكَلَ الوصي رجلاً يقبض ذلك من / [٩٦/٤] والمكاتبة^(١) أيجوز ذلك إن قبض الوكيل؟ قال: نعم^(٢). قلت: أفرأيت إن أدرك اليتيم بعد ما كاتبه الوصي فأبى اليتيم أن يجيز المكاتبة والمكاتب على حاله لم يؤد شيئاً هل له أن يرده؟ قال: لا، ولكن المكاتبة جائزة، ويستسعيه الولد.

قلت: أ رأيت إن أدى المكاتب المكاتبة إلى الوصي بعد ما أدرك اليتيم هل يجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: فإن نهاه اليتيم أن يدفعه إلى الوصي؟ قال: وإن، فلا يجوز أن يدفع إلى الوصي بمنزلة المديون، فإن كاتب العبد فأدى مكاتبته^(٣) ثم أدرك الصبي فليس له أن يقبض. قلت: أ رأيت إن قبضه اليتيم بعد ما يبلغ من المكاتب هل يجوز؟ قال: نعم يجوز، وهو بمنزلة رجل أمر رجلاً أن يكاتب عبده فكاتبه.

قلت: أ رأيت إن أدرك اليتيم فعمد الوصي فدفع إلى اليتيم ماله وبرئ إليه من الوصية ثم قبض الوصي بعد ذلك من المكاتب مكاتبته هل يجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: أ رأيت إن كان القاضي قد أخرجه من الوصية إلى غيره هل للوصي الأول الذي كاتب المكاتب أن يأخذ شيئاً؟ قال: لا. قلت: أ رأيت إن أدى إليه شيئاً هل يبرأ منه؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه ليس بوصي، ولأن الوصي غيره. قلت: وكذلك إن قبض ديناً لميت لم يجز ذلك؟ قال: نعم، وهو في ذلك بمنزلة غيره.

قلت: أ رأيت الوصي إذا كاتب عبداً أو أمة ثم عجز المكاتب فرده الوصي ورضي بذلك المكاتب هل يكون رده رداً؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت الوصي إن كاتب^(٤) عبيدين لليتامى مكاتبة واحدة وجعل

(١) م - المكاتبة.

(٢) ف - قلت أفرأيت الوصي إذا كاتب عبداً أو أمة ووكل الوصي رجلاً يقبض ذلك من المكاتبة أيجوز ذلك إن قبض الوكيل قال نعم.

(٣) م ف غ ط: كاتبه. ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٤) غ: إذا كاتب.

نجومهما واحدة هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: وتجاوز مكاتبة الوصي في جميع رقيق اليتامى فيما يجوز مكاتبة الرجل في رقيقه؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت الميت إذا كان له وصيان فكاتب أحدهما دون الآخر بغير إذن صاحبه هل يجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه لو باع أحدهما مملوكاً لليتامى أو غير ذلك لم يجز، فكذلك المكاتبة لا تجوز. قلت: أأرأيت إن كاتبه بإذن صاحبه أيجوز ذلك؟ قال: نعم، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد. وفي قياس قول أبي يوسف مكاتبة أحدهما بغير إذن صاحبه جائزة كما يجوز بيع أحدهما دون صاحبه. قلت: أأرأيت إذا كاتب أحدهما مملوكاً دون صاحبه بغير أمره فأدى إليه المملوك المكاتبة هل يعتق؟ قال: لا في قول [٩٦/٤ظ] أبي حنيفة ومحمد. قلت: لم؟ قال: لأن المكاتبة كانت باطلاً.

قلت: أأرأيت الوصي إذا أعتق عبداً لليتامى هل يجوز عتقه؟ قال: لا. قلت: فكيف أجزت مكاتبته ولم تجز عتقه؟ قال: لأن المكاتبة بمنزلة البيع، فلا يجوز أن يعتق ما لا يملك. قلت: أأرأيت إن باعه نفسه بألف هل يجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: فكيف لا يجوز هذا وتجاوز المكاتبة وهذا بيع؟ قال: لأن هذا ليس بمكاتبة ولا بيع. هذا عتق ولا يجوز. هذا بمنزلة قوله: أنت حر على ألف درهم. ألا ترى أنه لو قال له ذلك لم يجز، فكذلك الباب الأول.

قلت: أأرأيت الرجل إذا أوصى إلى رجل وورثته كبار ليس فيهم صغار فكاتب الوصي رقيقهم هل تجاوز مكاتبته؟ قال: لا. قلت: فلم أجزته إذا كانوا صغاراً؟ قال: لأنهم إذا كانوا صغاراً كان له أن يكاتب رقيقهم، وإنما استحسنا إذا كانوا صغاراً. قلت: فإن كان الورثة كباراً غيباً أهو سواء؟ قال: نعم، ليس للوصي أن يكاتب إذا كان^(١) الورثة كباراً، غيباً كان الورثة أم شهوداً^(٢). قلت^(٣): وكذلك إن كانوا صغاراً فكاتب بعد ما أدركوا؟ قال: نعم. قلت: ولم استحسنت ذلك؟ قال: لأن الورثة إذا كاتبوه جاز ذلك،

(٢) غ: أم شهود.

(١) غ: إذا كانت.

(٣) غ - قلت.

فأما إذا كانوا صغاراً فمكاتبة الوصي جائزة. قلت: أفرأيت إن كان بعض الورثة صغاراً^(١) وبقيتهم كباراً^(٢) فكتب الوصي رقيقاً من رقيقهم فأبى الكبار أن يجيزوا ألهم^(٣) ذلك؟ قال: نعم، ولا تجوز المكاتبة. قلت: أفرأيت إن كان عليه دين وله وصي فكتب الوصي بعض الرقيق هل يجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: وإن كان الدين لا يحيط بماله؟ قال: وإن.

قلت: أ رأيت إن كان للميت مال كثير وله عبد وعليه دين وماله أكثر من دينه وهو في يد الوصي فكتب الوصي العبد ثم جاء الغرماء فأرادوا رد المكاتبة ما القول في ذلك؟ قال: يأخذ دينهم من المال، وتجوز المكاتبة في هذا الوجه. قلت: ولم أجزتها؟ قال: لأن في المال وفاء، وليس على العبد سبيل للغرماء. قلت: أ رأيت إن هلك المال في يد الوصي قبل أن يقبضه الغرماء؟ قال: المكاتبة مردودة، ويباع العبد للغرماء. قلت: لم؟ قال: لأنه ليس للوصي أن يتلف مال الغرماء، وإنما العبد في هذا الوجه للغرماء.

قلت: أ رأيت الوصي إذا كاتب عبداً للورثة وهم غيب وهم كبار كلهم وقد كان أوصى إليه والورثة كلهم كبار فقدموا فأبوا أن يجيزوا المكاتبة [٩٧/٤] ألهم أن يردوها؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه ليس للوصي أن يكتاب إذا كان الورثة كباراً ولا إذا كان على الميت دين ولا إذا كان الميت أوصى بثلث ماله؛ لأنه قد^(٤) وقع للموصى^(٥) له^(٦) بعض الرقيق.

قلت: أ رأيت الوصي في أي شيء تجوز مكاتبته وفي أي شيء لا تجوز؟ قال: إذا كان الورثة صغاراً ولم يوص بشيء من الرقيق ولم يكن عليه دين فمكاتبة الوصي جائزة، وأما إذا كانوا كباراً وكان^(٧) عليه دين أو أوصى بثلث^(٨) ماله فلا تجوز مكاتبته.

(١) غ: صغار.

(٢) غ: كبار.

(٣) ف غ: لهم.

(٤) ف - قد.

(٥) م ف غ: الموصى. والتصحيح من ط.

(٦) ف - له.

(٧) غ: فكان.

(٨) غ: ثلث.

قلت: أ رأيت الوصي إذا كاتب عبداً لليتامى أو جارية فمكاتبته جائزة بمنزلة الرجل إذا كاتب عبد نفسه في جميع ما يجوز على المكاتب وله؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت إذا عجز المكاتب الذي قد كاتبه الوصي ورده الوصي في حياته هل يجوز^(١) رده؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إذا كاتب العبد ثم إن الوصي مات وأوصى إلى غيره أ يكون وصي الميت بمنزلة الوصي^(٢) الأول؟ قال: نعم. قلت: فهل لو وصي الوصي أن يكاتب كما يكاتب وصي الميت؟ قال: نعم. قلت: أ فرأيت^(٣) إن كاتب^(٤) عبداً لليتيم^(٥) أو جارية ثم كبر اليتيم فعجز عن^(٦) المكاتبة فرده اليتيم في الرق وليس له وارث غيره برضى المكاتب؟ قال: رده جائز.

قلت: أ رأيت رجلاً حضره الموت فأوصى بثلث^(٧) ماله وترك عبيداً لم يترك غيرهم وترك يتامى صغاراً لا مال لهم غير العبيد فكاتب الوصي بعض الرقيق فأدى إليه جميع المكاتبة هل يعتق حصة الورثة من العبيد؟ قال: نعم. قلت: فما حال العبد وما حال الوصي؟ قال: يأخذ الموصى له من المكاتبة حصته، ويستسعي العبد في حصته منه. قلت: أ رأيت لو قال الموصى [له]^(٨): إنما أضمن الورثة حصتي من العبد في أموالهم، أ يكون ذلك له؟ قال: لا، إلا أن يكون للورثة من المال ما يضمنهم فيه الموصى له، فإن كانوا مياسير كان له أن يضمنهم إن شاء، وليس له أن يضمن الوصي. قلت: ويسعى العبد؟ قال: نعم.



- (١) م ف غ: هل يكون. والتصحيح من ب جار ط.
 (٢) ف غ: وصي. (٣) ف + للوصي؛ غ + الوصي.
 (٤) م ف غ ط: إن يكاتب. والماضي أنسب لما بعده.
 (٥) ف غ: ليتيم. (٦) م غ - عن.
 (٧) غ: ثلث. (٨) م ف - له. والزيادة من ب جار ط.

باب مكاتبه المأذون له في التجارة

قلت: رأيت العبد المأذون له في التجارة إذا كان كاتب عبداً من عبیده أو أمة من إماءه هل [٩٧/٤ظ] تجوز مكاتبته؟ قال: لا. قلت: ولم وقد قلت: إن للمكاتب أن يکاتب؟ قال: ليس المكاتب بمنزلة المأذون له في التجارة. ألا ترى أن المكاتب ليس لأحد على ماله سبيل. وإنما استحسننا في المكاتب استحسناناً. ألا ترى أنا نجيز مكاتبه الوصي وهو لا يملك ما یکاتب، ونجيز مكاتبه الرجل على ابنه إذا كان صغيراً. قلت: وكذلك لو قال المأذون له في التجارة لعبده: أنت حر على ألف درهم؟ قال: نعم، هذا أيضاً لا يجوز. قلت: رأيت المأذون له في التجارة إذا كان عليه دين أو لم یکن أسواء هو؟ قال: نعم، هو سواء لا تجوز مكاتبته. قلت: وإن كاتبه فأدى إليه المكاتبه هل یعتق؟ قال: لا یعتق، ولا تجوز مكاتبته.



باب مكاتبه الأمة الحامل

قلت: رأيت رجلاً كاتب أمة له حاملاً هل تجوز المكاتبه؟ قال: نعم. قلت: ویكون ولدها بمنزلتها؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت إذا ولدت أیكون للمولى على الولد سبيل في شيء من المكاتبه وله أن يأخذه بها؟ قال: لا، ولهما المكاتبه على الأم.

قلت: رأيت الرجل إذا كاتب أمة له حاملاً على نفسها وعلى ما في بطنها من الولد ما القول في ذلك؟ قال: المكاتبه جائزة. قلت: أفرأيت إن أدت جميع المكاتبه هل تعتق؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت^(١) إذا ولدت بعد ذلك ثم أدت بعد ما ولدت هل تعتق هي وولدها؟^(٢) قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن ولدها منها. قلت: أفرأيت رجلاً كاتب أمة له حاملاً

(٢) ف - وولدها.

(١) ف: رأيت.

واستثنى ما في بطنها أتجوز المكاتبة؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه كاتب ما في بطنها، فلا يجوز.

قلت: أرايت الرجل إذا كاتب أمة وهي حامل فولدت ثم إن الأم ماتت ما حال ولدها؟ قال: يسعى الولد في جميع المكاتبة، ولا يعتق حتى يؤدي جميع المكاتبة. قلت: ويسعى على نجوم أمه؟ قال: نعم، فإن أدى عتق، وإن عجز رد. قلت: أفرأيت إذا ولدت المكاتبة ولداً ثم هلكت وعليها دين وعليها بقية من مكاتبها ما القول في ذلك؟ قال: يلزم الولد الدين والمكاتبة، فيسعى فيهما جميعاً، وهو في ذلك بمنزلة أمه. قلت: ولم؟ قال: لأنه مال لها ومنها، ولا تعتق حتى يؤدي^(١) ما عليها. قلت: أفرأيت إن أدى الولد المكاتبة^(٢) [٩٨/٤] قبل أن يؤدي الدين هل يعتق؟ قال: نعم، ويرجع الغرماء على الولد بالدين يسعى فيه، وهذا استحسان. قلت: أرايت إن كان قد أدى المكاتبة ثم جاء الغرماء هل يأخذون من المولى ما أخذ منه؟ قال: لا. قلت: أرايت إن عجز عن المكاتبة أيرده القاضي في الرق؟ قال: نعم. قلت: وإذا رد في الرق أبيع للغرماء؟^(٣) قال: نعم. قلت: ولا يتبعون المولى بما أخذ ويسلم ذلك كله للمولى؛ لأنه إنما كان بمنزلة غريم من الغرماء. ألا ترى أن المكاتب يقضي غرماء بعضهم دون بعض، عجز بعد ذلك أو لم يعجز، ويتم ما صنع من ذلك، فكذلك المولى. قلت: أرايت إن قتل الولد بعد موت الأم قبل أن يعجز وعلى أمه دين من مكاتبها ما القول في ذلك؟ قال: يؤخذ من القاتل قيمته إذا كان القاتل خاطئاً، وذلك على العاقلة، فيقضى منه الدين الذي كان على أمه، فإن فضل منه شيء أدى منه^(٤) جميع المكاتبة^(٥) وعتق^(٦) الولد وأمّه، فإن بقي شيء بعد ذلك كان لورثة الابن، فإن لم يكن له وارث غير المولى فهو للمولى. قلت: أرايت إن كان له أخ من أبيه هل يرثه من ذلك المال شيئاً أو

(٢) م + المكاتبة.

(٤) ط - منه.

(١) غ: تؤدي.

(٣) ف: الغرماء.

(٥) ف: الكتابة.

(٦) م ف غ: وأعتق. والتصحيح من ط. وفي ب جار: فعتق.

يكون لورثة أمه؟ قال: يكون ما بقي لورثة الابن.

قلت: أرايت إذا كاتب الرجل أمته فولدت ولداً في مكاتبها أو كاتبها وهي حامل فولدت أهو سواء؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن أعتق المولى ولدها هل يعتق؟ قال: نعم. قلت: فهل يرفع عنها من المكاتبه شيء؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن المكاتبه على الأم دون الابن، ولأن الولد لم يكن مع الأم في المكاتبه. قلت: أفرأيت الرجل إذا كاتب أمته وهي حامل فولدت ابناً ثم إن الأم ماتت وعليها دين كثير وقد تركت مالاً وفاء بالدين سواء وليس فيه فضل عن الدين فقبض^(١) المولى ذلك المال من المكاتبه هل يعتق الولد والأم^(٢) جميعاً؟ قال: نعم إذا أدى إليه الولد، ويرجع بذلك المال الغرماء على المولى، وهم أحق به من المولى. قلت: ويرجع المولى بمثل ذلك على الابن؟ قال: نعم. قلت: وإن كان الابن لم يؤده؟ قال: لم يعتق؛ لأنه مال للغرماء. قلت: فما القول في ذلك؟ قال: يجيء الغرماء فيأخذون ذلك المال، فيسعى الولد في المكاتبه. قلت: أفرأيت إن كان القاضي دفع ذلك المال إلى المولى ولا يعلم أن عليه ديناً يطلب من الولد أهو بمنزلة الباب^(٣) الأول؟ قال: نعم. قلت: أرايت [٩٨/٤ ظ] إن ماتت المكاتبه وبقي ولدها وعليها^(٤) دين كثير ولم تدع شيئاً والدين يحيط بقيمة الولد فعمد المولى فأعتق الولد أيجزي عتقه؟ قال: نعم، ويسعى الولد في الدين لأصحاب الدين. قلت: فكيف أجزت عتقه وعلى أمه دين وإنما هو مال الغرماء؟ قال: لأن الغرماء في هذه الحال إنما لهم أن يستسعوه، ولا يباع ما لم يعجز. قلت: ولم يفسد عليهم شيئاً؟ قال: لا. ألا ترى لو أن رجلاً كاتب عبداً له فاستدان قبل عتقه جاز عتقه وكان ذلك الدين على العبد.

قلت: أفرأيت إذا كاتب الرجل أمته فولدت ولداً في مكاتبها أو كانت

(١) م ف غ ط: قبضه. والتصحيح من ب جار.

(٢) غ: الأم والولد. (٣) م ف غ ط: باب.

(٤) غ: أو عليها.

حبلى حيث كاتبها ثم ولدت وكان السيد أعتق نصف المكاتبة قبل أن تلد هل^(١) يعتق من الولد شيء؟ قال: نعم، يعتق منه^(٢) مثل ما يعتق من أمه^(٣). قلت: فما حال الأم إذا أعتق نصفها؟ قال: إن شاءت سعت في نصف مكاتبها ومضت عليها، وإن شاءت عجزت وسعت في نصف قيمتها في قياس قول أبي حنيفة. قلت: أفرأيت إن قالت: أنا أسعى في نصف قيمتي وأعجز عن المكاتبة، أيكون ذلك لها؟ قال: نعم. قلت: أأريت إن ماتت الأم بعد ذلك ما حال الولد؟ قال: يسعى الولد فيما على أمه. قلت: أفرأيت إن كان نصف قيمة الولد أكثر من نصف قيمة الأم في كم يسعى الولد؟ قال: يسعى في نصف قيمة الأم، ولا يسعى في شيء من قيمته. قلت: ولم؟ قال: لأنه إنما يسعى فيما على أمه. قلت: أأريت إن ماتت الأم وعليها دين ما القول في ذلك؟ قال: يسعى الولد في جميع ما كان على أمه من الدين ونصف قيمتها. قلت: ولم؟ قال: لأن الابن لا يعتق حتى يسعى فيما على أمه من نصف قيمتها. قلت: أأريت إن أدى إلى^(٤) المولى دون الغرماء هل يعتق؟ قال: نعم، ويكون ما أدى للمولى، ثم يؤدي بعد إلى الغرماء. قلت: أأريت إن أعتق المولى الولد^(٥) هل يجوز عتقه؟ قال: نعم، ويكون الدين عليه ولا يبطل الدين. قلت: أأريت إن كان الولد جارية فوطئها المولى فعلق ثم مات المولى هل تسعى لورثته في شيء؟ قال: لا، ولكن تعتق ويكون الدين الذي كان على أمها عليها. قلت: ولم لا تسعى فيما كان على أمها^(٦) قبل ذلك من المكاتبة؟ قال: لأنها قد ولدت من سيدها. وقال أبو يوسف ومحمد: إذا أعتق نصف مكاتبته فهي حرة كلها، فإن كان لها ولد ولدته في مكاتبته فهو حر معها ولا شيء عليهما من المكاتبة.

قلت: أفرأيت الرجل إذا كاتب / [٩٩/٤] أمته وهي حبلى فولدت في كتابتها فعجزت الأم فردت في الرق هل يرد ولدها؟ قال: نعم. قلت:

- | | |
|-----------------|------------------|
| (١) ف: هي. | (٢) غ: منها. |
| (٣) غ: من أمها. | (٤) ف غ - إلى. |
| (٥) ف - الولد. | (٦) غ: على أمها. |

أرأيت إن قال الولد: أنا أسعى في المكاتب، هل له ذلك؟ قال: لا يلتفت إليه، وعجز أمه عجزه.

قلت: أفرأيت إذا كاتب الرجل أمته ثم ولدت في كتابتها فعمد رجل فقطع يد الولد لمن يكون^(١) الأرش؟^(٢) قال: للأم. قلت: كبيراً كان الولد أو صغيراً؟ قال: نعم. قلت: وكذلك ما اكتسب الولد كان للأم؟ قال: نعم. قلت: أرأيت الولد إن أبى أن يدفعه إليها هل يقضي القاضي به للأم؟ قال: نعم. قلت: كبيراً كان الولد أو صغيراً؟^(٣) قال: نعم. قلت: أرأيت إن عتقت الأم وفي يد الولد مال قد اكتسبه في المكاتب لمن يكون ذلك المال؟ قال: للأم دون الولد. قلت: ولم؟ قال: لأن كل شيء كان في يديه قبل العتق فهو للأم؛ لأنه مالها. ألا ترى أنه كان لها أن تأخذه قبل العتق. قلت: وكذلك لو كان جرح جراحة فلم يأخذ أرشها حتى أدت المكاتبه كان أرش ذلك الجرح للأم؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن مات الولد من تلك الجراحة بعد أداء المكاتبه وبعد عتقه ما القول في ذلك والجراحة خطأ؟ قال: على الجراح قيمته للأم. قلت: ولم؟ قال: لأن الجراحة كانت وهو مكاتب، فما كان من ذلك فهو للأم. قلت: أرأيت إن مات الولد وترك مالا كثيراً وله ورثة أحرار ثم ماتت الأم قبل أن تأخذ من ذلك المال شيئاً ولم تترك شيئاً؟ قال: ذلك المال مالها، ويأخذ السيد منه بقية المكاتبه، وما بقي لورثتها دون ورثة الابن. قلت: ولم؟ قال: لأن المال كان مالها قبل أن تموت؛ لأنه قد اكتسبه قبل العتق.

قلت: أرأيت إن كاتب الرجل أمة فولدت ولداً في مكاتبها ثم اشترى الولد وباع هل يجوز شيء من ذلك عليه؟ قال: نعم. قلت: لم^(٤) وقد زعمت أن ماله للأمه؟ قال: لأنه بمنزلة أمه، وليس بمملوك لها. قلت: أرأيت إن استدان الولد ثم ماتت الأم هل يسعى الولد فيما على أمه من المكاتبه وعليه دين يحيط برقبتة؟ قال: نعم، يسعى في المكاتبه، فإن أداها

(٢) م غ: أرش.

(٤) ف: ولم.

(١) م غ + له.

(٣) ف: أم صغيراً.

فهو حر، وإن عجز فهو رقيق. قلت: أرأيت إذا أداها^(١) لغرمائه على شيء من ذلك سبيل؟ قال: لا، لكن الدين عليه على حاله. قلت: ولم؟ قال: لأنه إذا أدى عتق. قلت: أرأيت إن عجز عن المكاتبة أيرد [٩٩/٤ ظ] في الرق؟ قال: نعم. قلت: ويباع لغرمائه ويؤدي عنه مولاه؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت إن ماتت المكاتبة وعليها دين كثير وتركت ولدها وعلى الولد دين فاكسب الولد مالاً من أحق به؟ قال: يؤدي الدين الذي عليه وعلى أمه، وعليه أن يسعى في المكاتبة. قلت: أفرأيت إن مات الولد بعد موت أمه وعليه دين وقد كان على أمه دين وترك^(٢) مالاً بأيهما يبدأ؟ قال: يبدأ بدينه فيؤدي، فإن فضل شيء كان في دين أمه. قلت: ولم وقد زعمت أن كسبه لأمه؟ قال: ألا ترى أنه لو كان للمكاتبة عبد فأذنت له في التجارة فاستدان ديناً ثم ماتت وعليها دين كان غرماء نفسه أحق برقبته حتى يستوفوا دينهم، فكذلك^(٣) الولد.

قلت: أفرأيت إذا كاتب الرجل أمتة وهي حبلى فولدت في مكاتبته ثم وطئ السيد المكاتبة فولدت منه ما القول في ذلك؟ قال: هي بالخيار؛ إن شاءت أن^(٤) تمضي على مكاتبته مضت، وتأخذ عقرها من سيدها، وإذا أدت عتقت وعتق ولدها. وإن عجزت ردت ورد ولدها وتصير أم ولده. قلت: فما حال ولدها الذي كان ولدته قبل ذلك؟ قال: رقيق للسيد. قلت: فلم؟ قال: لأنها علقت من سيدها بعد ما ولدت ذلك الولد. قلت: فإن كاتب ولدها بعد ذلك الذي من غير سيدها ثم عجز أ يكون عبداً؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت إن كان السيد إنما وطئ الولد وهي جارية فولدت منه ولداً ما القول في ذلك؟ قال: هي على حالها، والولد ولد السيد، وتأخذ الجدة العقر من السيد فيكون العقر لها دون الأم. قلت: ولم؟ قال: لأنه بمنزلة ما اكتسب الولد. قلت: وكذلك لو ولد لولدها ولد كان ما اكتسب ولد ولدها

(١) ف: إذا أدى. (٢) غ: وقد ترك.

(٣) م ف غ: في ذلك. والتصحيح من ب جار ط.

(٤) ف - أن.

لها؟ قال: نعم. قلت: وكذلك ما جني على ولد ولدها أو قتل كان أرش ذلك لها؟ قال: نعم. قلت: وولد ولدها بمنزلة ولدها في جميع ذلك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إذا كاتب الرجل أمته وهي حامل فولدت أو حبلت في مكاتبها وولدت ثم إن السيد دبر الأم ثم عجزت ما حال الولد؟ قال: الولد مملوك غير مدبر. قلت: ولم وقد دبر أمه وقد زعمت أن الأم إذا أعتقها السيد عتق ولدها؟ قال: لأن التدبير لا يشبه العتق؛ لأن العتق بمنزلة أداء المكاتب والتدبير بعد [١٠٠/٤] الولادة، فإن عجزت فقد انتقضت الكتابة فكأن الأم لم تكاتب وكأنها دبرت بعد ما ولدت بغير كتابة.

قلت: أرأيت الرجل إذا كاتب أمة له فولدت ولداً في مكاتبها ثم إنها ماتت^(١) ثم استدان الولد دينا بعد موت أمه ثم عجز الولد عن المكاتبه فرد في الرق هل يكون ذلك الدين في رقبته؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إذا كاتب الرجل أمته فولدت ابنة فاستدانت الابنة ديناً ثم إن الابنة ولدت^(٢) ولداً فاستدان ولدها ديناً أيضاً ثم ماتت المكاتبه وعليها دين ما القول في ذلك ولم تترك شيئاً؟ قال: يستسعى الولدان جميعاً في دين المكاتبه وفي المكاتبه، ويكون دين كل واحد منهما عليه خاصة. قلت: أرأيت إن عجزا وردا في الرق ما القول في ذلك؟ قال: يباعان في دين أنفسهما دون دين^(٣) أمهما حتى يستوفي الغرماء، فإن فضل شيء كان لغرماء المكاتبه. قلت: ولم؟ قال: لأن ما في رقبتهما أحق^(٤) أن يبدأ به مما في رقبة أمهما. قلت: أرأيت إن كان ليس عليهما دين وقد ماتت المكاتبه واستسعى الوسطى في المكاتبه كلها هل يرجع^(٥) على ولدها بشيء؟ قال: لا. قلت: وكذلك لو استسعى الولد الأسفل لم يرجع على أمه بشيء؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنهما إنما أديا عن المكاتبه ولم يؤديا عن أنفسهما،

(٢) م - ولدت، صح هـ.

(٤) ف: حق.

(١) غ: ولدت.

(٣) م - دين.

(٥) غ: هل ترجع.

فليس لواحد منهما على صاحبه شيء. قلت: أرأيت إن عجز أحدهما هل يرد في الرق؟ قال: لا حتى يعجزا جميعاً. قلت: لم؟ قال: لأنهما بمنزلة ولد المكاتبة الذي ولدته. ألا ترى أنه إذا كان ولدان لصلبها لم يعجز أحدهما دون الآخر. قلت: أرأيت إذا مات أحدهما بعد موت الأم أ يكون جميع المكاتبة على الباقية؟ قال: نعم، ولا يعتق إلا بأداء جميعها. قلت: ولا يرفع عنها شيء من المكاتبة بموت الذي مات؟ قال: لا.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب أمة له فولدت ولداً وكانت حاملاً فولدت فكبر ولدها وارثاً ولحق بدار الشرك ثم أدت المكاتبة مكاتبها هل يعتق ولد المكاتبة الذي كان في دار الشرك معها؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه بمنزلة أمه. قلت: أرأيت إن سبي قبل أن يعتق فاستتيب فتأب هل يرد إلى مواليه؟ قال: نعم، ولا يكون فيئاً. قلت: ولم؟ قال: لأنه [١٠٠/٤] مكاتب. قلت: أرأيت الرجل إن كان ولدها ابنة فاستتيب^(١) فأب^(٢) هل تصير فيئاً؟ قال: لا. قلت: فما حالها؟ قال: تحبس^(٣) حتى تتوب^(٤) أو تموت. قلت: أرأيت إن ماتت المكاتبة ولم تدع شيئاً ما حالها وهل لولدها أن يستسعيها في المكاتبة؟ قال: نعم^(٥). قلت: ويخرجها القاضي حتى تسعى لسيدها؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت الرجل إذا كاتب الأمة فولدت ولداً فكبر ولدها ثم ارتد عن الإسلام فاكْتَسَب الولد مالاً ثم أخذه^(٦) السلطان فعرض عليه الإسلام فأبى فقتله ما حال المال؟ قال^(٧): المال للمكاتبة. قلت: ولم لا يكون لبيت المال؟ قال: لأنه مال المكاتب. ألا ترى لو أن عبداً لرجل ارتد عن الإسلام فاكْتَسَب مالاً كان ذلك المال للمولى، وكذلك ولد المكاتبة. قلت: أرأيت

(٢) ف: فتأب.

(١) ف - فاستتيب.

(٣) غ: تحلس.

(٤) م ف غ: حتى يموت. والتصحيح من ب جار ط.

(٦) غ: فأخذه.

(٥) ف - قال نعم.

(٧) ف: فإن.

إذا قتل الولد الأم^(١) ما تقول في ذلك؟ قال: قتله إياها بمنزلة موتها، ويسعى في المكاتب، ولا يكون عليه شيء من جنائته. قلت: ولم؟ قال: لأن الولد منها فهو بمنزلتها. قلت: وكذلك إن قتلت الأم الابن؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت الرجل إذا كاتب أمته وهي حامل فولدت ثم إن الولد جنى جناية ما القول في ذلك؟ قال: الجناية عليه وفي رقبتة، فإن كانت الجناية أقل من رقبتة سعى في الجناية، وإن كانت القيمة أقل سعى في القيمة. قلت: أرأيت إن ماتت الأم بعد ذلك ولم تترك شيئاً ما القول في ذلك؟ قال: يسعى الولد في المكاتب التي على أمه، والجناية عليه في رقبتة. قلت: أرأيت إذا جنت الأم جناية ثم ماتت قبل أن يقضى عليها بشيء وبقي ولدها ما القول في ذلك؟ قال: ينظر إلى قيمة الأم وإلى الجناية، فيكون على الولد الأقل من ذلك يسعى فيه ويسعى في المكاتب، فإن عجز الولد قبل قضاء القاضي بطلت جناية الأم عن الولد.



باب مكاتب الرجلين جميعاً

قلت: أرأيت عبداً بين رجلين كاتباه جميعاً مكاتباً واحدة وجعلوا النجوم واحدة هل تجوز هذه المكاتب؟ قال: نعم. قلت: وكذلك إن كانا عبيدين بينهما؟ قال: لا يكون كل واحد / [١٠١/٤] و [منهما مكاتباً]^(٢) بينهما على حدة بحصته بقدر قيمته من المكاتب. [قلت:] فإن أدى أحدهما حصته من المكاتب إليهما جميعاً عتق، ولا يكون ضامناً عن الآخر؛ لأن الآخر نصفه لهذا ونصفه لهذا، وهذا العبد نصفين بينهما، ولا يضمن أحدهما عن عبد صاحبه ولا يجوز، ولكن كل واحد منهما مكاتب على حدة بينهما، فلا

(١) م ف غ: للأم. والتصحيح من ط. وفي ب جار: الولد أمه.

(٢) غ: مكاتب.

يعتق^(١) إلا بأداء حصته إليهما جميعاً؟ قال: نعم^(٢).

قلت: أرايت إن كاتب الرجلان عبداً بينهما مكاتبه واحدة وجعلنا نجومه واحدة إن أدى عتق وإن عجز رد رقيقاً فأدى جميع المكاتبه إليهما هل يعتق ويكون الولاء بينهما؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت إن أدى إلى أحدهما حصته من المكاتبه هل يعتق نصيبه منه؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن المكاتبه واحدة، ولا يعتق إلا بأدائه جميعاً^(٣) إليهما. قلت: أرايت إن أعتقه أحدهما بعد المكاتبه هل يجوز عتقه؟ قال: نعم. قلت: من أين اختلف هذا والذي أدى حصته من المكاتبه؟ قال: لأن هذا عتق، وقَبْضُ نصيبه من المكاتبه ليس بعتق. ألا ترى أنه لا يعتق حتى يقبضاً جميعاً المكاتبه. قلت: أفرأيت إن وهب له أحدهما جميع نصيبه^(٤) من المكاتبه وأبرأه وتركها له هل يعتق؟ قال: نعم. قلت: ويكون في ذلك بمنزلة قوله: أنت حر؟ قال: نعم. قلت: ولا يكون بمنزلة أدائه إليه نصيبه من المكاتبه؟ قال: لا. قلت: أفرأيت إن أدى إلى أحدهما نصيبه من المكاتبه^(٥) بإذن شريكه هل يعتق؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن إذنه وغير إذنه هاهنا سواء. قلت: أفرأيت إذا عجز بعد ما أخذ أحدهما نصيبه بإذن شريكه أيكون ما أخذ بينهما نصفان؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن كاتباه جميعاً مكاتبه واحدة ثم إن أحدهما أعتقه أو وهب له حصته من المكاتبه ما القول في ذلك؟ قال: إن شاء المكاتب عجز. فإن عجز نظر؛ فإن كان المعتق منهما موسراً^(٦) يوم أعتق فشريكه بالخيار؛ إن شاء ضمنه، وإن شاء استسعى العبد في نصف قيمته، وإن شاء أعتق. وإن شاء العبد مضى على مكاتبته؛ فإن

(١) م غ: لا يعتق.

(٢) قال الأفغاني في هامش ط: قوله «نعم» هذا جواب سؤاله «وكذلك إن كانا عبيد...». ولكنه بعيد. ولعل الأولى زيادة «قلت» كما فعلنا.

(٣) م غ: جميعها.

(٤) م غ: قصته؛ ب جار ط: حصته. وولفظ السرخسي: نصيبه. انظر: المبسوط، ٣٣/٨.

(٥) ف - قال لا قلت أفرأيت إن أدى إلى أحدهما نصيبه من المكاتبه.

(٦) غ: موسر.

عجز فأعتقه السيد أو استسعى فالولاء بينهما، وإن ضمن شريكه فالولاء لشريكه، ويرجع^(١) الشريك بالضمان على العبد بما ضمن لشريكه. قال: فإن كان المعتق معسراً^(٢) / [١٠١/٤ ظ] فإن شاء الشريك أعتق وإن شاء استسعى. وهذا قول أبي حنيفة. وأما في قول أبي يوسف فإن كان المعتق موسراً فهو ضامن لشريكه نصف قيمة العبد، والعبد حر لا سبيل عليه. وأما في قول محمد فالعبد حر لا سبيل عليه، ويضمن المولى المعتق إن كان موسراً الأقل من نصف القيمة ومن نصف ما بقي من المكاتب، وهو حر في جميع أمره.

قلت: أرأيت العبد إذا كان بين الرجلين فكتابه جميعاً مكاتبه واحدة ثم إن أحدهما أعتق نصيبه ثم إن العبد مات وترك مالا كثيراً ما القول في ذلك؟ قال: يأخذ المولى الذي لم يعتق مما ترك نصف المكاتب، وما بقي فلورثته إن كان له ورثة أحرار، وإن لم يكن له ورثة كان ما بقي لهما.

قلت: أرأيت عبداً بين رجلين كاتب أحدهما حصته بغير إذن شريكه أكون للشريك أن يرد المكاتب؟ قال: نعم، ولا تجوز مكاتبته إلا بإذن^(٣) شريكه^(٤). قلت: ولم؟ قال: لأنه ليس له أن يكاتب إلا بإذن شريكه؛ لأنه يمنع شريكه من البيع. قلت: أرأيت إن كاتب أحدهما نصيبه بإذن شريكه أيجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: فهل يكون للشريك أن يبيع نصيبه؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأن نصيب شريكه مكاتب. قلت: فهل له أن يكاتب بعد ذلك؟ قال: نعم. قلت: فإن لم يأذن له الشريك في ذلك أكون ذلك له ويكون له أن يكاتب إن شاء شريكه وإن أبى؟ قال: نعم. قلت: لم وقد زعمت أنه ليس للواحد منهما أن يكاتب إلا بإذن شريكه؟ قال: لأن الأول

(١) م ف غ: ويعتق. والتصحيح من ب ج ط. ولم يبين الأفغاني في هامش ط ما في النسخ.

(٢) ط: موسراً. ولم يبين الأفغاني ما في النسخ مع أن جميع النسخ والمبسوط متفقة على «معسراً». وهو صحيح من حيث المعنى أيضاً. وانظر: المبسوط، ٣٣/٨.

(٣) ف: بإذنه.

(٤) ف - شريكه.

قد كاتبه، فلذلك^(١) يكون للآخر أن يكاتب، وهذا قول أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد: إذا كاتب أحدهما نصيبه بإذن شريكه فهو مكاتب كله لهما جميعاً بينهما نصفين بما كاتبه عليه حتى يؤدي إليهما جميعاً ويعتق كأنهما كاتباه جميعاً^(٢) على ذلك. قلت: أفرأيت إذا كاتب أحدهما بدون شريكه وأخذ ما كاتبه عليه ما القول في ذلك في قول أبي حنيفة؟ قال: يأخذ شريكه نصف ما أخذ ويعتق، ويرجع المكاتب على العبد بما أخذ شريكه منه. قلت: ولم؟ قال: لأنه كاتب على نصيبه [١٠٢/٤] وقد أخذ شريكه^(٣) نصف ما كاتبه عليه. قلت: فهل للشريك أن يضمن^(٤) المكاتب إن كان موسراً؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه أذن له في المكاتبه. قلت: أ رأيت إن أذن له أن يأخذ نصيبه من المكاتب ففعل وأخذ ما كاتبه عليه هل يكون للشريك منه شيء؟ قال: لا. قلت: ولم وقد زعمت في الباب الأول أن له أن يأخذ نصف ما كاتبه عليه؟ قال: لأن المكاتبه الأولى لم يأذن له شريكه في الأخذ فمن ثم اختلفا، ولأن ما اكتسب المكاتب من شيء فهو بينهما نصفان، فكأنه قال: بين المولين والمكاتب، فإذا أذن للمكاتب في دفعه من دين عليه ففعل ذلك لم يكن له أن يشاركه، وله أن يرجع فيما بقي من نجوم العبد على الأداء، ويشاركه فيما أخذ فيما يستقبل إذا نهاه عن القبض.

قلت: أ رأيت إذا كان العبد بين الرجلين فكاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه وقبض المكاتبه هل يعتق؟ قال: نعم. قلت: ولم وقد زعمت أنه ليس له أن يكاتب؟ قال: ليس له أن يكاتب، ولشريكه أن يرد المكاتبه ما لم يؤد، فإذا أدى فهو حر؛ لأنه بمنزلة قوله: إذا أدبت إلي ألف درهم فأنت حر. ألا ترى أنه إذا قال ذلك عتق، فكان ما أخذ بينهما نصفين،

(١) ط: فذلك.

(٢) م + بينهما نصفين بما كاتبه عليه حتى يؤدي إليهما جميعاً ويعتق كأنهما كاتباه جميعاً.

(٣) م - وقد أخذ شريكه (غير واضح).

(٤) م - يضمن (غير واضح).

ويرجع المعتقد منهما^(١) على العبد بما أخذ شريكه منه، فكذلك إذا كاتبه بغير إذن. قلت: أرأيت إذا كاتب أحدهما نصفه بغير إذن شريكه وشريكه لا يعلم ثم إن المكاتب منهما أذن للآخر في كتابة نصيبه فكاتبه ثم علم الثاني بمكاتبة الأول فأراد أن يردّها؟ قال: لا. قلت: ولم وقد كان له أن يردّها^(٢) قبل ذلك؟ قال: لأنه قد كاتب نصيبه، فلا يكون له أن يرد بعد ذلك. قلت: أرأيت ما أخذ الأول من العبد أ يكون للآخر فيه شيء؟ قال: لا، ولا يكون للأول أيضاً فيما أخذ الثاني شيء^(٣) إلا أن يكون الأول أخذ شيئاً قبل مكاتبة الثاني، فيرجع بنصف ذلك عليه فيأخذه منه. قلت: فلم؟ قال: لأن كل واحد منهما قد كاتب نصيبه. قلت: أرأيت إذا أذن أحدهما لصاحبه في الكتابة لنصيبه ولم يأذن له في القبض فقبض هل يكون لواحد منهما فيما قبض صاحبه / [١٠٢/٤] شيء؟^(٤) قال: لا. قلت: ولم وقد زعمت أنه إذا كاتب أحدهما بإذن شريكه ولم يأذن له شريكه في القبض كان ما أخذ بينهما نصفين؟ قال: لأن إذن كل واحد منهما لصاحبه في المكاتبة إذن^(٥) له^(٦) في القبض. ألا ترى أن كل واحد منهما يأخذ نصيبه من المكاتبة. فكيف يرجع على صاحبه بنصيبه. قلت: أفرأيت إذا كاتب أحدهما نصيبه بإذن شريكه وقد أذن له في القبض فقبض البعض فعجز فرد في الرق هل يكون لشريكه فيما أخذ من المكاتبة شيء؟ قال: لا. قلت: وإن كان بعينه؟ قال: وإن. قلت: ولم؟ قال: لأنه قد كان أذن له في قبضه وجعله له. قلت: فكيف القياس في هذا؟ قال: القياس أن يشاركه فيما أخذ، ولكننا ندع القياس ونستحسن.

قلت: أرأيت إذا كان العبد بين الرجلين فكاتبه أحدهما بغير إذن شريكه فكاتب نصيبه منه فأدى إليه ثم علم الشريك الآخر ما القول فيه؟ قال: يأخذ الذي لم يكاتب نصف المكاتبة، ويرجع الذي كاتب بما أخذ منه

(١) م ف غ: بينهما. والتصحيح من ط. وهو ظاهر. وانظر: المبسوط، ٣٥/٨.

(٢) غ: أن يردّها. (٣) غ: شيئاً.

(٤) غ: شيئاً. (٥) غ: إذن.

(٦) غ - له.

شريكة على العبد، وينظر؛ فإن كان الذي كاتبه موسراً لشريكه بالخيار؛ إن شاء ضمنه، وإن شاء أعتق، وإن شاء استسعى العبد. فإن أعتق أو استسعى فالولاء بينهما نصفان. فإن ضمن شريكه فالولاء كله للذي كاتب، ويرجع الذي كاتب على العبد بنصف القيمة الذي ضمن لشريكه. قلت: ولم يرجع؟ قال: لأن السعاية إنما كانت على العبد، والنصف الذي^(١) كان لشريكه قد كان له، فصار كأنه عبد^(٢) له فأعتق نصفه، ويستسعى في النصف الباقي. قلت: أفرأيت الذي كاتب العبد هل يرجع على العبد بما أخذ منه شريكه من المكاتب؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه إنما كاتب حصته فلم يسلم له، وإذا أخذ شريكه نصف ذلك رجع به على العبد. قلت: أفرأيت إن كان إنما كاتب العبد كله بغير إذن شريكه فاستسعاها في نصف المكاتب وأخذها منه هل يعتق؟ قال: لا. قلت: ولم وقد قبض منه جميع حصته؟ قال: لأنه لا يعتق إلا بأداء جميع ما كاتبه عليه. قلت: وكذلك لو كان وهب له نصف المكاتب بعد ما كاتبه؟ قال: نعم. قلت: فإن / [١٠٣/٤] قال: قد وهبت^(٣) له جميع حصتي من هذه المكاتب، هل يعتق؟ قال: نعم. [قلت: (٤)] وهذا بمنزلة قوله: قد وهبت لك المكاتب كلها؟ قال: نعم. قلت: ولا يعتق حتى يؤدي جميع المكاتب إذا لم يهب^(٥) له؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت إذا قدم شريكه أو علم بذلك بعد ما قبض جميع المكاتب ما القول في ذلك؟ قال: يأخذ الشريك من الذي كاتبه نصف المكاتب ثم هو بالخيار إن كان شريكه موسراً؛ فإن شاء ضمنه، وإن شاء أعتق، وإن شاء استسعى، والحال فيه^(٦) كما وصفت لك في الباب الأول، إلا أن الذي كاتب لا يرجع على المكاتب بشيء مما أخذ منه شريكه من المكاتب؛ لأن الذي كاتب إنما كاتب على نصيبه ونصيب شريكه فأخذ حصته، فإنما يأخذ حصته^(٧) وحصته شريكه، وليس هذا بمنزلة ما إذا كاتب حصته خاصة بغير إذن شريكه.

(٢) غ: عبدا.

(٤) من ط.

(٦) غ: فيه والحال.

(١) غ + قد.

(٣) غ: قد وهب.

(٥) ف: لم يجب.

(٧) ف - فإنما يأخذ حصته.

قلت: أرأيت الجارية تكون بين الرجلين فكاتباها جميعاً فيطؤها أحدهما بعد ذلك فتعلّق منه ما القول في ذلك؟ قال: هي بالخيار؛ إن شاءت أن تعجز فتصير أم ولده ويضمن لشريكه نصف عقرها ونصف قيمتها، وإن^(١) شاءت أن تمضي على مكاتبها مضت وأخذت^(٢) عقرها من الواطئ. قلت: أرأيت إن مضت على^(٣) كتابتها فوطئها الشريك الآخر بعد ذلك فعقلت أيضاً منه ثم إنها عجزت بعد ذلك ما القول في ذلك، وما حال الولد، وهل تصير أم ولد لواحد دون صاحبه؟ قال: إذا عجزت بعد ذلك فولد الأول للأول وولد الآخر للثاني، وتصير أم ولد للأول؛ لأنها ولدت منه قبل أن تلد للآخر. وعليه نصف قيمتها، وعلى الثاني قيمة الولد، ويثبت نسب كل واحد من الولدين من أبيه.

قلت: أرأيت جارية تكون بين الرجلين فكاتباها جميعاً مكاتبه واحدة ثم إن المكاتبه ولدت ثم إن أحد الرجلين وطئ ابنتها فولدت منه هل يثبت نسبه؟ قال: نعم. قلت: فما حال الأم؟ قال: هي على حالها. قلت: أرأيت إن قالت: أنا أصير أم ولد الذي وطئني أيكون ذلك لها؟ قال: لا. قلت: فهل على الذي وطئها عقر؟ قال: نعم، ويكون عقرها لأمها. قلت: أرأيت إن عجزت الأم بعد ذلك ما حال [١٠٣/٤] الابنة؟ قال: تصير أم ولد للذي كانت ولدت منه، وضمن نصف قيمتها لشريكه يوم علقت منه. قلت: ولم؟ قال: لأنها حيث عجزت أمها صارت هي عاجزة أيضاً معها، فلما وقعت في ملكها صارت أم ولد للذي كانت ولدت منه. قلت: أفرأيت إن كانت الأم لم تعجز والمسألة على حالها ثم إن الشريك الذي لم يطأ أعتق الابنة بعد ما علقت من شريكه وولدت هل يجوز عتقه؟ قال: نعم. قلت: فهل تسعى الابنة أو تكون على حالها؟ قال: هي حرة ولا سبيل عليها، وولدها حر. فإن أدت أمها عتقت، وإن عجزت الأم ردت في الرق. وأما

(١) غ: فإن.

(٢) ف - عقرها ونصف قيمتها وإن شاءت أن تمضي على مكاتبها مضت وأخذت.

(٣) ف - على.

الابنة وولدها فلا تُردَّان^(١) في الرق، ويعتق النصف^(٢) الذي أعتق منها، ولا تسعى للذي^(٣) وطئها في شيء، وتصير حرة. قلت: ولم؟ قال: لأن الأم عجزت فردت في الرق، وكانت الابنة قد أعتق نصفها قبل ذلك وقد ولدت للآخر^(٤)، ولا تسعى أم الولد^(٥) الذي ولدت منه. وهذا بمنزلة جارية بين رجلين وطئها جميعاً فادعيا ولدها ثم إن أحدهما أعتقها. فإذا أعتقها أحدهما عتق نصيب الآخر أيضاً؛ لأنها أم ولد له، وأم الولد لا تسعى. وكذلك هذا في الباب الأول في المكاتبه في قول أبي حنيفة.

قلت: أرأيت المكاتبه في قول أبي حنيفة إذا كانت بين الرجلين كاتبها جميعاً فولدت ثم إن أحد الشريكين أعتق ولدها هل يجوز عتقه؟ قال: نعم. قلت: فهل يعتق الولد كله؟ قال: لا، بل يعتق نصفه، وهو على حاله حتى تعجز الأم أو تعتق^(٦) فيعتق معها. قلت: أرأيت أن عجزت الأم بعد ذلك ما حال الولد؟ قال: نصيب الذي كان أعتقه منه حر، ويسعى للآخر في نصف قيمته. قلت: فهل على المعتق ضمان إن كان موسراً يوم كان أعتق؟ قال: نعم. قلت: وهو بالخيار؛ إن شاء أعتق، وإن شاء استسعى، وإن شاء ضمن؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه قد أفسد على شريكه.

قلت: أرأيت إذا كانت المكاتبه بين رجلين فولدت ولدًا ثم إنهما وطئا الابنة فعلق فولدت منهما ثم إن الواطئين ماتا جميعاً ما حال الولد، وهل يكون موتهما بمنزلة إعتاقهما^(٧) إياها؟ قال: نعم. قلت: فما حال الأم؟ قال: هي على مكاتبتهما/[١٠٤/٤] لورثتها^(٨). قلت: ولم عتق الولد ولم تعتق الأم؟ قال: لأنهما لو كانا أعتقا الولد في حال حياتهما عتق وكانت الأم على مكاتبتهما، فكذلك موتهما إذا كانت ولدت منهما؛ لأن موتهما إعتاق^(٩) منهما. ألا ترى لو كانت الأم التي ولدت منهما ثم ماتا عتقت،

(٢) م ف غ ط: نصف.

(٤) م غ: الآخر.

(٦) غ: وتعتق.

(٨) م: لورثتهما.

(١) م ف غ ط: فلا ترد.

(٣) ف: الذي.

(٥) م غ: أم ولد.

(٧) م ف غ ط: عتقهما.

(٩) م ف غ ط: عتق.

فكذلك ولدها بمنزلتها في هذه الحال. قلت: أرأيت إذا كانا وطئاً جميعاً الأم فولدت منهما ولداً ثم ماتا هل تعتق؟ قال: نعم، تعتق هي وولدها جميعاً. قلت: وكيف عتق ولدها وإنما عتقت بغير المكاتب؟ قال: لأن ولدها بمنزلتها، وإذا عتقت^(١) عتق ولدها معها. وإنما عتقت بالموت فكان العتق أكسبها لما عليها من المكاتب، فيعتق الولد لمكان ذلك. ألا ترى أن الأم لو أدت^(٢) فاستوفيا عتق الولد، فكذلك هذه. قلت: أرأيت إن عجزت ثم ولدت منهما جميعاً ما حال ولدها الأول؟ قال: رقيق لهما. قلت: ولم وقد صارت أم ولد لهما؟ قال: لأن الولد كان قبل أن تصير أم ولد لهما ومن قبل أن تعلق منهما. وقال أبو يوسف ومحمد: إذا كاتب بغير إذن شريكه ثم علقت منه فهي أم ولده، وهي مكاتبه على حالها، ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها، وهذا إجازة للمكاتب، وهذا بمنزلة رجل له أمة ولدت منه ولداً ثم كاتبها بعد ذلك.

قلت: أرأيت الجارية تكون بين الرجلين كاتبها أحدهما بغير إذن شريكه ثم وطئها الذي كاتبها قبل أن يعلم شريكه بالمكاتبه وقبل أن تؤدي شيئاً فولدت منه ولداً ما حالها؟ قال: هي أم ولد له، والمكاتبه جائزة، ويضمن الواطئ نصف قيمتها ونصف عقرها لشريكه ونصف العقر لها. قلت: ولا تجعل للمكاتبه خياراً؟ قال: بلى، لها الخيار؛ فإن اختارت الكتابة كان لها نصف العقر سالماً تستعين به، وإن اختارت أن تكون أم ولد له لم يكن لها نصف العقر. قلت: أرأيت إذا أجاز شريكه المكاتبه بعد ما علقت ولم يكن علم بالمكاتبه بعد؟ قال: إجازته باطلة، وهي مكاتبه. قلت: أرأيت إن وطئها الذي^(٣) لم يكاتب فعلقت منه وقد كان كاتبها الآخر بغير إذنه قبل ذلك [١٠٤/٤] ما القول في ذلك؟ قال: هي أم ولد الذي^(٤) علقت منه، والمكاتبه على حالها حتى يردها الواطئ. قلت: أرأيت إن كان كاتبها أحدهما بإذن شريكه ثم إن الآخر وطئها فولدت منه ما القول في ذلك؟

(٢) غ: لو أن الأم أدت.

(٤) غ: للذي.

(١) م غ: أعتقت.

(٣) م غ: للذي.

قال: المكاتبة بالخيار؛ إن شاءت أن تعجز عن نصره الذي كاتبها وتصير أم ولد للذي ولدت منه، وإن شاءت أن تمضي على مكاتبها فإذا أدت عتقت ولم تسع للآخر في شيء من قيمتها؛ لأنها أم ولد له يوم عتقه. قلت: أرأيت إن اختارت أن تمضي على المكاتبة هل على الذي وطئها عقر؟ قال: عليه نصف عقرها. قلت: ولم يكون عليه نصف العقر؟ قال: لأن نصيبه منها ليس بمكاتب، وإنما يكون عليه نصف العقر لأن النصف الآخر مكاتب، فلا يكون عليه في نصيبه منها عقر، لأن نصيبه رقيق له على حاله. قلت: أرأيت إن كاتبها أحدهما بغير إذن شريكه وكاتب^(١) نصيبه منها فاكسبت بعد ما كاتبها مالاً كثيراً فأدت مكاتبها ما القول في ذلك، وما حال ما في يديها من المال؟ قال: ينظر إلى نصف ما في يديها وما أخذ مولاهما من مكاتبها أجمع مما اكتسبته^(٢) قبل أن تؤدي مكاتبها، فيكون للذي لم يكاتب النصف والنصف لها. قلت: ولم صار هذا هكذا؟ قال: لأن نصيبه منها رقيق على حاله، فنصف ما كان في يديها من مال فهو له، والنصف الآخر لها. قلت: أرأيت إن اكتسبت مالاً بعد أداء المكاتبة ما القول في ذلك؟ قال: كل شيء اكتسبته بعد أداء المكاتبة فهو لها، ليس للشريك الذي لم يكاتب عليها سبيل. قلت: ولم اختلف هذا والباب الأول؟ قال: لأنها إذا أدت مكاتبها فقد عتق نصفها، وللآخر عليها نصف قيمتها تسعى^(٣) فيه، ولا يصير له مما اكتسب بعد أداء المكاتبة شيء. قلت: أرأيت إن ماتت قبل أن تؤدي شيئاً من المكاتبة إلى الذي كان كاتبها وقد تركت مالاً كثيراً ما القول في ذلك؟ قال: ينظر إلى نصف جميع ما تركت فيكون للذي لم يكاتبها، ويأخذ الذي كاتبها المكاتبة من النصف الثاني، ثم يأخذ الذي^(٤) لم يكاتب نصف قيمتها مما بقي إن كان شريكه معسراً، فإن كان لها ورثة أحرار كان ما بقي / [١٠٥/٤] لهم ميراثاً، وإن لم يكن لها وارث غيرهما كان ما بقي بينهما نصفين، وإن شاء ضمن الذي لم يكاتب الذي كاتب

(٢) غ: اكتسبه.

(١) غ: فكاتب.

(٣) غ: يسعى.

(٤) ف - لم يكاتبها ويأخذ الذي كاتبها المكاتبة من النصف الثاني ثم يأخذ الذي.

نصف قيمتها لأنه موسر كان له ذلك، ويرجع به الذي كاتب في مالها، ويكون ولاؤها له وميراثها إن لم يكن لها وارث غيره، وإن كان المولى الذي كاتب معسراً لم يكن للمولى الذي لم يكاتب إلا ضمان نصف قيمتها عليه، ولكنه يأخذ ذلك من مالها سوى نصف الكسب الذي يأخذه^(١). [قلت:]^(٢) أرأيت إن كانت ماتت بعد ما أدت المكاتبه وقد تركت مالاً لا يدرى متى اكتسبته^(٣) قبل الأداء أو بعد الأداء؟ قال: إذا لم يُعْلَمَ^(٤) فالمال لها، ويأخذ الذي لم يكاتب نصف قيمتها مما تركت، فإن كان لها ورثة أحرار كان ما بقي لهم، فإن لم يكن ورثة كان بينهما نصفين، وإن عُلِمَ متى اكتسبت المال فما كان من ذلك قبل أداء المكاتبه فنصف ذلك للذي لم يكاتب، ونصفه للباقي^(٥)، وما اكتسبت^(٦) بعد الأداء فهو للمكاتب.

قلت: أرأيت جارية بين رجلين كاتب أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه فأدت إليه المكاتبه ثم إن الآخر وطئها فعقلت منه ما القول في ذلك؟ قال: تسعى له في نصيبه، ولا تصير أم ولده.

قلت: أرأيت الجارية إذا كانت بين رجلين فكاتبها جميعاً مكاتبه واحدة ثم إن أحدهما مات وترك ابنين فأعتق أحد الابنين المكاتبه هل يجوز عتقه؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه ورث مالاً ولم يرث شيئاً من الرقبة، وإنما عتقه بمنزلة ترك المال إذا لم يكن وارث غيره. قلت: فما حال المكاتبه؟ قال: مكاتبته على حالها. قلت: أرأيت إن عجزت هل ترد في الرق؟ قال: نعم ما^(٧) لم يعتقها الابن الآخر، فإن عجزت بعد عتق الابن الآخر لم ترد في الرق. قلت: أفرأيت إن وهب أحد ابني الميت جميع حصته للمكاتبه من المكاتبه هل يجوز ذلك؟ قال: نعم، ولا تعتق، وتسعى للآخر^(٨) في حصته من المكاتبه، فإن أدت عتقت. قلت: أفرأيت إن

(٢) من ط.

(٤) ط + ذلك.

(٦) غ: اكتسب.

(٨) ف غ: الآخر.

(١) غ: تأخذه.

(٣) غ: اكتسبه.

(٥) ف: الباقي.

(٧) ف - ما.

وهب^(١) لها المال جميعاً الوارثان^(٢) والشريك هل تعتق؟ قال: نعم. قلت: فلم؟ قال: أستحسن في هذا الوجه؛ لأنهما إذا اجتمعا على ذلك أخذت نصيب الوارث معه. قلت: أرايت إن كان الوارث وطئها بعد موت أبيه^(٣) فولدت منه ما القول في ذلك؟ قال: هي بالخيار؛ إن شاءت أن تعجز وتصير / [١٠٥/٤] أم ولد له ويضمن نصف قيمتها ونصف عقرها للآخر، وإن شاءت أن تمضي على مكاتبها مضت وتأخذ عقرها منه.

قلت: أفرأيت الجارية إذا كانت بين رجلين فكاتباها جميعاً مكاتبة واحدة ثم إن أحدهما ارتد عن الإسلام فأدت المكاتبة إليهما جميعاً وهو مرتد ثم قتل مرتداً ما القول في ذلك وهل تعتق؟ قال^(٤): لا تعتق، وليس أداؤها إليه بشيء. قلت: فما حالها؟ قال: ينظر^(٥) إلى ما أخذ الشريك فيؤخذ نصفه ويستسعونها في النصف الباقي. قلت: أرايت إن عجزت هل ترد في الرق؟ قال: نعم. قلت: ولم صار هذا هكذا، وكيف لا يعتق نصيب الذي لم يرتد؟ قال^(٦): لأن أداها إلى المرتد ليس بشيء. ألا ترى أنه لو لم يكن فأدت إلى أحدهما جميع نصيبه لم تعتق حتى تؤدي إليهما جميع المكاتبة؛ لأن المكاتبة واحدة فلا تعتق إلا بأدائها^(٧) جميعاً^(٨)، وأداؤها إلى المرتد ليس بشيء. ألا ترى لو أن رجلاً كاتب أمة له ثم ارتد ثم قبض مكاتبها ثم قتل مرتداً كان قبضه باطلاً، وكانت مكاتبته على حالها في قياس قول أبي حنيفة. وأما في قول أبي يوسف ومحمد فقبض المرتد في ذلك كله جائز بمنزلة قبض المسلم. قال أبو يوسف: قبض المرتد للمكاتبة جائز، وهو بمنزلة المسلم في ذلك.

قلت: أرايت المكاتبة إذا كانت بين رجلين فكاتباها مكاتبة واحدة ثم ارتد أحدهما ثم قبضا جميعاً المكاتبة وهو مرتد ثم أسلم هل يجوز ذلك

(٢) غ: الوارثين.

(٤) غ: ل.

(٦) غ + لا.

(٨) ط - جميعاً.

(١) غ: إن وهب.

(٣) غ: ابنه.

(٥) غ: تنظر.

(٧) ف غ: بأدائهما.

وتعتق المكاتب؟ قال: نعم؛ لأنه قد أسلم. قلت: أرأيت إن كان حيث ارتد لحق أرض الحرب فاستسعاها الآخر^(١) في جميع المكاتب فأدتها^(٢) إليه هل تعتق؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن أداءها إليه جميع المكاتب لا يجوز. قلت: أرأيت إن أدت المكاتب إلى هذا الشريك الثاني وإلى ورثة المرتد هل تعتق؟ قال: نعم إذا كان قد قضى برده وبالميراث^(٣) بين ورثته. قلت: أفرأيت إن ارتد أحدهما ثم إن المكاتب عجز فرداه جميعاً في الرق ثم قتل المرتد على رده هل يجوز ردهما ذلك؟ قال: لا، وهو على مكاتبته. قلت: ولم؟ قال: لأن المرتد لا يجوز شيء مما صنع إذا قتل أو لحق بدار الحرب.

قلت: أرأيت عبداً بين رجلين كاتبه جميعاً مكاتبه واحدة ثم إن أحد الموليين غاب فعجز عن مكاتبته فقدمه الشاهد / [١٠٦/٤] إلى القاضي هل يرده القاضي في الرق؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن المولى الآخر غائب، فلا يرد في الرق أبداً حتى يحضرا جميعاً؛ لأن المكاتبه واحدة.

قلت: أفرأيت إن رده الشاهد ورضي بذلك العبد هل يكون رده ردّاً؟ قال: لا، وهو مكاتب على حاله. قلت: أفرأيت العبد يكون بين الرجلين فكاتب أحدهما العبد كله بإذن شريكه أيجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت إن أدى المكاتب جميع المكاتب إلى الذي كاتبه هل يعتق؟ قال: لا، إلا أن يكون كتب الكتابة باسمه ووكله^(٤) بقبضها. قلت: ولم؟ قال: لأنه ليس بوكيل لشريكه في قبضه^(٥) المكاتبه. ألا ترى لو أن رجلاً وكل رجلاً أن يكاتب عبداً له فكاتبه وقبض المكاتبه لم يعتق العبد، فإن وكله بقبضها عتق وجاز قبضه، وكذلك إذا وكل أحدهما صاحبه بالمكاتبه.

(١) م ف غ ط: فاستسعاها هذا العبد. والتصحيح من ب جار. وقال السرخسي: ولو لحق المرتد منهما بدار الحرب فأدت جميع الكتابة إلى الشريك الآخر لم تعتق. انظر: المبسوط، ٤٢/٨.

(٢) غ: فأدائها. (٣) ف: والميراث. (٤) ف: ووكيله. (٥) ف غ: في قبض.

قلت: أرايت الأمة تكون بين الرجلين كاتبها جميعاً مكاتبة واحدة ثم إن أحد السيدين أعتق المكاتبة ما القول في ذلك؟ قال: المكاتبة بالخيار؛ إن شاءت أن تعجز عجزت، فإن عجزت نظرت؛ فإن كان الذي أعتق موسراً كان الشريك الآخر بالخيار؛ إن شاء أعتق، وإن شاء ضمن، وإن شاء استسعى.

قلت: أرايت المكاتبة كانت بين^(١) الرجلين فكاتبها جميعاً مكاتبة واحدة فولدت المكاتبة ابنة ثم إن المكاتبة ماتت فهل تسعى الابنة في شيء من المكاتبة؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن ولدت الابنة ابنة^(٢) ما القول في ذلك وقد بلغت السعاية هل عليها شيء من السعاية؟ قال: نعم، تسعيان جميعاً في المكاتبة. قلت: ولم يسعى ولد الولد؟ قال: لأنهما جميعاً ولد للمكاتبة^(٣)، ولأنهما لا يعتقان إلا بأداء المكاتبة، ولأنهما يسعيان فيما على أمهما. قلت: أرايت إن أدى ولد الولد جميع مال المكاتبة هل ترجع على أمها بشيء؟ قال: لا. قلت: وكذلك إن أدت الأم لم ترجع على ابنتها بشيء؟^(٤) قال: نعم، هما^(٥) سواء، ولا ترجع واحدة منهما على صاحبها بشيء. قلت: أفرأيت إن أعتقا الأم الباقي هل تعتق ابنتها؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن ابنتها لا تعتق إلا بعثت جدتها. قلت: فهل تسعى في المكاتبة بعد ذلك؟ قال: نعم، تسعى في جميع مكاتبة جدتها. قلت: ولا يرفع عنها شيء من المكاتبة بعثت أمها؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنها إنما تؤدي عن جدتها [١٠٦/٤ ظ]. ألا ترى أن الجدة لو كانت حية ثم أعتقا ولدها لم يرفع عنها شيء من المكاتبة. قلت: أفرأيت إن كان أحد السيدين وطئ ابنة الابنة فعلقت منه ما القول في ذلك؟ قال: عليه عقرها، وهي على حالها مكاتبة، ولا تصير أم ولد. قلت: ولم؟ قال: لأن أمها معها، فإن أدت عتقتا^(٦) جميعاً، ولا تصير إحداهما عاجزة دون الأخرى.

(٢) ف - ابنة.

(٤) م غ - بشيء.

(٦) غ: عتقا.

(١) غ: من.

(٣) ف: المكاتبة.

(٥) غ: هو.

ألا ترى لو أن إحداهما عجزت ولم تعجز الأخرى كانتا على مكاتبتهما؛ لأن الأخرى إذا أدت عتقتا جميعاً. قلت: وكذلك لو وطئ الأم؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن كان وطئ أحد المولين ابنة فعقلت ووطئ الآخر الأم فعقلت فقالتا: نحن نعجز، أيكون ذلك لهما؟ قال: نعم، إن شاءتا عجزتا، وكانت كل واحدة منهما أم ولد للذي وطئها، وإن شاءتا مضتا على مكاتبتهما. فإن مضتا على المكاتبه كان لكل واحد منهما عقرها. وإن عجزتا كانت كل واحدة منهما أم ولد للذي وطئها، ويضمن كل واحد منهما لصاحبه نصف قيمة الجارية ونصف عقرها. وقال أبو يوسف ومحمد: إذا كاتب الرجل نصيبه من عبد^(١) بغير إذن شريكه فلشريكه أن يرد ذلك، ولا يرده إلا بقضاء القاضي إلا أن يرضى العبد ومولاه الذي كاتبه أن يقضي المكاتبه. قال أبو حنيفة: إذا أعتق ابنة المكاتب عتق ابنة ابنتها. وقال أبو يوسف ومحمد: لا تعتق ابنة ابنتها كما في الكتاب.



باب مكاتبه الرجل نصف عبده أو ثلثه أو ربه

قلت: أرايت الرجل يكاتب نصف عبده هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. [قلت: (٢)] وكذلك إذ كاتب ثلثه أو ربه أو أقل من ذلك أو أكثر؟ قال: نعم.

قلت: أرايت الرجل إذا كاتب نصف عبده فأدى المكاتبه ما حاله؟ قال: يعتق نصفه، ويسعى بعد ذلك في نصف قيمته. قلت: ولم؟ قال: لأنه بمنزلة رجل أعتق نصف عبده. فإذا أعتق^(٣) نصف عبده سعى في نصف قيمته. وكذلك إذا كاتب نصفه فأدى المكاتبه. وهذا قول أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد: إذا كاتب نصفه فهو مكاتب كله بالذي كاتب به نصفه كما

(٢) من ط.

(١) غ: من عبده.

(٣) ف غ: عتق.

أنه لو أعتق نصفه بخمسمائة عتق كله. وكذلك لو طلق نصفها بخمسمائة طلقت كلها^(١).

قلت^(٢): أفرأيت الرجل إذا كاتب نصف عبده - في قول أبي حنيفة - فاشتسب / [١٠٧/٤] العبد مالاً لمن يكون ذلك المال؟ قال: نصف كل شيء اكتسب العبد للمولى، ونصفه للعبد. قلت: ولم؟ قال: لأن نصفه مكاتب، ونصفه رقيق للسيد. قلت: أرايت إن أدى المكاتب وفي يده مال قد كان اكتسبه في المكاتبه قبل الأداء هل يكون للمولى من ذلك شيء؟^(٣) قال: يكون له نصف جميع^(٤) ما كان في يده قبل الأداء. قلت: أرايت ما اكتسب العبد بعد الأداء هل يكون للمولى منه شيء؟ قال: لا، ويكون جميع ما اكتسب له. قلت: ولم ونصفه رقيق للسيد؟ قال: لأنه إذا أدى إليه المكاتبه فقد صار نصفه حراً، وصار للسيد عليه نصف قيمته يستسعيه فيها، ولا يكون له على ماله سبيل. قلت: أرايت إن اكتسب مالاً كثيراً بعد الأداء فقال العبد: أسعى في نصف قيمتي نجوماً، وقال السيد: بل آخذها^(٥) جميعاً لأنها عندك، أيقضي القاضي عليه أن يؤديها جميعاً وعنده مثل نصف قيمته أو أكثر؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن نصف^(٦) القيمة دين عليه، فإن كان عنده مال أخذه به، فإنما يقضي عليه بأن يسعى على قدر ما يطيق إذا لم يكن عنده شيء.

قلت: أرايت الرجل إذا كاتب نصف عبد له أنه يحول بينه وبين العمل والطلب والكسب والسعاية في مكاتبته؟ قال: لا. قلت: ولم ونصفه رقيق له؟ قال: لأنه كاتب نصفه، فليس له أن يمنعه من الطلب. قلت: إن أراد أن يخرج من المصر أنه يحول بينه وبين ذلك؟ قال: أما في القياس فنعم، ولكننا ندع القياس، ونستحسن أن لا يحول بينه وبين الخروج وطلب الكسب.

(١) غ + بألف.

(٢) غ - قلت.

(٣) غ: شيئاً.

(٤) ف - جميع.

(٥) م ف غ: آخذهما.

(٦) م غ: تصرف (التاء مهملة).

قلت: أرأيت إن كاتب الرجل نصف عبده فأراد أن يستخدمه يوماً ويخلي عن العبد يوماً يسعى أله ذلك؟ قال: هكذا ينبغي في القياس، ولكننا ندع القياس، ونستحسن فنقول: لا يعرض له في شيء حتى يؤدي أو يعجز، فإذا أدى استسعاها بعد ذلك في نصف قيمته، ويكون نصف ما كان^(١) في يده قبل الأداء للمولى. قلت: أرأيت إن أراد المولى أن يستسعيه يوماً ويخلي^(٢) عن العبد يوماً يكتسب أيكون^(٣) له ذلك؟ قال: هذا والخدمة سواء، ويكون ذلك له في القياس، وأما في الاستحسان فلا، والاستحسان في هذا^(٤) أحب إلينا.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب نصف أمة له فولدت^(٥) ولدأ في مكاتبها ما حال ولدها؟ قال: ولدها / [١٠٧/٤ ظ] بمنزلتها. قلت: أرأيت إن أدت المكاتب ما حال ولدها؟ قال: يعتق نصفها ونصف ولدها^(٦). قلت^(٧): فهل للسيد على الولد سبيل؟ قال: نعم، يسعى الولد في نصف قيمته، وتسعى الأم في نصف قيمتها. قلت: أرأيت ما اكتسب الولد في حال سعاية أمه قبل أن تؤدي لمن يكون ذلك الكسب؟ قال: نصف جميع ذلك للسيد، ونصفه للأم. قلت: ولم؟ قال: لأن الولد بمنزلة أمه، وكسبه بمنزلة كسب أمه. ألا ترى أن السيد يأخذ نصف كسب أمه، وكذلك الولد. قلت: أرأيت ما اكتسب الولد بعد ما تؤدي الأم المكاتب لمن يكون؟ قال: هو كله للولد، ولا يكون للأم ولا للمولى منه شيء. قلت: ولم؟ قال: لأن الولد قد عتق نصفه، فما كسب بعد ذلك فهو له. قلت: أرأيت ما كان في يده من مال اكتسبه قبل أداء المكاتب لمن يكون؟ قال: تأخذ الأم نصفه، والمولى نصفه. قلت: ولم تأخذ الأم نصف الكسب؟ قال: لأن ولدها من كسبها. ألا ترى

(٢) م ف غ: ويخل.

(٤) غ - في هذا.

(١) ف - كان.

(٣) غ: أله.

(٥) ط + له. ولم يبين اختلاف النسخ.

(٦) م - بمنزلتها قلت أرأيت إن أدت المكاتب ما حال ولدها قال يعتق نصفها ونصف ولدها (غير واضح).

(٧) غ: فقلت.

لو أن مكاتبه ولدت ولداً كان كل ما اكتسب^(١) الولد من شيء فهو لها، فكذاك الباب الأول. قلت: أرايت إن ماتت الأم قبل أن تؤدي شيئاً من كتابتها ما حال الولد؟ قال: يسعى الولد فيما كان على أمه من المكاتبه، فإذا أدى عتق نصفها ونصفه، ويسعى بعد ذلك في نصف قيمته. قلت: ولم لا يسعى في نصف قيمة أمه؟ قال: لأنه إذا أدى المكاتبه عتق نصف أمه ونصفه، وكان قد أدى جميع ما كان على الأم، فيبقى نصفه رقيقاً، فيسعى المولى في نصف قيمته. ألا ترى لو أن الأم أدت المكاتبه في حياتها عتق نصفها ونصف ولدها، ويسعى كل واحد منهما في نصف قيمته. ولو ماتت الأم بعد ما أدت لم يسع الولد في شيء مما على أمه، ولكن يسعى في نصف قيمته؛ لأن الولد إنما يعتق منه ما يعتق^(٢) من أمه. وهذا بمنزلة رجل أعتق نصف أمته ونصف ولدها. ولو أن هذا أعتق نصف أمته وهي حبلى فولدت بعد ذلك أو حبلت بعد ما عتق بعضها فهنا يسعى الولد^(٣) فيما على أمه إذا ماتت، وفي الباب الأول يسعى في نصف قيمة الأم؛ لأنها ولدت في [هذا] الباب قبل أن يعتق منها شيء.

قلت: أفرأيت^(٤) إذا كاتب^(٥) الرجل نصف أمته فولدت ولداً في مكاتبته ثم ماتت الأم^(٦) وقد استدان^(٧) ديناً وقد تركت مالاً كثيراً [١٠٨/٤] ما القول في ذلك؟ قال: يؤدي^(٨) إلى الغرماء جميع دينهم من جميع ما تركت، ونصف ما بقي للمولى^(٩)، ويأخذ المولى منه المكاتبه مما بقي من النصف الآخر. فإن بقي شيء بعد ذلك أخذ المولى نصف قيمتها منه وأعتقت الأم. وكان ما بقي بعد ذلك لورثة الأم إن كان لها ورثة أحرار.

(١) غ: اكتسبه.

(٢) م ف غ ط: فهذا يسعى للولد. والتصحيح من ب جار. وعبارة السرخسي: فهذا الولد يسعى. انظر: المبسوط، ٤٥/٨.

(٣) غ + الرجل.

(٤) ف - الأم.

(٥) م - وقد استدان (غير واضح).

(٦) غ: تؤدي.

(٧) م - ما تركت ونصف ما بقي للمولى (غير واضح).

ولا يكون للمولى منه^(١) ولا لولدها الذي ولدته في المكاتبه شيء؛ لأن ولدها بمنزلة المملوك. ألا ترى أنه يسعى في نصف قيمته، فما دام يسعى فلا يرث. قلت: أرأيت إن لم تدع الأم شيئاً هل يسعى ولدها في الدين الذي على أمه؟ قال: نعم، ويسعى للمولى في المكاتبه وفي نصف قيمة الولد. قلت: أرأيت إن أدى إلى المولى المكاتبه قبل أن يؤدي إلى الغرماء هل يعتق نصف أمه ونصفه؟ قال: نعم. قلت: فهل ترجع الغرماء على المولى بما أخذ منه؟ قال: لا، ويبيع الغرماء بالدين الولد. قلت: فهل يلزم الولد جميع ما كان على أمه من دين؟ قال: نعم. قلت: أرأيت ما اكتسب الولد قبل أن يؤدي المكاتبه لمن يكون؟ قال: يكون نصفه للمولى، ونصفه له بعد الدين، فإنه يبدأ به أولاً، وما بقي على ما وصفت لك.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب نصف أمة له فاستدانت ديناً ثم إنها عجزت وردت في الرق ما حال الدين؟ قال: يكون جميع الدين في جميع رقبته، إن أدى عنها المولى وإلا بيعت للغرماء^(٢). قلت: ولم يكون الدين في جميع الرقبة وإنما كان^(٣) كاتب نصفها؟ قال: لأن شراءها وبيعها كان جائزاً عليها، فلذلك لزمها جميع الدين.

قلت: أفأرأيت إن كانت^(٤) أمة بين رجلين فكاتبها أحدهما على نصيبه بإذن شريكه فاستدانت ديناً هل يلزم نصف الذي لم يكاتب من الدين شيئاً؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن عجزت بعد ذلك ما حال الدين؟ قال: يكون جميع الدين في رقبته كلها، فإن قضى الدين عنها وإلا بيعت كلها^(٥) للغرماء.

(١) ف + ولد.

(٢) م ف غ: الغرماء. والتصحيح من ط. وهو ظاهر.

(٣) ف: إذا كان.

(٤) غ: إن كاتب.

(٥) م ف غ: فإن ادين عنها وإلا بيع كله؛ ط: فإن أدى عنها وإلا بيع كله. والتصحيح من ب جار.

قلت: أرأيت عبداً بين رجلين أذن له أحدهما في التجارة [فاستدان ديناً فهو في نصيب الذي أذن له]^(١) دون نصيب الآخر؟ قال: نعم. قلت: وكذلك المكاتب إذا كاتب أحدهما بغير إذن شريكه؟ قال: نعم. قلت: فإن ابتاع الذي أذن له في التجارة نصف الآخر منه بعد ما لزم العبد الدين أكون الدين في جميع رقبته أم في نصيب الأول؟ قال^(٢): بل في نصيب^(٣) الأول. قلت: أرأيت^(٤) إن استدان العبد ديناً بعد [١٠٨/٤] ذلك والسيد لا يعلم أكون الدين في جميع رقبته؟ قال: لا، ولكنه في النصف الأول. قلت: ولم؟ قال: لأنه على إذنه الأول. قلت: أرأيت إن علم به السيد أنه يشتري ويبيع بعد ذلك فلم ينكر أيلزمه جميع الدين في رقبته؟ قال: أما في القياس فلا؛ لأنه على حاله الأولى بعد، ولكنني أستحسن وألزمه الدين في جميع الرقبة. قلت: وكذلك العبد إذا كان بين الرجلين فكاتبه أحدهما لا بإذن شريكه ثم عجز ثم اشترى المولى المكاتب^(٥) نصيب الآخر؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب نصف^(٦) عبد له أله أن يبيع نصفه الآخر؟ قال: لا. قلت: ولم وذلك النصف رقيق؟ قال: لأن نصفه مكاتب. قلت: أرأيت إن باع ذلك النصف من المكاتب هل يجوز ذلك؟ قال: نعم، ويعتق ذلك النصف الذي باع منه. قلت: فما حاله بعد ذلك؟ قال: المكاتب بالخيار؛ إن شاء أن يعجز عجز، وإن شاء^(٧) سعى في نصف قيمته، وإن شاء مضى على مكاتبته. قلت: أرأيت إن مضى على مكاتبته فأدى بعضها ثم عجز عنها ما القول في ذلك؟ قال: ينظر إلى ما أدى وإلى نصف قيمته، فيحسب له من نصف قيمته ما أدى، ويسعى فيما بقي. قلت: ولم؟ قال^(٨):

(١) ما بين المعقوفتين من الكافي، ١٠٦/١. وانظر: المبسوط، ٤٦/٨.

(٢) ف غ + لا. (٣) غ: في النصيب.

(٤) ف - أرأيت.

(٥) م ف غ + الذي كاتب أبا في؛ ط + الذي كاتب أما في. والصحيح إسقاطها كما في ب جار.

(٦) ف + كاتب. (٧) م غ + العجز.

(٨) م + قال.

لأنه حيث عجز عن المكاتبه كان عليه أن يسعى في نصف قيمته. قلت: أرأيت ما كان كسب قبل أن يبتاع نفسه وهو مكاتب لمن يكون؟ قال: نصفه للمولى، ونصفه للمكاتب. قلت: أرأيت إن كان أدى إلى المولى شيئاً قبل أن يشتري نفسه فقال المولى: اطرح نصف ذلك الأداء لأن لي نصف الكسب، هل له ذلك؟ قال: نعم، له ذلك إن كان أدى ذلك من كسب اكتسبه، فإن كان أدى ذلك من دين استدانه فلا شيء للمولى من ذلك. قلت: أرأيت إن قال المولى: أنا أحاسبه بما أخذت منه قبل أن أبيع نصفه فيكون لي نصف ذلك لأنه كان لي كسبه، أيكون له ذلك؟ قال: نعم إن كان ذلك من كسب اكتسبه.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب نصف عبد له فاكتسب العبد مالاً واشترى رقيقاً أيكون نصف ما في يده من مال أو رقيق أو متاع للسيد؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إذا كاتب^(١) نصف عبده ثم إن السيد [١٠٩/٤] اشترى^(٢) من المكاتب عبداً أو ثوباً أيجوز ذلك؟ قال: نعم، يجوز نصفه، ونصفه للسيد. قلت: وكذلك ما كان اشترى المكاتب منه من شيء؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن ما كان في يده للسيد. قلت: أرأيت إن اشترى المكاتب من سيده عبداً هل يجوز؟ قال: أما في الاستحسان فهو جائز؛ لأن شراءه وبيعه من غيره جائز. وأما في القياس فلا يجوز إلا نصفه. قلت: ولم؟ قال: لأن نصفه مكاتب، ونصفه رقيق، وبالقياس نأخذ إلا أن يكون على العبد دين.



باب الرجل يكاتب عبده وهو مأذون له في التجارة

قلت: أرأيت رجلاً أذن لعبده في التجارة ثم كاتبه وليس عليه دين هل تجوز المكاتبه؟^(٣) قال: نعم. قلت: والمأذون له في التجارة وغير المأذون

(١) م - أرأيت إذا كاتب (غير واضح). (٢) م - اشترى (غير واضح).

(٣) م + المكاتبه.

له إذا لم يكن عليه دين سواء؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن كان عليه دين يحيط برقبته فكاتبه السيد والغرماء عُيِّب لا يعلمون شيئاً من ذلك ثم علموا بعد ما كاتبه ما القول في ذلك؟ قال: لهم أن يردوا المكاتبه. قلت: ولم؟ قال: لأن على العبد ديناً^(١)، ولأن هذا يتلف الرقبة، ولا يباع في دينهم. قلت: أرأيت إن رضي الغرماء بذلك وقالوا: لا نريد أن نبيعه حتى يستسعى، ورضي المكاتب بذلك أيجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن أخذ السيد شيئاً من مكاتبته لمن يكون؟ قال: هو للغرماء إلا أن يسلمه^(٢) الغرماء للسيد. قلت: أرأيت إن كاتبه السيد والغرماء لا يعلمون فأدى إليه العبد مكاتبته كلها ثم علم الغرماء بذلك لمن يكون ما قبض السيد؟ قال: يرجع الغرماء على السيد بجميع ما أخذ من المكاتبه. فإن فضل شيء من دينهم فهم^(٣) بالخيار؛ إن شاءوا ضمنوا السيد قيمة العبد واتبعوا العبد بما بقي من الدين، ولا يرجع المولى على العبد بالمكاتبه. وإن شاء الغرماء اتباعوا العبد بما بقي عليه^(٤) من دينهم وتركوا السيد.

قلت: أرأيت الرجل إذا كاتب عبده وهو مأذون له في التجارة وعليه دين لا يحيط برقبته هل تجوز مكاتبته وقد أبى الغرماء أن يجيزوا^(٥) وقد طلبوا دينهم؟ قال: [١٠٩/٤ ظ] يرد القاضي المكاتبه، ويباع لهذا العبد إلا أن يؤدي عنه مولاه. قلت: وإن قل الدين؟ قال: وإن قل. قلت: أرأيت إن أدى السيد إلى الغرماء ما عليه من دين هل تجوز المكاتبه؟ قال: نعم. قلت: فهل يرجع السيد على المكاتب بما أدى عنه من الدين؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه أصلح مكاتبته. قلت: أرأيت إن أبى السيد أن يؤدي عنه فقال العبد^(٦): أنا أعجل جميع الدين الذي علي، أيجيز القاضي المكاتبه؟ قال: نعم. قلت: ولم وقد كان السيد كاتبه وعليه دين؟ قال: لأن المكاتب إذا أدى الدين جازت المكاتبه، وكان كأنه كاتبه وليس عليه دين.

(٢) غ: إن سلمه.

(١) غ: دين.

(٤) غ - عليه.

(٣) غ: فهو.

(٦) ط: المكاتب.

(٥) م - أن يجيزوا (غير واضح).

قلت: أرأيت إن كاتبه وعليه دين يحيط برقبته فقال العبد حيث جاء الغرماء: أنا أؤدى إليكم جميع الدين تعجيلاً، هل تجوز المكاتبه إذا فعل ذلك؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب أمة له مأذوناً لها في التجارة وعليها دين يحيط برقبته فولدت ولداً في مكاتبته ثم جاء الغرماء فأبوا أن يجيزوا المكاتبه فردها القاضي في الرق هل يباع ولدها معها في الدين إن لم يؤد^(١) المولى الدين؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن كان في الأم وفاء بالدين هل للغرماء على الولد^(٢) سبيل؟ قال: لا.

قلت: أرأيت إن كاتب الرجل أمة له مأذوناً لها في التجارة وعليها دين فولدت ولداً في مكاتبته ثم ماتت الأم ثم جاء الغرماء ما حال الولد؟ قال: يرد الولد في الرق، ويباع للغرماء^(٣) إلا أن يؤدي المولى ما كان من دين على أمه. قلت: أرأيت إن قال الولد: أنا أعجل الدين، هل تجوز المكاتبه إن فعل؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن الولد بمنزلة أمه.

قلت: أرأيت إذا كاتب الرجل أمة مأذوناً لها في التجارة وعليها دين فولدت في مكاتبته ولداً فأدت المكاتبه قبل أن يعلم الغرماء بشيء من ولدها هل تعتق ويعتق ولدها؟ قال: نعم. قلت: فهل يلزمها الدين؟ قال: نعم. قلت: أرأيت الولد هل يلحقه شيء من الدين؟ قال: نعم، وإن شأوا اتبعوا بالدين الأم، ويأخذ الغرماء من السيد ما أخذ من المكاتبه. فإن فضل من دينهم كانوا فيه بالخيار؛ إن شأوا ضمنوا للسيد قيمة الأم فيما بقي، وإن شأوا اتبعوا الأم بجميع ذلك، وإن شأوا^(٤) الولد، ولكن لا يأخذون الولد بأكثر من قيمته. قلت: [١١٠/٤] أرأيت إن ماتت الأم بعد أداء المكاتبه هل يلحق الولد من ذلك شيء؟ قال: نعم، يلحقه الأقل من قيمته والدين؛ لأنه ولدها^(٥) وهي أمة بعد. قلت: ولم؟ قال: لأن الدين إنما كان على

(٢) م: على السيد.

(١) غ: لم يؤدي.

(٣) م غ: الغرماء.

(٤) ف - ضمنوا للسيد قيمة الأم فيما بقي وإن شاءوا اتبعوا الأم بجميع ذلك وإن شاءوا.

(٥) ف: ولد؛ غ: ولده.

الأم، فلا يلحق الولد شيء منه بعد عتقها إلا قيمته.

قلت: أرأيت الأمة تكون بين رجلين فيأذن لها أحدهما في التجارة فاستدانت ديناً ثم إن الذي لم يأذن لها كاتب نصفه منها هل يجوز ذلك وقد كاتب بإذن شريكه وقد جاء الغرماء فقالوا: لا نجيز المكاتبه بمال؟ [قال:] ^(١) لا يجوز. قلت: لم؟ قال: لأن للغرماء ^(٢) أن يبيعوا نصف الأمة، وليس له أن يكاتب نصفها وإن أذن له الشريك؛ لأن النصف الذي للشريك للغرماء. قلت: أرأيت إن رضي الغرماء بذلك هل يجوز وقالوا: نحن نرضى أن تستسعيها؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن كاتب الذي لم يأذن لها في التجارة وأخذ ^(٣) المكاتبه هل يعتق نصيبه منها؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن جاء الغرماء بعد ذلك هل يكون لهم على الذي كاتب شيء؟ قال: نعم، يرجعون عليه بنصف ما أخذ، ويرجع به الذي كاتب على المكاتبه ثانية. قلت: لم؟ قال: لأن ما أخذ من الأمة إنما هو للغرماء. ألا ترى أن المكاتبه لو اكتسبت مالاً قبل المكاتبه وعليها دين كان نصف ذلك الكسب في دينها، ولو لم يكن عليها دين كان نصف ما أخذ لشريكه. قلت: أرأيت إن كاتب بإذن شريكه وأمره أن يقبض هل يكون للغرماء فيه شيء؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت عبداً بين رجلين أذن له أحدهما في التجارة فاستدان ديناً هل للآخر أن يستغل نصيبه منه؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن كانت الأمة بين رجلين فأذن لها أحدهما في التجارة فاستدانت ديناً ثم ولدت ولدًا ^(٤) ثم جاء الغرماء هل لهم على ولدها سبيل؟ قال: نعم إن أدى مولاهما ما عليها من الدين، وإلا بيع نصيبه منها ومن ولدها حتى يستوفي ^(٥) الغرماء دينهم.

قلت: أرأيت رجلاً له عبد مأذون له في التجارة وعليه دين وأذن المأذون لعبده في التجارة فاستدان ديناً ثم إن السيد كاتب العبد الأول فأدى

(٢) م غ: الغرماء.

(٤) ف + آخر.

(١) من ط.

(٣) غ: ويأخذ.

(٥) م ف غ ط: حتى توفي.

إليه المكاتبه هل لغرماء المأذون له الأول على العبد المأذون له الآخر شيء؟ قال: لا. قلت^(١): ولم؟ قال: لأن غرماءه أحق به حتى يستوفوا دينهم، [١١٠/٤] فإن فضل شيء كان لغرماء^(٢) الأول.

قلت: أرأيت أمة مأذوناً لها في التجارة ولدت ولدأ وعليها دين ثم إن السيد كاتب ولدها ثم جاء الغرماء هل لهم أن يردوا^(٣) المكاتبه؟ قال: إن أدى السيد الدين أو كان في الأم وفاء بالدين جازت المكاتبه، فإن لم يؤد السيد أو لم يكن في الأم وفاء^(٤) بطلت المكاتبه. قلت: ولم؟ قال: لأن الغرماء إذا ما بقي من مالهم شيء كانت الابنة تباع فيه، فلا يجوز للسيد أن يكتبها. قلت: وكذلك لو أعتقها السيد ضمن قيمتها إذا لم يكن في أمها وفاء؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إذا كان السيد معسراً هل لهم أن يستسعوا الابنة فيما بقي من الدين؟ قال: نعم. قلت^(٥): ولم وإنما الدين على أمها؟ قال: لأنه في رقبه أمها وفي رقبته جميعاً. ألا ترى أنها تباع هي وأمها في الدين جميعاً.

قلت: أرأيت رجلاً أذن لأمة له في التجارة فاستدانت ديناً بمكاتبته فولدت ولدأ في كتابتها ثم إن السيد أعتق ولدها هل يجوز عتقه؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن جاء^(٦) الغرماء فردوا المكاتبه وبيعت الأم لهم فلم يكن لهم فيها وفاء بالدين أيضمن المولى قيمة الولد؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن الدين كان في رقابهم جميعاً. ألا ترى أنه لو لم يعتق الولد بعته بيعت مع أمها في الدين.

قلت: أرأيت إذا كاتب الرجل أمة له مأذوناً لها في التجارة فاستدانت ديناً في مكاتبته وقد كان عليها دين قبل المكاتبه ثم جاء الغرماء الأولون فردوا المكاتبه هل يشتركون جميعاً في الثمن؟ قال: نعم.

(١) غ: وقلت.

(٢) م ف غ: للغرماء. والتصحيح من ب جار ط.

(٣) غ: أن يردوا.

(٤) ف - وفاء.

(٥) ف - قلت.

(٦) غ: إن جاءوا.

قلت: أرأيت إن أذن الرجل لأُمته في التجارة فاستدانت ديناً ثم كاتبتها فولدت ولداً في المكاتبه فسبَّ الولد فاشتري وباع ولزمه دين ثم جاء الغرماء الأولون فردوا الأم في الرق ما حال الولد؟ قال: تباع الأم للغرماء غرماءٍ نفسِها، ويباع الابن لغرمائه خاصة دون غرماء أمه. قلت: ولم لا يكون للأولين شيء والولد بمنزلة أمه وما كان من دين على الأم فهو في رقبتهما جميعاً؟ قال: لأن دين نفسه أحق من دين أمه.

قلت: أرأيت رجلاً أذن لأُمته في التجارة فاستدانت ديناً ثم ولدت ولداً فأذن له المولى في التجارة ثم إن ولدها اشترى وباع ولزمه دين هل يلزمه ذلك الدين؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه بمنزلة [١١١/٤] أمه. قلت: أرأيت إن بيعت الأم فلم يَفِ ثمنُها بالدين فبيع الولد لمن يكون ثمنه، لغرمائه أو لغرماء أمه؟ قال: لغرمائه دون غرماء أمه.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبدين له مأذوناً لهما في التجارة وعليهما دين فكاتبتها مكاتبه واحدة وجعل نجومهما واحدة وعليهما دين يحيط برقبتهما فغاب أحدهما فجاء الغرماء فأخذوا الشاهد منهما هل لهم أن يردوه^(١) في الرق؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأن الآخر غائب والمكاتبه واحدة، ولأنهما يعتقان جميعاً ويعجزان جميعاً. ألا ترى إن جاء الغائب فأدى عتق وعتق الآخر معه. قلت: فكيف يصنع الغرماء بهذا الشاهد؟ قال: يستسعونه فيما عليه من الدين، وما أدى من المكاتبه فالغرماء أحق به. قلت: فهل للغرماء أن يضمّنوا المولى قيمة العبدین؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه لم يجز^(٢) فيهما^(٣) عتاقة بعد، ولأنهما إذا اجتمعا ردا في الرق، ولكنهم إن شاؤوا ضمّنوه^(٤) قيمة العبد الشاهد؛ لأنه منعهم^(٥) من بيعه.

(٢) م: لم يجز.

(١) غ: أن يرد.

(٣) غ: فيها.

(٤) م ف غ: ضمّنوا. والتصحيح من ط؛ والمبسوط، ٥٠/٨. وعبارة ب جار: ولهم

تضمين المولى قيمة العبد الحاضر.

(٥) غ: لأن منعه.

فليس لهم أن يضمّنوه قيمة الغائب. قلت: أرأيت إن اجتمعا جميعاً فأجاز الغرماء مكاتبه أحدهما ولم يجيزوا مكاتبه الآخر هل لهم أن يردوا هذا الآخر في الرق دون الذي أجازوا؟ قال: ليس لهم أن يردوا هذا الآخر في الرق. قلت: ولم؟ قال: لأن مكاتبتهما واحدة، فلا يردان إلا جميعاً ولا يعتقان إلا جميعاً.



باب ميراث المكاتب

قال: أخبرنا محمد بن الحسن عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علي^(١) وعبدالله وشريح أن المكاتب إذا مات وترك مالا وورثة أنه يؤدي إلى المولى ما بقي من المكاتبه، ويكون ما بقي لورثته^(٢).

قلت: أرأيت المكاتب إذا مات وله ورثة أحرار وقد ترك وفاء وعليه من مكاتبته بقية ما القول في ذلك؟ قال: يأخذ السيد ما بقي من مكاتبته مما ترك، وما فضل فلورثته. قلت: فهل يعتق المكاتب؟ قال: نعم. قلت: فهل يجزى ولاء ولده وله ولد أحرار من امرأة حرة وقد كان تزوجها وهي حرة؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت المكاتب إذا مات وترك ولداً ولد في المكاتبه [١١١/٤] من أمة له وله ولد سوى ذلك أحرار وترك مالا من يرثه؟ قال: يأخذ المولى ما بقي من مكاتبته^(٣)، ويكون ميراثه بين ولده الأحرار^(٤) وبين

(١) ف - عن علي.

(٢) رواه الإمامان أبو يوسف ومحمد أيضاً عن الإمام أبي حنيفة بنفس الإسناد. انظر: الآثار لأبي يوسف، ١٩٠؛ والآثار لمحمد، ١١٧. وقد روي الأثر عن ابن مسعود وعلي وشريح وعن غيرهم رضي الله عنهم. انظر: المصنف لعبد الرزاق، ٣٩١/٨ - ٣٩٤؛ ونصب الراية للزيلعي، ١٤٦/٤.

(٣) م: من المكاتبه. (٤) ف - الأحرار.

ولده^(١) الذين ولدوا له في المكاتبه. قلت: ولم والذين ولدوا في المكاتبه عبيد؟ [قال:]^(٢) لأنه عتق فعتق ابنه الذي ولد في المكاتبه بعتقه. ألا ترى أن المولى حيث قبض المكاتبه عتق المكاتب^(٣) وعتق ولده معه، فصاروا ورثته. قلت: أرأيت إن ترك المكاتب ديناً فيه وفاء لمكاتبته ما حال الولد والدين لا يقدر؟ قال: يسعى هذا الولد الذي ولد في المكاتبه فيما على أبيه^(٤) من المكاتبه. قلت: أرأيت إن سعى فيها فأداها هل يعتق؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن خرج دين أبيه^(٥) بعد ذلك ما القول في ذلك ومعه إخوة له أحرار؟ قال: لا يرجع ولده الذي يسعى في المكاتبه فيما سعى على والده، ويكون ما ترك أبوه ميراثاً بينه وبين إخوته. قلت: ولم لا يرجع فيما يسعى؟ [قال:]^(٦) لأنه هو نفسه مال أبيه، وما اكتسب أيضاً وما أدى فهو من^(٧) مال أبيه.

قلت: أرأيت مكاتباً مات وعليه دين وترك ولداً أحراراً وترك وفاء وقد كان أوصى بوصية لرجل ودبر عبداً له ما القول في ذلك؟ قال: وصيته باطل، وتدبيره باطل، ويأخذ المولى ما بقي من المكاتبه، وما بقي فللورثة. قلت: ولم أبطلت وصية المكاتب؟ قال: لأنه بمنزلة العبد.

قلت: أرأيت مكاتباً مات وعليه دين وقد ترك وفاء ما القول في ذلك؟ قال: يبدأ بالدين فيقضي، ثم يأخذ المولى ما بقي من المكاتبه بعد ذلك، وما بقي فهو ميراث لورثته. قلت: أرأيت إن كان السيد قد أدانه ديناً في مكاتبته ما القول في ذلك؟ قال: يبدأ بدين الأجنيين فيؤدي إليهم، ثم يؤدي إلى المولى، ثم يأخذ المولى بعد ذلك ما بقي من المكاتبه، وما بقي فلورثته، وذلك إذا ترك وفاء بذلك كله، فإن لم يترك بعد دين الأجنيين إلا مقدار المكاتبه أو الدين دين المولى فانه يبدأ بالمكاتبه قبل دين المولى؛ لأننا

(٢) من ط.

(١) م غ - ولده.

(٤) غ: ابنه.

(٣) غ: الولد.

(٦) من ط.

(٥) غ: ابنه.

(٧) ف + ثمن.

إن بدأنا بالدين مات المكاتب عاجزاً وبطل^(١) دين المولى. قلت: أرأيت إن لم يدع شيئاً إلا قدر الدين هل للمولى منه شيء؟ قال: لا، ولكنه للغرماء. قلت: ولم لا يضرب المولى مع الغرماء بدينه فيما ترك المكاتب؟ قال: لأنه عبده^(٢)، فلا يضرب بدينه مع الغرماء. قلت: فهل يرث المكاتب إذا مات أخ له أو أب [١١٢/٤] له حر؟ قال: لا يرث المكاتب؛ لأنه بمنزلة العبد. قلت: فهل يورث إذا مات؟ قال: نعم، يأخذ^(٣) مولاه ما بقي من مكاتبته، وما بقي فلا قرب الناس ممن يرثه.

قلت: أرأيت المكاتب إذا مات وقد كاتب عبداً له أيكون مكاتبته عبده ذلك ميراثاً لورثته؟ قال: نعم، ينظر إلى جميع ما ترك من مال وما كان له من دين على أحد وما كان له من مكاتبته، فهو ميراث لورثته بعد ما يقبض المولى ما^(٤) بقي من مكاتبته، وهو في ذلك بمنزلة.

قلت: أرأيت المكاتبته إذا ولدت ابنة ووُلِدَ لولدها جارية ووُلِدَ لولدها ابن ثم إن المكاتبته ماتت وتركت وفاء ما القول في ذلك وليس لها وارث إلا ولدها؟ قال: يأخذ المولى ما بقي من المكاتبته، ولا بنتها النصف بعد ذلك من جميع ما بقي، وما بقي فهو للمولى. قلت: أرأيت إن كانت ولدت غلاماً ووُلِدَ لابنها ولد ذكر من جارية ثم ماتت المكاتبته؟ قال: يأخذ المولى ما بقي من المكاتبته، وما بقي فلا بنتها دون ابن ابنها.

قلت: أرأيت المكاتبته إذا ماتت وتركت مالا ديناً ولها ولد قد^(٥) ولدته في المكاتبته فاستسعاها القاضي فيما^(٦) على الأم فعجزت هل ترد في الرق وقد أيس من الدين أن يخرج؟ قال: نعم، إذا كان الأمر على ما ذكرت ردت في الرق. قلت: أرأيت إن خرج المال بعد ذلك؟ قال: هو كله للمولى.

(١) ف: ويطل. (٢) ف غ: عبد.

(٣) م ف غ: يأخذه. والنصح من ط. وهو ظاهر.

(٤) غ: مما. (٥) ف: وقد.

(٦) ف: مما؛ غ: فما.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له وامرأته مكاتبة واحدة وجعل نجومهما واحدة إن أديا عتقا وإن عجزا ردا فولدت المكاتبة في مكاتبتهما ولداً ثم إن الولد اكتسب مالاً ثم مات لمن يكون المال؟ قال: هو للأم دون الأب. قلت: لم؟^(١) قال: لأن هذا ليس بميراث، ولأن الولد عضو من أعضاء الأم، وكسب الولد وماله أجمع للأم دون الأب. قلت: أرأيت إن ماتت الأم وتركت مالاً وفيه وفاء بمكاتبتهما وفضل ولها^(٢) ولد أحرار قد أعتقوا قبل المكاتبة ما القول في ذلك؟ قال: يأخذ المولى مما تركت^(٣) جميع ما بقي من المكاتبة، والميراث بين^(٤) ولدها الأحرار وبين زوجها، ويرجع الولد على الزوج بما أدت عنه الأم؛ لأن المكاتبة كانت عليهما جميعاً. ألا ترى أنها لو كانت حية فأدت رجعت عليه بما أدت عنه من المكاتبة، فكذا^(٥) [١١٢/٤] ورثتها.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له وابناً للعبد وهما رجلان جميعاً مكاتبة واحدة وجعل نجومهما واحدة إن أديا عتقا وإن عجزا ردا فمات الأب وترك مالاً كثيراً ما القول في ذلك وليس له وارث غير ابنه؟ قال: يأخذ المولى ما بقي من المكاتبة مما ترك الأب، وما بقي فهو ميراث لابن المكاتب. قلت: ولم وهو مكاتب؟ قال: لأنه عتق الابن بعتق الأب، وورثه من ذلك. ولو كانت^(٦) مكاتبتهما ليست بواحدة وكانت مكاتبتين متفرقتين فمات الأب وترك وفاء فأدى الابن إلى المولى بعد موت أبيه وعتق لم يرثه؛ لأن أباه مات وهو مكاتب، وإنما عتق بعد موته وبعد ما صار الميراث لغيره، والذي ولد له في المكاتبة إنما عتق مع الأب، فلذلك اختلفا. قلت: وكذلك الابن لو مات؟ قال: نعم؛ لأنها إذا كانت مكاتبة ولدته فإنما يعتق الابن بعتق الأب. ألا ترى أن الأب لا يصير حراً إلا

(١) ف - قلت لم.

(٢) غ: لها.

(٣) ف: ما تركت.

(٤) م - والميراث بين (غير واضح).

(٥) م ف غ: فلذلك. والتصحيح من ط.

(٦) ف - قال لأنه عتق الابن بعتق الأب وورثه من ذلك ولو كانت.

والابن^(١) حر معه، وإذا كان في غير مكاتبة لم يكن كذلك.

قلت: أرايت رجلاً كاتب عبداً له ثم مات وترك رجالاً ونساءً ثم مات المكاتب بعد ذلك وترك مالا كثيراً وليس له وارث إلا مواليه؟ قال: ينظر إلى مكاتبته مما ترك، فيكون لجميع^(٢) الورثة من الرجال والنساء^(٣)، وما بقي من مال المكاتب للرجال دون النساء. قلت: لم؟ قال: لأن المكاتبة ميراث من الميت تركه، فهو لجميع الورثة من الرجال والنساء، فإذا قبض الورثة المكاتبة عتق المكاتب وكان ما بقي ميراثاً^(٤) للذكور من ولد المولى دون الإناث؛ لأن هذا ولاء، ولا ترث^(٥) النساء شيئاً منه. قلت: وكذلك لو أن المكاتب أدى إلى الورثة جميع المكاتبة ثم مات بعد ذلك؟ قال: نعم. قلت: فلمن يكون ما أدى من المكاتبة؟ قال: لجميع ولد المولى من الرجال والنساء؛ لأنه ميراث كله^(٦).

قلت: أرايت رجلاً مات وترك ولداً رجلاً ونساءً فوهبوا له ما عليه من المكاتبة هل يعتق؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن مات وترك بعد ذلك مالا من يرثه؟ قال: الذكور دون الإناث. قلت: وكذلك لو أعتقوه جميعاً ورثه الرجال دون النساء؟ قال: نعم^(٧). قلت: ولم صار هذا هكذا؟ قال: لأن ولاءه^(٨) للميت الذي كان كاتبه، ولا [١٣/٤] يرث النساء من الولاء شيئاً إلا ما أعتقن أو كاتبن، وليس هذا بمنزلة ما كاتبن ولا ما أعتقن.

قلت: أرايت امرأة كاتبت عبداً لها ثم إن المكاتب كاتب عبداً له فأديا جميعاً المكاتبة ثم مات المكاتب الأول وليس له وارث إلا مولاته هل ترثه؟^(٩) قال: نعم. قلت: أرايت إن مات مكاتب المكاتب بعد ذلك وليس له وارث غيرها هل ترثه؟ قال: نعم. قلت: لم وقد زعمت أن النساء لا

(١) م ف غ ط: حرا والأول الابن. والتصحيح من ب جار.

(٢) ف: جميع.

(٣) ف - والنساء.

(٤) غ: يرث.

(٥) ف - ميراثا.

(٦) ف - قال نعم.

(٧) ف - كله.

(٨) غ: هل يرثه.

(٩) غ: ولاؤه.

يرثن إلا ما أعتقن أو كاتبن؟ قال: هذا بمنزلة ما أعتقت هي؛ لأن عتق ما أعتقته وكتابة ما كاتبته^(١) في ذلك بمنزلة ما أعتقت أو كاتبت، ومولى مولاها بمنزلة مولاها. قلت: وكذلك لو أعتقت عبداً فأعتق مولاها ذلك^(٢) عبداً ثم مات مولاها الأول ثم مات الآخر بعد ذلك وليس له وارث غيرها هل ترثه؟ قال: نعم؛ لأن ما أعتق مولاها هو بمنزلة ما أعتقت. قلت: وكذلك ما أعتق مولى مولاها؟ قال: نعم. قلت: وكذلك ما كاتبت مكاتبها أو أعتق المكاتب بعد ما أدى أو كاتب المكاتب بعد ما أدى؟ قال: نعم، وهذا كله سواء، ويرثه إذا مات.

قلت: أرأيت المكاتب إذا مات قبل أن يؤدي شيئاً أو قد أدى بعض مكاتبته؟ قال: يؤدي ما بقي من مكاتبته، وما بقي فهو ميراث. وقول عبدالله وعلي بن أبي طالب في هذا أحب إلينا، وبه نأخذ في الموت^(٣). فأما إذا كان حياً فبقول زيد رضي الله عنه نأخذ^(٤): إن عجز عن درهم من مكاتبته رد في الرق، وذلك أيضاً قول عائشة وقول ابن عمر^(٥). وبالله التوفيق.



باب مكاتبة^(٦) المملوك الصغير

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً صغيراً هل تجوز المكاتبة؟ قال: نعم، إن كان يعقل جازت المكاتبة، وإن كان لا يعقل لم تجز.

(٢) ف - ذلك.

(١) م غ: ما كاتب.

(٣) تقدم تخريجه قريباً.

(٤) م ف غ + به. وصحح العبارة في ط هكذا: فقول زيد رضي الله عنه نأخذ به.

(٥) ذكر الإمام محمد هذه الآثار بأسانيدھا في باب كتاب المكاتب من كتاب العتاق.

وكذلك رواھا في الآثار له، ١١٧. وانظر: الآثار لأبي يوسف، ١٩٠ - ١٩١؛

والمصنف لعبد الرزاق، ٤٠٥/٨ - ٤٠٨؛ والمصنف لابن أبي شيبة، ٣١٦/٤ - ٣١٧.

(٦) م ف: مكاتب. والتصحيح من ط؛ والمبسوط، ٥٢/٨. وفي ب جار: باب كتابة

المملوك الصغير.

قلت: أرايت الرجل إذا كاتب عبداً له وهو صغير لم يحتلم ولكنه قد راهق وعرف ذلك هل يجوز؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن أجزت المكاتبه هل يكون في ذلك بمنزلة العبد الكبير؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن استدان ديناً هل يلزمه؟ [١١٣/٤] قال: نعم. قلت: أرايت إن اشترى وباع هل يجوز؟ قال: نعم^(١)، وهو في ذلك بمنزلة الكبير. قلت: أرايت إن كاتب المملوك عبداً له هل يجوز؟ قال: نعم. قلت: وهو في ذلك بمنزلة الكبير؟ قال: نعم^(٢). قلت: أرايت إن عجز هل يرد في الرق قبل أن يدرك؟ قال: نعم.

قلت: أرايت إن كاتب الرجل عبداً له صغيراً لا يعقل ولا يعرف ذلك ولا يقدر على أن يسعى، فجاء رجل فأدى عنه تلك المكاتبه، فقبلها المولى، هل يعتق الصبي ما لم يتكلم؟ قال: لا يعتق، وليس هذه بمكاتبه. قلت: لم وأنت تزعم لو أن رجلاً كاتب عبداً له مكاتبه فأسده فأداها عتق؟ قال: لأنني لو أجزت هذا لأجزت لو أن رجلاً كاتب ما في بطن جاريته فجاء رجل بعد ذلك فأدى عنه^(٣) عتق، وليس هذا بشيء، وهذا بمنزلة من لم يكاتب، ويُرَد المال إلى صاحبه، وإنما يجوز إذا كان يعقل ويتكلم ويعرف ذلك.

قلت: أرايت رجلاً كاتب عبيدين له صغيرين وقد راهقا ولم يحتلما^(٤) مكاتبه واحدة وجعل نجومهما واحدة إن أديا عتقا وإن عجزا ردا هل يكونان في ذلك بمنزلة الكبيرين؟ قال: نعم. قلت: ولا يعتقان إلا بأداء جميع المكاتبه؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن أدى أحدهما قيمته من المكاتبه هل يعتق؟ قال: لا يعتقان حتى يؤديا جميع المكاتبه كلها. قلت: أرايت إن عجز أحدهما ولم يعجز الآخر هل يردان في الرق؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأن الآخر إذا أدى جميع المكاتبه عتقا جميعاً، ولا يكون عجزهما إلا جميعاً ولا عتقهما إلا بالأداء جميعاً.

(٢) ف - قال نعم.

(٤) غ: يحتلم.

(١) ف - قال نعم.

(٣) ف - فأدى عنه.

قلت: أ رأيت الرجل^(١) كاتب على عبد لرجل رَضِيع فرضي المولى بذلك هل يجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن الرجل لا تجوز كتابته لرجل عن عبده، وكذلك المكاتب. قلت: أ رأيت إن أدى إليه المكاتبه هل يعتق الصبي؟ قال: نعم^(٢). قلت: ولم وقد زعمت أن المكاتبه ليست بجائزة؟ قال: لأنني استحسننت ذلك وجعلته بمنزلة قوله: إذا أديت إلي كذا وكذا^(٣) فعبدني حر. ألا ترى أن الرجل لو لم يؤد شيئاً ثم بلغ العبد وهو غائب يوم وقعت الكتابة^(٤) فأجازها كان جائزاً، وكان الأداء على العبد يؤخذ بذلك. وإن أداه الرجل عنه إلا درهماً^(٥) كان أدأؤه عنه جائزاً ولا يؤخذ العبد إلا بذلك الدرهم ويتم ما صنع في^(٦) [١١٤/٤] ذلك. فكذاك أداء الجميع أيضاً جائز، ولا يؤخذ به العبد، ويَعْتَق^(٧). والصغير بمنزلة العبد الغائب.

قلت: أ رأيت الرجل إذا كاتب عبداً له صغيراً قد راهق ثم إن المكاتب كاتب عبداً له آخر^(٨) ثم عجز المكاتب الأول ما حال المكاتب الثاني؟ قال: هو مكاتب على حاله، إن أدى عتق، وإن عجز رد في الرق.



باب^(٩) الرجل يكاتب عن نفسه وعن عبد له آخر

قلت: أ رأيت رجلاً كاتب عبداً له على نفسه وعبد له آخر غائب على ألف درهم مكاتبه واحدة وضمن المكاتبه هل يجوز هذا؟ قال: أما المكاتب

- | | |
|---|-------------------|
| (١) ف + إذا. | (٢) ف - قال نعم. |
| (٣) ف - وكذا. | (٤) ف: المكاتبه. |
| (٥) غ: إلا درهم. | (٦) م غ ط - في. |
| (٧) م ف غ: ولا يؤخذ ويقتص به العبد. وفي ط: ولا يؤخذ ويقبض به العبد. وكلمة «ويقتص» مهملة في ف غ. ولعل الصواب ما أثبتناه. | |
| (٨) ف: حر. | (٩) ف غ + مكاتبه. |

فمكاتبته على نفسه جائزة، ولا تجوز على الآخر الغائب. قلت: أرأيت إن أدى جميع المكاتب هل يعتقان جميعاً؟ قال: نعم. قلت: فهل يرجع هذا المكاتب على الغائب بشيء؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنهما لم يكتبا جميعاً، ولأنه كاتب عنه بغير أمره. قلت: أفأريت إن عجز هذا المكاتب هل يرد في الرق؟ قال: نعم^(١). قلت: ولم والآخر غائب؟ قال: لأن الآخر لم يدخل في المكاتب؛ لأنهما لم يكتبا جميعاً. قلت: أرأيت^(٢) إن رد^(٣) في الرق ثم جاء الآخر بعد ذلك فقال: أنا أسعى في المكاتب، هل يلتفت إليه؟ قال: لا، وهو عبد. قلت: أرأيت إن قدم قبل أن يؤدي فرضي بالمكاتب فعجز المكاتب بعد ذلك هل يردان جميعاً في الرق؟ قال: نعم. قلت: لم^(٤) وقد كان الآخر رضي بالمكاتب؟ قال: لأن الآخر ليس من هذا في شيء، ولا يلتفت إليه، ولم يكتب هو لنفسه. قلت: أرأيت إن أدى هذا المكاتب حصة قيمته من المكاتب هل يعتق؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لا يعتق حتى يؤدي جميع المكاتب. قال: لأن المكاتب قد لزمته جميعاً يوم كاتب، فلا يعتق إلا بأدائها^(٥) جميعاً. قلت: أرأيت إن مات المكاتب ولم يدع شيئاً ما حال الآخر؟ قال: الآخر مملوك إلا أن يعجل جميع المكاتب حالة، فاني أستحسن أن أعتقهما جميعاً، وإن لم يؤده حالاً رد في الرق. قلت: أرأيت إن قال الآخر: أنا أسعى، هل يلتفت إلى قوله؟ [١١٤/٤] قال: لا. قلت: أرأيت إن قدم الغائب منهما فرضي بالمكاتب ورضي السيد بعد ذلك أن يكون عليه وعلى المكاتب يأخذ أيهما شاء فهل يجوز ذلك؟ قال: لا. قلت^(٦): ولا يكون للمولى عليه سبيل؟ قال: لا^(٧). قلت: لم وقد رضي المولى؟ قال: لأن الغائب لم يكن دخل في المكاتب، فليس يلزمه شيء من المكاتب بعد ذلك رضي أو لم يرض. قلت: فكيف القياس في هذا الذي ذكرت لك؟ قال: إذا أدى المكاتب الذي كاتب قدر حصة قيمته من المكاتب

(٢) ف - أرأيت.

(٤) غ: ولم.

(٦) ف - قلت.

(١) ف - قال نعم.

(٣) ف: إن أدى.

(٥) غ: بأدائهما.

(٧) ف - قال لا.

عتق، ولكن أستحسن أن لا يعتق إلا بأداء جميع المكاتب؛ لأنهما مكاتب
واحدة، والنجوم واحدة، والمال كله على المكاتب، فلا يعتق إلا بأداءه.

قلت: رأيت رجلاً كاتب عبداً له وعبداً له آخر وهما حاضران
جميعاً^(١) ورضي الآخر بذلك^(٢) بعد وقوع المكاتب وجعل المال على هذا
الذي كاتب دون الآخر هل يجوز ذلك؟ قال: هذا والباب الأول سواء، إذا
لم تقع المكاتب عليهما والنجوم والأداء عليهما جميعاً لم تجز مكاتب
المكاتب على الآخر وضمانه على المال، إلا أنني أستحسن إذا وقع الأمر
على ما ذكرت لك فأدى المال أن يعتق^(٣) جميعاً، ولا يعتق المكاتب إلا
بأداء جميع المال، ندع القياس في ذلك. قلت: رأيت المولى إن أعتق
الآخر الذي لم يدخل مع هذا في المكاتب هل يرفع عن المكاتب ما بقي؟
قال: نعم. قلت: ولم وليس يلزمه شيء من مال^(٤) المكاتب؟ قال: لأنه قد
أعتق^(٥)، فهو بمنزلة ما قد قبض هذا المال؛ لأن المال إنما لزم المكاتب
عنهما جميعاً. قلت: رأيت إن مات الذي لم يدخل في المكاتب هل يرفع
عن هذا شيء؟ قال: لا. قلت: رأيت إذا كان أحدهما غائباً فكاتب الشاهد
على نفسه وعلى الغائب ولا يدري ما قيمة الغائب كيف القياس في هذا؟^(٦)
قال: المكاتب فاسدة. قلت: ولم؟ قال: لأنني لا أدري ما يلزم هذا المكاتب
من المكاتب؛ لأن في القياس إنما يلزمه قدر قيمته من المكاتب، فإذا لم
يعلم ما قيمة الآخر فالمكاتب فاسدة، ولكن أدع القياس وأجيز ذلك. قلت:
رأيت إن أدى جميع المكاتب وهي فاسدة هل يعتق ويعتق الآخر معه؟ قال:
نعم. قلت: لم وأنت قد أفسدت المكاتب؟ قال: لأنه إذا أدى عتق^(٧)؛ لأن
الرجل / [١١٥/٤] إذا كاتب عبده مكاتب فاسدة فأدى المكاتب قبل أن يرد
في الرق عتق.

(٢) ف: بعد ذلك.

(٤) ف - مال.

(٦) ف - في هذا.

(١) ف - جميعاً.

(٣) غ: أن يعتقان.

(٥) غ: قد أعتقت.

(٧) ف - قال لأنه إذا أدى عتق.

قلت: رأيت رجلاً كاتب عبداً له على نفسه وولد له صغار هل يجوز له ذلك؟ قال: نعم. قلت: رأيت إن كبر الولد وغاب الأب هل للمولى أن يستسعي الولد في شيء من المكاتب؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن المكاتبه على الأب. قلت: رأيت إن أدى الأب المكاتبه هل يعتقون جميعاً؟ قال: نعم. قلت: فهل يرجع الأب على ولده بشيء؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه كاتب على ولده وهم صغار، ولأن الولد لم يكن عليهم شيء من المكاتبه. قلت: رأيت إن أدى الولد إلى المولى المكاتبه هل يرجعون على أبيهم بشيء؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن هذا شيء تطوعوا به على أبيهم. قلت: رأيت إن مات الأب ما حال الولد؟ قال: يسعون في المكاتبه على النجوم، فإن أدوا عتقوا، وإن عجزوا ردوا.

قلت: رأيت رجلاً^(١) كاتب عبداً له على نفسه وعلى عبد له آخر برضى ذلك العبد ثم إن السيد باع العبد الذي لم يدخل في المكاتبه هل يجوز بيعه؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن المكاتب لو أدى المكاتبه عتقا جميعاً.

قلت: رأيت الرجل إذا كاتب جارية له على نفسها وجارية له أخرى ثم إن السيد وطىء المكاتبه فعلمت فاختارت أن تعجز هل تكون الأخرى رقيقاً؟ قال: نعم. قلت: رأيت إن كان أيضاً وطىء السيد التي لم تدخل في المكاتبه فعلمت هل تصير أم ولده؟ قال: أما من أجاز المكاتبه عليهما جميعاً وأخذ بالاستحسان فيه لم يصيرها^(٢) أم ولد؛ لأن المكاتبه إذا أدت المكاتبه عتقا جميعاً. وأما في القياس فتصير أم ولد وتسعى المكاتبه في قدر قيمتها من المكاتبه وتعتق. ولكن أدع القياس فلا تصير أم ولد، وتكون على حالها. قلت: رأيت إن دبر السيد التي لم تدخل في المكاتبه هل يرفع عن المكاتبه شيء؟ قال: لا. قلت: ولم وقد زعمت أنها إذا عتقت رفع عن هذه حصه قيمتها من المكاتبه؟ قال: لأن المدبرة مملوكة على حالها؛ ألا ترى أن المكاتبه إذا أدت عتقا جميعاً.

(١) ف - رجلا.

(٢) م ف غ: ولم يصيرها. والتصحيح من ب جار ط.

قلت: أرأيت الرجل إذا كاتب أمة له على نفسها وعلى أمة له أخرى ثم إن الأخرى ولدت ولدأ هل للمولى أن يبيع ولدها؟ قال: لا، وهي بمنزلة [١١٥/٤] أمها؛ لأن المكاتبه إذا أدت عتقا جميعاً. [قلت: ^(١)] فهل للمولى أن يطأها؟ قال: أكره له ذلك. قلت: أرأيت السيد أله أن يزوجه برضاها؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن ماتت الأخرى التي ^(٢) ضمنت ^(٣) شيئاً من المكاتبه فأخذ المولى ^(٤) قيمتها وفي قيمتها وفاء بالمكاتبه هل تعتق المكاتبه؟ قال: نعم. قلت: فهل يرجع السيد ^(٥) على المكاتبه الأخرى بشيء؟ قال: لا ^(٦)؛ لأنها لو كانت حية فأدت المكاتبه لم ترجع بشيء، فكذلك قيمتها.



باب المكاتبه على الحيوان وغير ذلك من العروض

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له على عبد إلى أجل هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كاتب أمة له على عبداً؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كاتبها على وصيف؟ قال: نعم، وقيمة ذلك عندنا أربعون ديناراً في قياس قول أبي حنيفة. وأما في قول أبي يوسف ومحمد فعلى قدر الغلاء والرخص. قلت: وكذلك المكاتب يكون عليه وصيف وسط فجاء به هل يجبر المولى على أن يقبله؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن أتى بقيمة الوصيف أربعين ديناراً ^(٧) هل يجبر المولى على أخذ ذلك؟ قال: نعم ^(٨). قلت:

(٢) م غ + لم.

(٤) ف + من.

(٦) ف - لا.

(١) من ط.

(٣) ف: لم تضمن.

(٥) م غ: للسيد.

(٧) ف - ديناراً.

(٨) ف - قال نعم؛ غ - قلت أرأيت إن أتى بقيمة الوصيف أربعين ديناراً هل يجبر المولى على أخذ ذلك قال نعم.

وتعتق المكاتبه؟ قال: نعم. قلت^(١): وتجزئ المكاتبه على عبد وعلى خادم وعلى وصيف؟ قال: نعم. قلت: وتعتق المكاتب إذا أداها؟ قال: نعم. قلت: ولم أجزت هذا؟ قال: استحسنت ذلك وتركت القياس فيه، وهو في القياس سواء لا يجوز.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له على عبد بعينه لرجل هل تجوز المكاتبه على هذا؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه كاتبه على عبد رجل، فلا يجوز. قلت: أرأيت إذا كاتبه على دابة هل تجوز المكاتبه؟ قال: لا. قلت: ولم وقد أجزته في الوصيف والعبد؟ قال: لأن الدواب مختلفة من البراذين^(٢) والحُمُر والبغال وغير ذلك، فمن ثم لم نجز؛^(٣) لأنه لم يسم نوعاً منها بعينه، فمن ثم لم نجز. قلت: أرأيت إن كاتبه على ثوب هل تجوز المكاتبه؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأن الثياب مختلفة، فلم يسم نوعاً، فمن ثم لم نجز. قلت: أرأيت إن سمى نوعاً من الثياب فقال له: كاتبك على كذا كذا ثوباً يهودياً^(٤) أو كذا كذا ثوباً هَرَوِيًّا^(٥)، أو غير ذلك من الثياب هل تجوز المكاتبه؟ قال: نعم. قلت: فما الذي يلزمه من ذلك؟ قال: وسط من الثياب التي سمى. قلت: وكذلك [١١٦/٤] الدواب؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له على وصيف ولم يسم للمكاتبه أجلاً هل تجوز هذه المكاتبه؟ قال: نعم، ويكون الوصيف حالاً، فإذا أدى عتق حين يأخذ المولى، وإلا رد في الرق. قلت: لم أجزت هذا ولم تسم له أجلاً؟ قال: لأن هذا بمنزلة الدراهم؛ ألا ترى أنه لو كاتبه على ألف درهم ولم يجعل لها أجلاً كانت المكاتبه جائزة وكانت حالة، فإن أداها^(٦) حين

(١) ف - قلت.

(٢) م ف: من البراذن؛ غ: من البرذان. البراذين جمع البرذون، وهو التركي من الخيل. انظر: المغرب، «برذن»؛ والقاموس المحيط، «برذن».

(٣) غ: لم يجز.

(٤) م ف غ: ثوب يهودي.

(٥) م: فإن أداها.

(٦) م ف غ: ثوب هروي.

يأخذه فيها المولى وإلا رد في الرق، وكذلك إذا كاتبه على وصيف أو على عبد.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له على وصيف ثم صالحه من الوصيف على ثوب فدفعه المكاتب إليه وقبضه المولى هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: وكذلك إن صالحه على دنانير؟ قال: نعم. قلت: وكذلك إن صالحه على دابة أو على غير ذلك من العروض؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن صالحه على ثوب زُطِّي^(١) نسيئة أو هَرَوِي هل يجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم وقد أجزته إذا كان يداً بيد؟ قال: لأنه إذا كان يداً بيد فهو جائز، وإن^(٢) كان نسيئة فلا يجوز دين بدين. قلت: وكذلك لو صالحه على كُرٍّ من طعام بعينه؟ قال: لا يجوز. ولا يجوز أن يصالحه إلا يداً بيد. ألا ترى لو أن رجلاً تزوج امرأة على خادم فصالحه من ذلك على ثوب نسيئة أو على طعام نسيئة لم يجز؛ لأنه لا يجوز أن يبيع ديناً بدين. ألا ترى أنه لو كان لرجل على رجل دين فصالحه من ذلك على ثوب نسيئة لم يجز، فكذلك الثياب في الباب الأول في المكاتبه.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب أمة له على وصيف إلى أجل فولدت المكاتبه ولداً في مكاتبها ثم إن المكاتبه ماتت ما حال الولد؟ قال: عليه ما كان على أمه من الوصيف. قلت: وهو عندك بمنزلة المكاتبه على دنانير أو دراهم؟ قال: نعم. قلت: أرأيت لو كاتب مكاتبين له على وصيف مكاتبه واحدة ثم إن السيد أعتق أحدهما ما القول في ذلك؟ قال: يرفع عن الباقي من قيمة الوصيف بحصة الذي أعتق، وينظر؛ فإن كان^(٣) قيمتهما^(٤) سواء رفع^(٥) عنه نصف الوصيف. قلت: ولم؟ قال: لأن هذا بمنزلة رجل كاتب عبيدين له على ألف درهم وأعتق أحدهما وقيمتها سواء، فيرفع عن الباقي نصف المكاتبه. قلت: وكذلك إذا كاتبهما على وصيف.

(١) الزُطُّ جيل من الهند إليهم تُنسب الثياب الزُطِّيَّة. انظر: المغرب، «زط».

(٢) م + كان.

(٣) غ: وإذا.

(٤) غ: قيمتها.

(٥) غ: دفع.

قلت: أرايت رجلاً كاتب أمة له على وصيف ثم إن الأمة أدت إليه [١١٦/٤] الوصيف أو قيمته فعتقت ثم استحق^(١) ذلك من يد السيد^(٢) ما القول في ذلك؟ قال: يرجع السيد على المكاتب بما أعطته^(٣) من ذلك، والمكاتب حرة، ويكون الوصيف ديناً^(٤) عليها.

قلت: أرايت رجلاً كاتب عبداً له على جارية فدفعت إليه الجارية وقبضها ثم إن السيد وطىء الجارية فولدت منه ولدأ ثم جاء رجل فاستحق الجارية ما القول في ذلك؟ قال: يأخذ المستحق الجارية وعقرها وقيمة أولادها من السيد، ويرجع السيد على المكاتب بالجارية التي كاتبه عليها وبقيمة أولادها، ولا يرجع السيد على المكاتب بالعقر. قلت: ولم يرجع عليه بقيمة الأولاد؟ قال: لأنه غره وأعطاه جارية لا يملكها. ألا ترى لو أن رجلاً ابتاع من مكاتب له جارية فولدت من السيد أولادأ ثم جاء رجل فاستحق الجارية أخذها وعقرها وأخذ قيمة ولدها من السيد، ويرجع السيد بقيمة الولد على المكاتب؛ لأنه قد غره وباعه ما لم يملك. والمكاتب وغيره سواء.

قلت: أرايت المكاتب على الوصيف والثوب إذا سمي جنسه بمنزلة المكاتب على الدراهم والدنانير؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن كاتبه على دار قد سماها ووصفها هل تجوز المكاتب؟ قال: لا. قلت: وكذلك لو كاتبه على أرض؟ قال: نعم. قلت: وكذلك كل شيء من العروض إلا على ما سميت لك من الوصيف والثوب إذا سمي جنسه، وأما^(٥) على الأرض^(٦) والدار وغير ذلك فلا يجوز؟ قال: نعم. قلت: فإن سمي داراً بعينها؟ قال: ذلك أفسد للمكاتب. قلت: ولم؟ قال^(٧): لأن الدار إذا^(٨) لم تسم بعينها فقد

(١) غ: ثم استحققت.

(٢) م - ثم استحق ذلك من يد السيد (غير واضح).

(٣) م - بما أعطته (غير واضح). (٤) غ: دين.

(٥) غ: فأما. (٦) م غ ط: على الأرضين.

(٧) ف - قال. (٨) ط - إذا. ولم يشر إلى اختلاف النسخ.

كاتبه على شيء لا يعرف، فإن سماها فقد كاتبه^(١) على ما^(٢) لم يملك. قلت: وكذلك لو كاتبه على ياقوتة ولؤلؤة أو غير ذلك من العروض؟ قال: نعم، أيضاً لا يجوز. قلت: أرأيت لو كاتبه على كُرّ حنطة أو كُرّ شعير أو سمسم أو كذا كذا من الزيت أو كذا كذا من السمن أو غير ذلك مما يكال أو يوزن هل تجوز المكاتبه على ذلك؟ قال: نعم. قلت: لم أجزت هذا في هذا^(٣) الباب وقد أفسدته في العروض؟ قال: لأن هذا يكال ويوزن ويعرف، وهذا عندنا بمنزلة الدراهم والدنانير. قلت: وكذلك إذا كاتبه على شيء مما يكال أو يوزن فهو جائز عندك؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن كاتبه على كُرّ حنطة ولم يسم جيداً [١١٧/٤] ولا رديئاً ولا وسطاً هل تجوز المكاتبه؟ قال: نعم، وله^(٤) كُرّ وسط. قلت: ولم أجزته في هذا الباب وأنت لا تجيزه في السلم؟ قال: لأن المكاتبه لا تشبه السلم؛ ألا ترى أنني أجزيت المكاتبه على الوصيف، والسلم في الوصيف غير جائز، ولا يجوز السلم في شيء من الحيوان، والمكاتبه في الحيوان جائزة. قلت: أرأيت إذا كاتبه على وصيف فدفعت إليه المكاتب وصيفا له به عيب فاحش ما القول في ذلك؟ قال: إذا قبض السيد وصيف الوصيف عتق المكاتب، فإن أصاب به السيد عيباً فاحشاً بعد ذلك رده^(٥) على المكاتب ورجع^(٦) عليه بمثله، ويصير المكاتب حراً. قلت: أرأيت إن استحق بعض العبد من السيد ما القول في ذلك؟ قال: السيد بالخيار؛ إن شاء رد ما بقي من العبد وأخذ القيمة، وإن شاء أمسكه وأخذ من المكاتبه^(٧) بقدر^(٨) ما استحق، وإن شاء رد ما بقي وأخذه^(٩) عبداً كاملاً.



- (١) م: كاتبها.
 (٢) م غ: عليها.
 (٣) ف غ - هذا.
 (٤) غ: ولو.
 (٥) م ف ط: فرده. والتصحيح من المبسوط، ٥٥/٨.
 (٦) ط: رجع. ولم يشر إلى ما في النسخ. (٧) م غ: من المكاتب.
 (٨) م ف غ ط: بعد. والتصحيح من ب جار.
 (٩) ف غ: وأخذ.

باب مكاتبة الذمي

قلت: أرايت رجلاً من أهل الذمة كاتب عبداً له هل تجوز مكاتبته؟
قال: نعم. قلت: وهو في ذلك بمنزلة الرجل المسلم؟ قال: نعم.

قلت: أرايت ذمياً كاتب عبداً له والعبد ذمي ثم إن العبد أسلم وهو مكاتب ما القول في ذلك؟ قال: هو على مكاتبته، فإن أدى عتق، وإن عجز أجبر المولى على بيعه. قلت: ويسعى له في المكاتبه وهو مسلم؟ قال: نعم. قلت: من يرثه إن مات وقد أدى وليس له وارث من المسلمين؟ قال^(١): ورثه بيت المال.

قلت: أرايت نصرانياً ابتاع عبداً مسلماً فكاتبه هل تجوز مكاتبته؟ قال: نعم. قلت: ولا يرد المكاتبه؟ قال: لا. قلت: ولم^(٢) وأنت تجبر النصراني^(٣) على بيعه؟ قال: لأنني أجبره على بيعه ما دام عبداً، فأما إذا كاتبه فاني أجيز المكاتبه.

قلت: أرايت ذمياً كاتب جارية له ثم أسلمت المكاتبه فولدت ولداً في مكاتبته ثم إن المكاتبه ماتت أيكون ولدها بمنزلتها؟ قال: نعم.

قلت: أرايت الذمي إذا كاتب عبيدين له مكاتبه واحدة وجعل نجومهما واحدة ثم إن أحد المكاتبين [١١٧/٤ ط] أسلم ما حالهما؟ قال: هما على مكاتبتهما، وإسلامهما وإسلام أحدهما في ذلك سواء، وهما على مكاتبتهما. قلت: أرايت إذا أسلمت مكاتبه الذمي وهي من أهل الذمة لم لا تخيرها كما تخير^(٤) المكاتبه إذا علقت من سيدها؟ قال: لأن إسلامها وغير إسلامها

(١) م - قال.

(٢) غ: لم.

(٣) غ: النصرانية.

(٤) م غ: لا تجيزها كما تجيز. وفي ط: لا تجبرها كما تجبر. وهي مهملة في ف. والتصحيح من ب جار والسرخسي. وعبارة السرخسي: ذمي وطىء مكاتبته فولدت منه فهي بالخيار، إن شاءت مضت على الكتابة، وإن شاءت عجزت، وكذلك إن أسلمت فهي على خيارها. انظر: المبسوط، ٥٧/٨.

في المكاتبه سواء؛ لأن الذمي إنما يجبر على بيع الأمة المسلمة لمكان الخدمة والوطء. فإذا لم يكن عليها ذلك من أجل كتابة كاتبها^(١) عليه لم تخير^(٢) المكاتبه لذلك؛ لأنه لا سبيل له عليها في خدمة ولا وطاء.

قلت: أرأيت ذمياً كاتب عبداً له ذمياً على دن^(٣) من خمر هل تجوز المكاتبه على ذلك؟ قال: نعم. قلت: ولم أجزته؟ قال: لأن أهل الذمة لو تباعوا الخمر فيما بينهم لأجزتها، وكذلك المكاتبه. قلت: أرأيت إن كان العبد مسلماً فكاتبه مولاه وهو ذمي على خمر هل يجوز؟ قال: لا، والمكاتبه^(٤) باطل. قلت: ولم أبطلتها والمولى نصراني؟ قال: لأن العبد مسلم، فلا أقضي على المسلم بالخمر، فأرد المكاتبه وأجبره على بيع العبد. قلت^(٥): أرأيت إن أدى إليه الخمر قبل أن يرد القاضي المكاتبه ما القول في ذلك؟ قال: يعتق العبد. قلت: ولم يعتق وأنت لا تجيز المكاتبه؟ قال: لأنه بمنزلة قوله: إذا أديت إلي كذا وكذا فأنت حر. قلت: أرأيت إذا أعتق العبد وقد كان كاتبه على ما ذكرت لك هل للسيد على العبد شيء؟ قال: نعم، له عليه قيمته ديناً عليه. قلت: لم وقد أدى إليه المكاتبه؟ قال: لأنه أدى إليه ما لا يحل له ولا تجوز المكاتبه عليه. قلت: أرأيت إن كان السيد مسلماً والعبد ذمياً فكاتبه على خمر فهو بمنزلة الباب الأول لا يجوز؟ قال: نعم، لا يجوز.

قلت: أرأيت ذمياً كاتب عبداً له من أهل الذمة على خمر ثم إن العبد أسلم ما القول في ذلك؟ قال: المكاتبه جائزة. قلت: فما يكون على العبد؟ قال: عليه قيمة الخمر. قلت: لم وأنت لا تجيز المكاتبه على الخمر؟ قال:

(١) م: كتابتها.

(٢) م ف غ: لم تجز. وفي ط: لم تجبر. والتصحيح من ب جار والسرخسي كما مر.

(٣) غ: على ذن. الدن هو إناء كبير لا يستقر حتى يحفر له في الأرض. انظر: لسان العرب، «دن»؛ والقاموس المحيط، «دن».

(٤) م ف غ: قال لان المكاتبه. والتصحيح مستفاد من ط، لكنه لم يثبت الواو، والأولى إثباتها، فقله «لأن» تحريف «لا و».

(٥) ف: قيل.

لأنه كاتبه يوم كاتبه والمكاتبه جائزة، فلا يفسدها إسلامه ولا يزيدها إلا شدة، ويكون عليه قيمة الخمر يسعى فيها. قلت: أرأيت إن كان نجومه كل شهر أن يؤدي كذا كذا رطلاً من خمر كيف يؤدي النجوم بعد إسلامه؟ قال: يؤدي قيمة كل نجم عند محل كل نجم، [١١٨/٤] فإن عجز عن شيء من ذلك رد في الرق، وإن عجز ورد في الرق أجبر مولاه على بيعه. قلت: وكذلك السيد هو الذي أسلم؟ قال: نعم، إلا أنه لا^(١) يجبر على بيعه. قلت: أرأيت إن كان كاتبه على ميتة هل تجوز المكاتبه على ذلك؟ قال: لا، والمكاتبه فاسدة. قلت: ولم وقد أجزت المكاتبه الفاسدة في الخمر؟ قال: لأن الميتة لا تشبه الخمر. قلت: وكذلك لو كاتبه على دم؟ قال: نعم، لا يجوز؛ لأن الخمر مال، وليس هذا بمال. قلت: أرأيت إن أدى إليه ما كاتبه عليه من هذا هل يعتق؟ قال: لا. قلت: ولم وقد أجزت في المكاتبه الفاسدة أن يعتق فأعتقته في الخمر؟ قال: لأن الميتة والدم لا تباع وليس لها ثمن، ولو تبايعوا به لم أجزه. ألا ترى لو أن رجلاً باع عبداً بميتة ثم أعتقه المشتري بعد ما قبضه لم يجز عتقه، فكذلك المكاتب. قلت: أرأيت إن كان السيد قال في المكاتبه حيث كاتبه على الميتة: إذا أديتها^(٢) فأنت حر أو دفعتها^(٣) إلي فأنت حر، فدفعها إليه وقبلها السيد هل يعتق؟ قال: نعم في هذا الوجه. قلت: لم؟ قال: لأنه قال له: إن دفعتها إلي فأنت حر، فإنما يعتق بقوله: أنت حر، ولا يعتق بالأداء. قلت: فهل يرجع السيد عليه بعد ذلك بشيء؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن العبد إنما يعتق بعتقه إياه، ليس بالأداء.

قلت: أرأيت ذمياً كاتب عبداً له ذمياً على عبد أو على^(٤) ثوب وقد سماه هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه كاتبه على شيء معلوم. قلت: وهو في ذلك عندك بمنزلة الرجل الحر المسلم إذا كاتب عبداً له في جميع العروض؟ قال: نعم.

(٢) غ: إذا أدتها.

(١) ف - لا.

(٤) غ - على.

(٣) غ: أو دفعها.

قلت: أ رأيت ذمياً كاتب أم ولد له ذمية ثم إنها أسلمت في مكاتبها ما القول في ذلك؟ قال: تمضي على مكاتبها، فإن أدت عتقت، وإن عجزت قضى القاضي عليها بقيمتها تسعى فيها، ولا يكون للسيد عليها سبيل، ولا ترد إليه. قلت: أ رأيت إن قضى القاضي عليها بالسعاية في القيمة فعجزت هل ترد إلى مولاهما وهو ذمي؟ قال: لا، ولكنها تسعى، ولا يلتفت إلى عجزها ما دام مولاهما ذمياً. قلت: أ رأيت إن أسلم مولاهما فعجزت هل ترد إليه فتصير أم ولده على حالها؟ قال: نعم. قلت: ولم^(١) وقد قضى القاضي / [١١٨/٤] عليها بالقيمة؟ قال: لأن مولاهما مسلم، ولأن ذلك ليس بعق، وإنما قضى القاضي عليها بالقيمة. قال: لأن مولاهما كان نصرانياً، ولم يكن يقدر على بيعها، فلا يكون قضاء القاضي عليها بالقيمة عتقاً^(٢) لها، ولا تعتق إلا بالأداء. قلت: أ رأيت إن أعتقها السيد بعد ما قضى القاضي عليها بالقيمة^(٣) هل تبرأ من القيمة ويجوز عتقه؟ قال: نعم. قلت: وسواء إن أسلمت أو لم تسلم؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن مات السيد بعد ما قضى القاضي عليها بالقيمة وقد مات نصرانياً ما القول في ذلك؟ قال: تعتق من جميع ماله، ولا تسعى في شيء، ويبطل ما كان عليها من القيمة. قلت: لم وقد كنت أخرجتها من يده وقضيت عليها بالسعاية؟ قال: لأن الرقبة في ملك السيد بعد حتى تؤدي، فإذا مات عتقت؛ لأنها بمنزلة أم ولد مات عنها سيدها. قلت: أ رأيت إن ولدت ولداً بعد ما قضى القاضي عليها بالسعاية وأعتق السيد ولدها هل يجوز عتقه؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إذا مات السيد ولم يعتق الولد هل يعتق ولدها معها؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن ماتت الأم وبقي الولد أيسعى فيما كان على أمه فيما كان قضى^(٤) عليها من القيمة؟ قال: نعم. قلت: وإن كان ذلك أكثر من قيمته أو أقل؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن عجز عن ذلك وقد أسلم السيد هل يرد إليه؟ قال:

(١) غ: لم.

(٢) غ: عتق.

(٣) ف - أ رأيت إن أعتقها السيد بعد ما قضى القاضي عليها بالقيمة.

(٤) غ: قضا.

نعم، ويكون بمنزلة أمه؛ لأن أمه كانت تكون حرة من جميع المال، وكذلك ولدها.

قلت: أرأيت النصراني إذا كاتب^(١) أم ولده فأدت بعض المكاتبه ثم أسلمت ثم عجزت بعد ذلك فردها القاضي وقضى عليها بالقيمة لمن يكون ما أخذ السيد؟ قال: له. قلت: فلا تحتسب لها بما قبض منها مما أدت من قيمتها؟ قال: لا. قلت: فإن أدت ذلك بعد إسلامها؟ قال: وإن أدت. قلت: ولم؟ قال: لأنها قد عجزت وردت في الرق وصارت^(٢) مملوكة، وإنما قضى عليها بالسعاية بعد ما صار المال للسيد.

قلت: أرأيت ذمياً كاتب أمة له ذمية ثم وطئها فولدت ما القول في ذلك؟ قال: هي بالخيار؛ إن شاءت أن تمضي على مكاتبته وتأخذ عقرها من سيدها فعلت، فإن أدت عتقت، وإن شاءت [١١٩/٤] أن تعجز عجزت وهي أم ولد له. قلت: أرأيت إن أسلمت بعد ما علقت منه فاختارت العجز ما القول في ذلك؟ قال: يقضي^(٣) عليها القاضي أن تسعى في قيمتها وتعتق، فإن أدت عتقت ولا سبيل للسيد عليها.

قلت: أرأيت النصراني كاتب أم ولده^(٤) ثم إنه مات هل تعتق؟ قال: نعم، هي حرة.

قلت: أرأيت النصراني إذا كاتب أمتين له من أهل الذمة مكاتبه واحدة وجعل نجومهما واحدة ثم إن النصراني وطئ إحداهما^(٥) فعلقت ما القول في ذلك؟ قال: هما على مكاتبتهما، والولد ولده، وتأخذ عقرها منه. قلت: ولا تجيزها؟^(٦) قال: لا؛ لأن الأخرى مكاتبه معها، فلا تعتقان إلا جميعاً، ولا تعجزان إلا جميعاً، ولا تعجز إحداهما^(٧) دون الأخرى.

(١) غ: فصار.

(٤) م غ: كاتب له أم ولد؛ ف: كاتب أمة له.

(٦) م: ولا تجبرها.

(١) غ: إذا كانت.

(٣) غ: يعتق.

(٥) غ: أحدهما.

(٧) غ: أحدهما.

قلت: أرأيت الذمي^(١) إذا كاتب مدبرة له هل يجوز؟^(٢) قال: نعم.
قلت: أرأيت إن مات السيد قبل أدائها^(٣) هل تعتق؟ قال: نعم، هي حرة
من الثلث، وتبطل المكاتبه.

قلت: أرأيت رجلاً من أهل الذمة كاتب نصيباً له من عبد بينه وبين
آخر بغير إذن شريكه والعبد ذمي والشريك مسلم فكاتبه على خمر فأداها إلى
الذمي ما القول في ذلك؟ قال: يعتق نصيبه من العبد، فإن كان موسراً
فشريكه بالخيار؛ إن شاء ضمن، وإن شاء أعتق، وإن شاء استسعى. قلت:
فهل يكون له على شريكه مما قبض من المكاتبه سبيل؟ قال: لا. قلت:
لم؟ قال: لأنه مسلم، ولا يحل له الخمر ولا قيمتها، فمن ثم لم أقض له
على شريكه بشيء مما أخذ إذا استهلكه.

قلت: أرأيت إذا كان العبد بين رجلين ذمي ومسلم والعبد ذمي فكاتب
الذمي نصيبه بإذن شريكه على خمر هل تجوز المكاتبه؟ قال: نعم. قلت:
لم وشريكه مسلم؟ قال: لأن المسلم لم يكاتب نصيبه، وإنما كاتب الذمي
نصيبه، فكاتبه نصيبه على الخمر جائزة لأنه ذمي والعبد ذمي في قول أبي
حنيفة. قلت: فهل يكون للمسلم فيما أخذ النصراني من المكاتبه شيء وقد
استهلكه؟ قال: لا. قلت: لم وقد كاتبه باذنه؟ قال: لأنه كاتبه على ما لا
يحل للمسلم، فمن ثم لم يكن له فيه^(٤) شيء. قلت: أرأيت إن كاتباه
جميعاً على خمر مكاتبه واحدة والنجوم واحدة هل تجوز المكاتبه؟ قال: لا.
قلت: ولم؟ قال: لأنها مكاتبه واحدة، ولا يحل [١١٩/٤] للمسلم أن
يكاتب على خمر، فإذا أفسدت نصيب المسلم أفسدت نصيب^(٥) الآخر.
قلت: ولم أفسدت نصيب الذمي؟ قال: لأن المكاتبه واحدة، ولا يعتق إلا
بأدائها جميعاً. ألا ترى لو أنهما كاتباه على دراهم مكاتبه واحدة ثم إن
أحدهما قبض نصيبه من المكاتبه لم يعتق نصيبه، ولا يعتق إلا بأداء جميع

(٢) ط + ذلك.

(٤) م غ: في.

(١) م غ: الذي.

(٣) غ: أدائها.

(٥) غ - نصيب.

المكاتبه إليهما، فلذلك أفست مكاتبه الذمي. قلت: أرأيت إن أدى إليهما ما كاتباه عليها من الخمر هل يعتق العبد؟ قال: نعم. قلت: فما حال العبد؟ قال: العبد حر، ويكون عليه نصف قيمته للمسلم، ويكون للنصراني نصف الخمر؛ لأنه لا يحل له ما أخذ منه، فلذلك كان للمسلم أن يرجع عليه بنصف قيمته.

قلت: أرأيت عبداً نصرانياً بين نصراني ومسلم كاتبه المسلم بإذن شريكه على نصيبه منه فقبض المكاتبه هل يرجع النصراني عليه بشيء؟ قال: نعم إن لم يكن أذن له في قبض المكاتبه، وهما في ذلك بمنزلة المسلمين.

قلت: أرأيت عبداً ذمياً بين رجلين من أهل الذمة كاتباه جميعاً على خمر مكاتبه واحدة ثم إن أحدهما أسلم ما القول في ذلك؟ قال: يكون لهما جميعاً قيمة الخمر دراهم على المكاتب. قلت: أرأيت إن أدى إلى المسلم حصته من المكاتبه دراهم هل يشاركه الذمي في ذلك؟ قال: نعم، ويرجع هو على العبد بما أخذ منه شريكه. قلت: أرأيت إن أدى إلى الذمي الخمر هل يكون للمسلم فيما أدى إليه من شيء؟ قال: لا، ولا يعتق بأدائها؛ لأن^(١) المكاتبه قد تحولت دراهم. قلت: ولم؟ قال: لأنني لا^(٢) أرفع إلى المسلم الخمر. قلت: فهل يعتق نصيب النصراني منه؟ قال: لا. قلت: لم^(٣) وقد قبض حصته التي له عليه؟ قال: لأن المكاتبه واحدة، فلا يعتق حتى يستوفيا^(٤) جميعاً، ولا أبطل حصة المسلم مما أخذ النصراني من قبل أنه له خاصة، ولكن أكره أن أرفع إلى المسلم خمرأ وأقضي له بها.

قلت: أرأيت إن كاتب الذمي أمة له على خمر فولدت له ولداً في مكاتبها ثم ماتت الأم ما حال الولد؟ قال: يسعى فيما على أمه^(٥) من ذلك. قلت: فإن أسلم ما يكون عليه؟ قال: عليه قيمة الخمر، فيسعى^(٦) فيها على نجوم أمه. قلت: متى تلزمه القيمة يوم كاتب الأم أو يوم يسلم؟ قال: يوم

(١) غ: بأدائهما الآن.

(٢) ف - لا.

(٣) ف - لم.

(٤) ف: حتى يستوفيا.

(٦) ف غ: يسعى.

(٥) م - فيما على أمه (غير واضح).

يسلم / [٤/ ١٢٠ و]. قلت: لم؟ قال: لأنه أسلم والخمر عليه. ألا ترى أن الأم لو أسلمت كان عليها قيمة ذلك يوم أسلمت، فكذلك الولد. قلت: أرأيت إن كانت ولدت ولدين ثم ماتت فأسلم أحدهما وبقي الآخر ما القول في ذلك؟ قال: عليهما^(١) قيمة الخمر يسعيان فيها. قلت: فهل له أن يستسعي المسلم منهما بجميع قيمة الخمر ويدع الآخر؟ قال: نعم إن شاء، وإن شاء استسعى الآخر في قيمة الخمر وترك المسلم. قلت: ولم؟ قال: لأن له أن يستسعي أيهما شاء في جميع المكاتب. قلت: أرأيت إن عجز أحدهما هل له أن يرده في الرق؟ [قال: لا]^(٢) حتى يعجزا جميعاً.

قلت: أرأيت ذمياً^(٣) كاتب عبداً له ذمياً على خمر فاشتري المكاتب جارية فوطئها فولدت منه^(٤)، ثم إن المكاتب مات وترك ولداً صغيراً لا يستطيع أن يسعى ما القول في ذلك؟ قال: تسعى الأم في المكاتب على نجوم المكاتب، فإن أدت عتقت وعتق ولدها، وإن عجزت ردا في الرق جميعاً.

قلت: أرأيت ذمياً كاتب عبداً له ذمياً ثم إن المكاتب سباه أهل الحرب وأسلم في أيديهم ثم ظهر المسلمون على الدار ما حال المكاتب؟ قال: يرد إلى مولاه وهو على مكاتبته ولا يصير فيئاً؛ لأن المكاتب لا يقع عليه السبي لزمي كان أو لمسلم^(٥). وكذلك المدبر لا يقع^(٦) عليه السبي. قلت^(٧): أفرأيت إن أدى إليه فأعتق ورجع إلى دار الحرب مرتداً ناقضاً أ يكون حريباً؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إن كاتبه ذميان على خمر فأسلم أحدهما وأعطى^(٨) النصراني نصف الخمر والمسلم نصف قيمتها هل يعتق؟ قال: لا. قلت:

(١) غ: عليها. (٢) من ط.

(٣) م غ + جميعاً. (٤) م ط - منه.

(٥) م ف غ: بزمي كان أو بمسلم. والتصحيح من ط. وهو ظاهر.

(٦) ف: ولا يقع. (٧) ف + أرأيت.

(٨) م ف غ: وأعطاه. والتصحيح من ط. وانظر: المبسوط، ٥٧/٨.

وكذلك لو كاتب الذمي عبداً له على خمر فولد للمكاتب ابنان ثم مات وأسلم أحدهما فأدى الذمي الخمر والمسلم نصف قيمتها؟ قال: نعم.

قلت: أفرأيت عبد المكاتب إذا مات من يصلي عليه: سيده أم المكاتب؟ قال: ينبغي للمكاتب أن يقدم السيد، فإن أبى فالمكاتب أحق به.

قلت: أرايت مكاتباً قال: إذا أنا مت وأنا حر فثلث مالي لفلان، أيجوز ذلك؟ قال: نعم إذا أدى قبل أن يموت، فإن ترك وفاء ولم يؤد حتى مات لم تجز الوصية.



باب مكاتبة الحربي إذا دخل دار الإسلام بأمان

[٤/١٢٠ظ] قلت: أرايت حربياً دخل دار الإسلام بأمان ومعه عبد له فكاتبه هل تجوز مكاتبته؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه عبده أخرجه من دار الحرب معه. ألا ترى أنه لو أعتقه حين أخرجه جاز عتقه، فإن شاء العبد أقام، وإن شاء رجع.

قلت: أرايت حربياً دخل دار الإسلام بأمان فابتاع عبداً مسلماً هل يجوز شراؤه؟ قال: نعم. قلت: وتجبره على بيعه؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن لم يعلم به حتى كاتبه هل تجوز مكاتبته؟ قال: نعم^(١)، لأنه عبده؛ ألا ترى [أنه]^(٢) لو أعتقه جاز عتقه، فكذلك إذا كاتبه. قلت: أرايت إن دبره هل يجوز تدبيره؟ قال: نعم، يقضى عليه بقيمته، يسعى فيها للحربي ويعتق. قلت: أرايت إذا كاتبه ثم أراد أن يرجع إلى دار الحرب فيدخل به^(٣) معه أ يكون ذلك له؟ قال: لا، وليس له أن يدخله دار الحرب. قلت: أرايت إن ذهب به معه ما حال المكاتب؟ قال: إذا أدخله^(٤) دار الحرب فهو حر ساعة

(٢) من ط.

(١) م ط + قال.

(٤) م: إذا دخله.

(٣) غ - به.

أدخله في قياس قول أبى حنيفة. قلت: لم؟ قال: لأنه لو أدخله وهو عبد له عتق؛ لأن الحربى لا يملك المسلم في دار الحرب إذا اشتراه في دار الإسلام، فكذلك المكاتب. لأن الحربى لو أعتقه جاز عتقه، فأدخله إياه دار الحرب بمنزلة إعتاقه^(١). قلت: وكذلك إذا دبره ثم أدخله دار الحرب؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كان القاضي قد قضى على المدبر بقيمته؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت حربياً دخل دار الإسلام بأمان فاشتري جارية فوطئها فعلمت منه ما القول في ذلك؟ قال: يقضى عليها القاضي بالسعاية وتعتق. قلت: أرأيت إن أدخلها الحربى دار الحرب بعد ما ولدت منه ما القول في ذلك؟ قال: هي حرة ساعة أدخلها دار الحرب. قلت: لم وهي أم ولد له؟ قال: لأن إدخاله إياها دار الحرب بمنزلة موته. قلت: أرأيت إن كان إنما أدخلها بعد قضاء^(٢) القاضي عليها بالسعاية أو قبل أن يقضى عليها بالسعاية هو سواء؟ قال: نعم، وهي حرة.

قلت: أرأيت حربياً دخل دار الإسلام بأمان فاشتري أمة ذمية ما القول في ذلك وهل يجوز شراؤه؟ قال: [نعم]^(٣)، شراؤه جائز، وأجبره على بيعها. قلت: لم وهي ذمية؟ قال: لأنه ليس للحربى^(٤) أن يملك الذمية، وهي في ذلك عندنا بمنزلة الأمة المسلمة [١٢١/٤ و]. قلت: أرأيت إن اشتراها وكاتبها هل تجوز مكاتبته؟ قال: نعم، مكاتبته جائزة. قلت: أرأيت إن أدخلها دار الحرب بعد ذلك ما القول في ذلك؟ قال: هي حرة ساعة أدخلها دار الحرب. قلت: وهي في ذلك بمنزلة المسلمة؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن الحربى لا يملك الذمية في دار الحرب؛ ألا ترى لو أنه أدخلها دار الحرب قبل أن يكتبها عتقت. فكذلك المكاتب؛ لأنها أمته بعد.

قلت: أرأيت حربياً دخل دار الإسلام بأمان فاشتري عبيدين فكاتبتهما جميعاً مكاتبته واحدة وجعل نجومهما واحدة إن أديا عتقا وإن عجزا ردا هل

(١) م ف غ ط: عتقه.

(٢) غ - قضاء.

(٣) من ط.

(٤) م ط: لحربى.

يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن رجع الحربي إلى دار الحرب فذهب بأحدهما معه ما القول^(١) في ذلك؟ قال: أما الذي أدخله معه فهو حر، وأما الآخر فعلى مكاتبته، وسقط عن الباقي من المكاتبه حصة الذي أدخله من قيمته من المكاتبه. قلت: ولم لا يعتق الباقي وقد عتق الذي أدخله معه دار الحرب؟ قال: لأن ذلك قد عتق بادخاله بغير أداء. ألا ترى أنه لو كان أعتق أحدهما في دار الإسلام جاز عتقه، وكان على الآخر مكاتبته، فكذلك إذا أدخل^(٢) أحدهما دار الحرب. قلت: أرأيت إذا دخل الحربي بأمان بعد ذلك فأدى هذا المكاتب الباقي إلى الحربي ما عليه من المكاتبه هل يعتق؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن لم يرجع إلى دار الإسلام ما حال المكاتب، إلى من يؤدي المكاتبه؟ قال: إذا أداها إلى القاضي عتق، ويصير ذلك المال للحربي. قلت: أرأيت إن جاء الحربي بعد ذلك مسلماً إلى دار الإسلام أ يكون له ولاء هذا المكاتب؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه بمنزلة حربي أعتق عبداً له مسلماً في دار الإسلام ثم رجع الحربي^(٣) إلى دار الحرب ثم جاء الحربي بعد ذلك مسلماً^(٤)، فولأؤه للحربي^(٥). قلت: وكذلك لو أن حربياً دخل دار الإسلام بأمان فابتاع عبداً مسلماً فأدخله دار الحرب عتق؟ قال: نعم، وهو حر ساعة أدخله، ولا يكون له ولاؤه. قلت: وإن أسلم الحربي قبل أن يرجع إلينا؟ قال: وإن. قلت: ولم؟ قال: لأنه خرج من دار الإسلام إلى دار الشرك، فصار بمنزلة من أعتق في دار الشرك ثم خرج إلينا مسلماً،/[١٢١/٤] وهذا قول أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد: لا يعتق العبد المسلم إذا أدخله الحربي دار الحرب حتى يظهر عليه المسلمون أو يهرب منه إلينا. قلت: وكذلك لو كان ابتاع عبداً حربياً في دار الحرب فأعتقه لم يكن له من ولائه شيء؟ قال: نعم. قلت:

(١) ط: ما تقول.

(٢) م ف غ: إذا دخل. والتصحيح من ط.

(٣) ف - الحربي.

(٤) غ - في دار الإسلام ثم رجع الحربي إلى دار الحرب ثم جاء الحربي بعد ذلك مسلماً.

(٥) م ف غ: فولأؤه للعبد الحربي. والتصحيح من ط. وانظر: المبسوط، ٥٩/٨.

أرأيت إذا دخل إلى^(١) دار الإسلام بأمان فابتاع عبداً مسلماً فأعتقه أو كاتبه فأدى إليه أو ذمياً فأعتقه أو كاتبه فأدى إليه ثم لحق الحربي ثم رجع بعد ذلك مسلماً هل يكون له الولاء؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه بمنزلة لو أعتقه^(٢) في دار الحرب والعبد مسلم. قلت: أرأيت لو أسلم هاهنا أو صار ذمياً هل يكون له ولاؤهم؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن مات الحربي في دار الإسلام بعد ما عتق العبد وصار^(٣) الحربي ذمياً وله ورثة في دار الحرب ثم جاء ورثته بعد ذلك مسلمين هل يكون لهم ولاء هذا العبد؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه ليس من أهل الحرب. ألا ترى لو أن ذمياً أعتق عبداً له وله وارث من أهل الحرب، ثم أسلم العبد وهلك الذمي، ثم جاء وارثه وهو حربي بعد ذلك مسلماً، كان له الولاء.

قلت: أرأيت رجلاً من أهل الحرب كاتب عبداً له في دار الحرب ودبر عبداً له في دار الحرب، ثم أخرج المدبر معه والمكاتب وأمة قد ولدت منه فخرج بهم^(٤) إلى دار الإسلام بأمان وهم معه فأراد أن يبيعهم أله ذلك؟ قال: أما أم ولده فلا ينبغي للمسلمين أن يشتروها منه، وأما المكاتب والمدبر فلا بأس به، وله أن يبيعهما. قلت: ولم وقد أجزت المكاتب إذا كان في دار الإسلام؟ قال: لأن مكاتبته وتدبيره في دار الحرب باطل. ألا ترى لو أنه أعتق عبداً له في دار الحرب ثم غصبه نفسه فأخرجه معه كان عبداً له، وكان له أن يبيعه، فلا يكون ذلك أشد من هذا. وإذا دخل المكاتب دار الحرب بأمان فاشترى بينهم وباع فصار عليه مال لهم وله عليهم مال ثم خرجوا بأمان فإنهم لا يؤخذون بدينه ولا يؤخذ بدينهم؛ لأن بعضهم لا يؤخذ بذلك^(٥) لبعض^(٦). فكذا المكاتب الذمي أو المسلم. وإن أسلموا أخذوا بذلك من بعضهم لبعض^(٧).

(١) ط - إلى.

(٢) ط: بمنزلة عبد أعتقه.

(٣) ط: أو صار.

(٤) م ف غ: لهم. والتصحيح من ط.

(٥) م ف غ: ذلك. ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٦) ط: لا يؤخذ البعض بذلك. ولم يشر إلى ما في النسخ.

(٧) م + فكذا المكاتب الذمي أو المسلم وإن أسلموا أخذوا بذلك من بعضهم لبعض.

وقال أبو حنيفة / [١٢٢/٤] ويعقوب ومحمد جميعاً: إذا أعتق الحربي في دار الحرب عبداً مسلماً فالعتق جائز، وله ولاؤه. وقال أبو حنيفة: يوالي من شاء. وكل معتق يجري عليه السبي بعد العتق والمولى حربي أو مسلم في قول أبي حنيفة ومحمد، وللمعتق أن يوالي من شاء بعد ما أعتق في قولهما. وقال يعقوب: أستحسن ما وصفت لك في المسلم يُعتق الحربي أن له ولائه^(١) بمنزلة الحربيين يعتق أحدهما صاحبه ثم أسلماً؛ لأن الحكم على المولى إذا كان مسلماً حكم من أهل الإسلام. وبالله التوفيق.



باب ضمان المكاتب وكفالاته

قلت: رأيت مكاتباً كفل بكفالة لرجل^(٢) على رجل هل تجوز كفالاته؟ قال: لا. قلت: وإن كفل عنه بأمره؟ قال: وإن. قلت: وكذلك لو ضمن المكاتب حقاً لرجل عن رجل؟ قال: نعم، لا يجوز. قلت: وكذلك لو أحاله على المكاتب؟ قال: نعم، لا يجوز شيء من هذا. لا يجوز للمكاتب أن يضمن ولا يكفل، وإن فعل لم يلزمه^(٣) شيء. قلت: ولم؟ قال: لأنه ليس بشري ولا يبيع^(٤)، ولا شيء أخذه، وإنما هو غرم يدخل عليه، فليس يجوز ذلك ولا يلزمه.

قلت: رأيت المكاتب إذا ضمن رجلاً بنفسه لرجل هل يجوز؟ قال: لا. قلت: لم ولم يضمن مالا؟ قال: لأن ضمانه لا يجوز وإن ضمن الرجل بنفسه. ألا ترى أنني لو أجزته كان للذي ضمنه أن يحبسه إن شاء حتى يجيء بصاحبه، فلذلك أبطلته.

قلت: رأيت المكاتب إذا كفل له رجل بكفالة أو ضمن له ضماناً هل

(١) غ: ولاؤه.

(٢) ف: رجل.

(٣) ف: لا يلزمه.

(٤) م غ ط: ليس يشتري ولا يبيع.

يجوز؟ قال: نعم، يجوز الضمان له، ولا يجوز عنه ضماناً لغيره.

قلت: أرايت المكاتب إذا كفّل لرجل بكفالة بإذن سيده أو ضمن له أو أحيل عليه هل يجوز؟ قال: لا يجوز. قلت: لم وقد أذن له سيده في ذلك؟ قال: إذن السيد وغير إذن في هذا سواء. قلت: ولم؟ قال: لأنه ليس للسيد على ماله سبيل، ولا يملك أن يلزم رقبته شيئاً، فمن ثم لم يجوز. قلت: أرايت إن عجز المكاتب بعد ذلك وقد كان كفّل بكفالة بإذن سيده هل تلزمه تلك الكفالة؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن ضمانه كان باطلاً، ولأن الكفالة لم تكن يومئذ بشيء ولم تلزمه، فلذلك [١٢٢/٤] لم تلزمه بعد ما عجز.

قلت: أرايت مكاتباً كفّل بكفالة بإذن سيده ثم أدى المكاتبه هل يلزم ذلك الكفالة؟ قال: نعم. قلت: ولم يلزمه بعد العتق؟ قال: لأنه كفّل وهو بمنزلة العبد، فأبطلنا كفالاته ما دام على تلك الحال، فإذا عتق لزمته الكفالة. ولو أن عبداً محجوراً عليه كفّل ثم عتق لزمته الكفالة بعد العتق. ألا ترى لو أن عبداً كفّل بكفالة بغير إذن سيده لم يلزمه شيء من الكفالة حتى يعتق.

قلت: أرايت المكاتب إذا كفّل لسيد به مال عن رجل هل يجوز؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: السيد وغير السيد في هذا سواء. قلت: أرايت إن كفّل له سيده بدين له على رجل هل يجوز ذلك ويكون للمكاتب أن يأخذ سيده بذلك الدين؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن ضمان سيده له جائز. ألا ترى أنه لو اشترى منه شيئاً جاز ولزمه الثمن. قلت: أرايت ضمانه لسيد له لا يجوز ولو اشترى من سيده شيئاً لأجزته؟ قال: لأن الكفالة لغيره لا تجوز، فكذلك لا تجوز لسيد.

قلت: أرايت إن كان للمكاتب دين على رجل فكفّل به السيد بأمره ثم إن المكاتب عجز قبل أن يدفع السيد إلى المكاتب ما ضمن له ما القول في ذلك؟ قال: يرجع السيد فيأخذ^(١) ذلك الحق من الذي هو عليه، ويبطل

ضمانه إن كان كفل بأمره. وإن كان كفل عنه بغير أمره بطل المال عنهما جميعاً، ولم يكن على الذي عليه الأصل شيء^(١). قلت: ولم يرجع به عليه وقد كان ضمنه؟ قال: لأنه حق المكاتب على ذلك الرجل، فحيث عجز رد في الرق، فقد صار لسيدته، ولم يبرأ ذلك الرجل منه؛ لأنه لم يصل إليه، ولم يؤده السيد، وهو مال العبد يأخذه سيده إذا عجز^(٢). قلت: أرأيت إن أداه السيد إلى المكاتب هل يرجع به على الذي ضمنه به عنه؟ قال: نعم إذا ضمنه بأمره. قلت: ولم وإنما دفعه إلى مكاتبه؟ قال: لأنه قد غرم عنه بأمره، فلا بد من أن يرجع به عليه. قلت: أرأيت إن عجز المكاتب بعد ذلك هل يكون للسيد على ذلك الرجل شيء؟ قال: نعم، يرجع به عليه بما ضمن عنه. قلت: ولم وقد صار المكاتب عبداً له ورجع إليه ماله؟ قال: لأنه قد كان غرمه، فصار ديناً له عليه. قلت: أرأيت إن كان ذلك في يد المكاتب بعينه بعدما رد [١٢٣/٤] في الرق وعجز أيرجع السيد على الذي كان عليه بما كان أدى إلى المكاتب من ذلك؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه قد صار ديناً له عليه حيث أداه المكاتب، فصار بمنزلة غيره من مال المكاتب.

قلت: أرأيت المكاتب إذا كان له دين على رجل فأحال سيده على ذلك الرجل بذلك الحق وهو لا يبلغ المكاتبه هل يجوز؟ قال: نعم. قلت: فهل يكون للمكاتب أن يأخذ بذلك الرجل؟ قال: لا. قلت: أرأيت إن عجز المكاتب بعد ذلك فرد في الرق ما القول في ذلك؟ قال: يرجع السيد بالمال على ذلك الرجل. قلت: فلم يرجع عليه؟ قال: لأنه دين للمكاتب عليه أبداً حتى يعطيه.

قلت: أرأيت السيد إذا ضمن لمكاتبه مالاً عن رجل فحلت النجوم على المكاتب وفيما ضمن للمكاتب وفاء بالنجوم هل يصير ذلك قصاصاً ويعتق العبد؟ قال: نعم، ويرجع به^(٣) السيد على الذي ضمنه عنه إن كان

(٢) ف غ: فإذا عجز.

(١) غ: شيئاً.

(٣) غ + على.

ضمنه بأمره. قلت: وكذلك لو أقرضه المكاتب مالاً أو باعه شيئاً وقد حلت جميع نجومه عليه وفي ذلك العرض^(١) وفاء لنجومه؟ قال: نعم، هو قصاص، والعبد حر. قلت: ولم؟ قال: لأنه بمنزلة ما أدى إليه، وهو في ذلك بمنزلة الحر. ألا ترى أن رجلاً حراً لو أقرض رجلاً مالاً ولذلك^(٢) الرجل عليه مال^(٣) مثله كان قصاصاً، فكذلك المكاتب. قلت: أرأيت إن لم يكن له فيما باعه أو ضمن له وفاء بالمكاتبه يأخذه فيما بقي؟ قال: نعم، ولا يعتق حتى يؤدي ما بقي. قلت: أرأيت إن كان فيه فضل أيكون الفضل ديناً^(٤) على السيد للمكاتب؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت المكاتب إذا كاتب عبداً له ثم إن المكاتب كفل بكفالة وضمن ضماناً هل يجوز؟ قال: لا. قلت: وكذلك إن ضمن له مولاه الذي كاتبه؟ قال: نعم، هذا كله باطل لا يجوز. قلت: أرأيت إن أدان المكاتب مكاتبه ديناً من بيع باعه إياه أو من قرض أقرضه إياه هل يلزمه؟ قال: نعم. قلت: وكذلك ما أدان المكاتب الثاني الأول ديناً ثم إن الأول عجز هل يكون ذلك الدين لمكاتب^(٥) المكاتب في رقبة المكاتب؟ قال: نعم، فإن أداه المولى وإلا بيع فيه له. قلت: ولم وهو الذي كاتبه؟ قال: لأن الدين في رقبته، وقد كان له أن يأخذ قبل العجز.

قلت: أرأيت إن أدان المكاتب مكاتبه ديناً من قرض أو بيع [١٢٣/٤] ثم عجز الثاني وعليه دين كثير غير ذلك ما القول في ذلك؟ قال: إن أدى عنه المكاتب دينه وإلا بيع. قلت: فدين المكاتب ما حاله؟ قال: يبطل. قلت: ولم؟ قال: لأنه لمولاه، ولا يكون لمولاه في رقبة عبده شيء^(٦). قلت: أفأرأيت إن عجز الأول وبقي الثاني ما حال دين المكاتب الذي عليه؟ قال: هو عليه على حاله يأخذه المولى؛ لأنه بمنزلة دين له على الأجنبي. قلت: أرأيت إن عجزا جميعاً وعليهما دين كثير يحيط برقبتهما وقد

(٢) ف: وكذلك.

(٤) غ: دين.

(٦) غ: شيئاً.

(١) غ: العروض.

(٣) غ: ما.

(٥) م غ: للمكاتب.

كان المكاتب أذان مكاتبه ديناً ما القول في ذلك؟ قال: دين كل واحد منهما في رقبته، يباع فيه إن لم يؤد^(١) عنهما المولى. قلت: أفرأيت دين المكاتب الذي كان على مكاتبته ما حاله، وهل يبطل عنه دين المكاتب الذي له عليه؟ قال: نعم، يبطل. قلت: ولم يبطل وعلى المكاتب الأول دين؟ قال: لأن ذلك الدين سقط عنه حيث عجز. ألا ترى لو أن عبداً مأذوناً له [أذن لعبده] في التجارة وعلى الأول دين وعلى الآخر دين بيع كل واحد منهما في دين نفسه، ولا يكون لغرماء الأول في رقبة الثاني من ذلك الدين الذي أدانه الأول شيء^(٢)؛ لأنه لم يكن يلزمه يوم أدانه. فكذلك الأول.



باب مكاتبه ما في بطن الخادم

قلت: أ رأيت رجلاً له أمة حبلى فكاتب الأمة على ما في بطنها هل تجوز المكاتبه؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن المكاتبه في هذا باطل؛ لأنه لا يعلم أ شيء^(٣) هو أم لا، وأنه ليس بشيء يكاتب عن نفسه، ومكاتبته^(٤) على ما في بطنها لا تجوز. قلت: أ رأيت إن قال السيد: قد كاتبت ما في بطن جاريتي هذه على كذا كذا، هل يجوز؟ قال: لا، وهذا باطل. قلت: ولم وإنك تجيز العتق لو أعتقه أو دبره؟ قال: لأن العتق والتدبير لا يشبه المكاتبه، لأن المكاتبه لا تجوز إلا أن يكاتب العبد نفسه أو الأمة، والمكاتبه هاهنا على غير شيء، وهو لو كاتب صبيلاً لا يعقل ولا يتكلم لم يجز، فهذا أشد حالاً وأحرى أن لا يجوز. قلت: أفرأيت إن كاتبه على ما في بطنها رجل حر وضمن المكاتبه وقال: إذا أديت إلي فهو حر، هل يجوز؟ قال: لا. قلت: أفرأيت إن أدى إليه [١٢٤/٤] المكاتبه هل يعتق ما في بطنها؟ قال: نعم إن كان في بطنها ولد. قلت: وكيف

(٢) غ: شيئا.
(٤) غ: ومكاتبتهما.

(١) غ: لم يؤدي.
(٣) ف: شيء.

تعلم ذلك؟ قال: إذا وضعت لأقل من ستة أشهر، [فإن وضعته لأكثر من ستة أشهر]^(١) فلا يعتق، ويرجع صاحب المال على صاحبه فيأخذ ماله أعتق هو أو لم يعتق على كل حال. قلت: أفرأيت إن كان ما في بطنها ولد فأعتقه فأراد صاحب المال أن يرجع في ماله فيأخذه أياكون ذلك له؟ قال: نعم.



**باب شراء المكاتب وبيعه^(٢) وصدقته^(٣)
وهبته وما يلزمه من الدين**

قلت: أ رأيت المكاتب إذا وهب هبة أتجوز هبته؟ قال: لا. قلت: وكذلك صدقته؟ قال: نعم. قلت: ولم لا تجيزها؟ قال: لأن هذا ليس بشري ولا بيع، وليس له أن يهب شيئاً من ماله ولا يتصدق به ولا يعتق رقبة. قلت: أ رأيت إن تصدق على مولاه بصدقة أو وهب له هبة أ هو بهذه المنزلة؟ قال: نعم. قلت: فيرد ذلك القاضي؟ قال: نعم إن اختصما إليه^(٤).

قلت: أ رأيت المكاتب إذا تصدق بصدقة أو وهب^(٥) هبة ثم إن المكاتب عتق ما حال الهبة، هل تردها إليه؟ قال: نعم، أعتق أو لم يعتق فإنها مردودة. قلت: أ رأيت إن [كان]^(٦) الموهوب له مات والهبة في يد

(١) الزيادة من ب جار. وقد قال في هامش ب: هنا في أصله ترك وهو فإن وضعته لأكثر من ستة أشهر أو نحوه والله أعلم. وبهذه الزيادة يصح المعنى ويستقيم. وقد بين المحقق الأفغاني في هامش ط الصواب، وأيد ذلك بنقول من المبسوط، ٦٠/٨ - ٦١. لكنه أبقى المتن على ما هو عليه. وهو صحيح مع الزيادة التي أثبتناها.

(٢) غ - وبيعه. (٣) غ: وخدمته.

(٤) ف - قلت فيرد ذلك القاضي قال نعم إن اختصما إليه.

(٥) ط + له. (٦) من ط.

ورثته هل يردها إلى المكاتب إن طلبها أو خاصم فيها؟ قال: نعم. قلت: ولم^(١) وقد خرجت منه إلى غيره؟ قال: لأن هبته ليس بشيء. قلت: فأينما^(٢) وجدها المكاتب أخذها؟ قال: نعم. قلت: وكذلك الصدقة؟ قال: نعم. قلت: وكذلك التُّحْلَى والعُمَرَى؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت إذا وهب المكاتب هبة أو تصدق بصدقة فاستهلكها الموهوب له ثم خاصمه المكاتب فيها هل يقضي بها القاضي للمكاتب؟ قال: نعم، يقضي بقيمتها. قلت: أرأيت إن عجز وقد استهلك الموهوب له الهبة هل يرجع السيد على الموهوب له بقيمة الهبة؟ قال: نعم. قلت: وكذلك إن كان الموهوب له قد باع الهبة؟ قال: نعم. قلت: وهبة المكاتب عندك وصدقته باطل؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت المكاتب إذا اشترى وباع هل يجوز شراؤه وبيعه من سيده؟ قال: / [١٢٤/٤] ظ نعم^(٣). قلت: وهو في ذلك بمنزلة غيره من الناس؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن اشترى من مولاه عبداً ثم أصاب به عيباً هل يرد ذلك؟ قال: نعم. قلت: وكذلك إن ابتاع السيد من مكاتبه؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت مكاتباً اشترى عبداً من رجل ثم عجز والعبد في يديه ثم أصاب السيد بالعبد عيباً هل يرد العبد على البائع؟ قال: نعم. قلت: ولم والمكاتب هو الذي اشترى وقد خرج من ملكه إلى مولاه؟ قال: لأن العبد قد صار للسيد. قلت: أرأيت إن اشترى عبداً ثم باعه من سيده ثم إن المكاتب عجز والعبد عنده ثم إن السيد وجد بالعبد عيباً هل يرد السيد على البائع؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن السيد إنما اشتراه من مكاتبه ولم يشتره من البائع، فليس له أن يرده على البائع؛ لأنه ليس له بخصم ولا ببائع، ولا يقدر أن يرده على عبده، فمن ثم ليس له أن يرده، وهو في

(٢) ط: فأيهما.

(١) ف غ: لم.

(٣) م + قلت أرأيت المكاتب إذا اشترى وباع هل يجوز شراؤه وبيعه من سيده قال نعم.

الباب الأول إنما يرد^(١) ذلك على ملك المكاتب. قلت: أرأيت إن مات المكاتب في يد السيد بعدما عجز ثم أصاب السيد بالعبد عيباً هل يرده على البائع؟ قال: لا، ليس له أن يرده؛ لأنه ليس له بخصم ولا بائع.

قلت: أرأيت المكاتب إذا اشترى شيئاً فلزمه دين من ذلك ثم إنه عجز ما القول في ذلك؟ قال: الدين في رقبته، إن أدى عنه مولاه وإلا بيع للغرماء. قلت: ولم؟ قال: لأن الدين في رقبته للغرماء، لا بد من أن يؤدي عنه مولاه، وإلا بيع.

قلت: أرأيت المكاتب إذا استقرض مالاً في مكاتبته أو استدان ديناً من شراء اشتراه ثم عجز؟ قال: يلزمه جميع ذلك في رقبته، فإن أدى عنه مولاه وإلا بيع فيه.

قلت: أرأيت المكاتب إن استدان من مولاه ثم إنه عجز ما القول في ذلك؟ قال: أما دين مولاه فباطل، ويباع في دين الأجنبي. قلت: ولم أبطلت دين مولاه وقد كان لازماً له قبل ذلك؟ قال: لأنه قد رجع في الرق، ولا يكون له في عنق عبده دين. قلت: وكذلك لو مات ولم يدع إلا قدر دين الأجنبي؟ قال: نعم، يبطل دين المولى، ويكون ما ترك لهم. قلت: أرأيت إن ترك مالاً كثيراً ما القول في ذلك؟ قال: يبدأ بدين الأجنبي فيؤدي، ثم يؤدي دين المولى ومكاتبته، ويكون ما بقي بعد ذلك لورثته إن كان له ورثة أحرار.

قلت: أرأيت المكاتب إن استدان^(٢) ديناً في مكاتبته [١٢٥/٤] ثم إن المكاتب عجز فرد في الرق وذلك الدين في رقبته ثم جاء رجل بعبد^(٣) يرده عليه بعيب به وقد اشتراه منه وهو مكاتب هل يرد^(٤) عليه؟ قال: نعم. قلت: فما حال الثمن؟ قال: هو في رقبة العبد، يباع العبد المردود فيقسم

(١) م ف غ ط: يرده. ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) ف غ: إذا استدان. (٣) ف: بعبد.

(٤) ف: هل يرده.

بين غرمائه جميعاً، فإن فضل شيء بيع فيه المكاتب إلا أن يؤدي عنه مولاه^(١). قلت: أرأيت إن قال المشتري: لا أردّه حتى آخذ ثمنه، ما القول في ذلك؟ قال: له أن لا يردّه ويمسكه حتى يباع له خاصة دون الغرماء. قلت: أفرأيت إن كان الغرماء قد خاصموا المولى إلى القاضي فأمر القاضي أن يباع العبد للغرماء وقد أبى المولى أن يؤدي عنه فجاء المشتري بالعبد ليرده بعيب على المكاتب هل يردّه؟ قال: نعم، ويكون ثمنه ديناً في رقبته. قلت: أرأيت إن قال المشتري: أنا أرد العبد وأكون أحق بثمنه حتى أستوفي لأنه في يدي، أيكون ذلك له؟ قال: نعم، له أن يمسكه حتى يأخذ ثمنه الذي يؤديه، ويكون أحق بذلك من الغرماء حتى يستوفي الثمن الذي رد به.

قلت: أرأيت مكاتباً اشترى عبداً ثم إنه عجز ورد في الرق ثم أصاب المولى بالعبد عيباً هل يردّه؟ قال: نعم، ولكن يلي^(٢) رده المكاتب. قلت: أرأيت إن مات المكاتب بعدما عجز هل يردّه المولى على البائع؟ قال: نعم، وهو في هذه الحالة بمنزلة الوارث.

قلت: أرأيت مكاتباً أسره العدو فاستدان في أرض العدو ديناً من شراء اشتراه أو قرض استقرضه ثم إن أهل الدار أسلموا فرد المكاتب إلى مولاه هل يلزمه ذلك الدين في رقبته؟ قال: نعم. قلت: ولم وقد أسره وقد كان ذلك الدين في حال أسره؟ قال: لأنه على مكاتبته على حالها، وهو بمنزلة ما لو دخل أرض العدو بأمان. ألا ترى أنه لا يصير فيئاً ولا يقع عليه السبي. قلت: وكذلك لو أن المكاتب هرب من أيديهم فخرج إلى دار الإسلام وخرج صاحب الدين بأمان ذمياً أو مسلماً فأقام عليه بينة مسلمين^(٣) أو أقر المكاتب؟ قال: نعم، الدين له لازم إذا كان مسلماً أو كان ذمياً. قلت: فإن استدان بعد ذلك ديناً أيكون الدين في رقبته؟ قال: نعم. [قلت:] وهو بمنزلة ما استدان في أرض الإسلام؟ قال: نعم.

(١) م ف ط: المكاتب ويؤدي عنه ماله. والتصحيح مستفاد من ب جار.

(٢) ف: يل.

(٣) أي شاهدين مسلمين.

قلت: أرأيت مكاتباً ارتد عن الإسلام وقد كان عليه دين قبل أن يرتد فاستدان / [١٢٥/٤ ظ] ديناً في حال رده بشراء^(١) أو بيع أو قرض ولا يعلم إلا بقوله ثم استتيب فأبى أن يتوب فقتل ما القول في ذلك؟ قال: أما ما استدان في رده فهو جائز، وهو بمنزلة ما استدان في مرضه، فإن ترك شيئاً أدى إلى غرمائه الذين كانوا أدانوه في حال الإسلام، ثم كان ما بقي للذين أدانوه في حال رده، وهذا قول محمد. وقال أبو يوسف: الحر ما أقر به من دين في رده إذا قتل فهو بمنزلة الصحيح، وكذلك المكاتب. قلت: أرأيت إن كان ترك مالا كثيراً يكون^(٢) فيه وفاء بالدينين جميعاً ما القول^(٣) في ذلك؟ قال: يؤدي^(٤) عنه ما كان^(٥) من دينه في حال إسلامه، فإن فضل شيء أعطي الذين أدانوه في حال رده، فإن فضل شيء بعد ذلك أدى إلى مولاه بقية مكاتبته، وكان ما بقي لورثته من المسلمين. قلت: أرأيت ما كان اكتسب في حال رده أيقضى به دينه؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن لم يترك مالا ولا شيئاً إلا شيئاً اكتسبه في حال رده أي الدينين^(٦) يبدأ به؟ قال: يبدأ بما كان استدان في الإسلام يؤدي ذلك، فإن فضل شيء كان للآخرين في قياس قول أبي حنيفة، وهو قول محمد. وقال أبو يوسف: ما أقر به في حال رده وما أقر به قبل ذلك جائز عليه، يتحاصون في ذلك وإن قتل على رده. قلت: أرأيت إن لم يكن استدان إلا في رده ثم قتل وترك مالا كثيراً ما القول في ذلك؟ قال: يؤدي ما كان عليه من دين، ويأخذ^(٧) مولاه بقية المكاتبه بعد ذلك، وما بقي فلورثته المسلمين. قلت: ولم لا يكون لبيت المال وقد اكتسبه في حال رده؟ قال: لأنه اكتسبه وهو عبد.

قلت: أرأيت المكاتب إذا ارتد عن الإسلام فاشتري وباع فاستدان ديناً

(١) ف غ: من شري. (٢) م: أيكون.

(٣) م: أما القول.

(٤) م ف غ: يردا. والتصحيح من ط. وهو ظاهر.

(٥) غ: ما كان عنه. (٦) غ: أي المدينين.

(٧) م: ويأخذه.

كثيراً في رده ثم أسلم أيلزمه جميع ذلك؟ قال: نعم، ويصير كأنه استدان ذلك في حال إسلامه.

قلت: رأيت المأذون له في التجارة إذا ارتد عن الإسلام فاشترى وباع بعد ذلك فاستدان ديناً كثيراً في رده ثم أسلم أيلزمه جميع ذلك وقد أسلم بعد ذلك؟^(١) قال: نعم، إذا أسلم فجميع ذلك في رقبته، ويصير كأنه استدان ذلك في حال إسلامه. قلت: رأيت إن قتل مرتد^(٢) وقد ترك مالاً أيكون غرماءه أحق به من المولى؟ قال: نعم. قلت: وإن كان اكتسبه في حال رده؟ قال: / [١٢٦/٤] وإن.

قلت: رأيت المكاتب إذا ولد له في مكاتبته ولد من جارية له ثم إن المكاتب مات وعليه دين^(٣) وعليه من مكاتبته؟ [قال:] يسعى^(٤) [الولد] فيما على أبيه^(٥) من المكاتبه، [فإذا أداه إلى مولاه عتق استحساناً كما لو أداه أبوه]^(٦). قلت: رأيت إن جاء الغرماء بعد ذلك هل يرجع الغرماء فيأخذون من المولى ما أخذ من ذلك ويعتق الابن ويرجع السيد على الابن بما أخذ منه الغرماء؟ قال: لا، ولكن يتبعون الابن بدينهم. قلت: ولم يعتق ولم يؤد الدين بعد؟ قال: لأنه عندي في ذلك بمنزلة أبيه. ألا ترى أن أباه لو أدى المكاتبه عتق، فأستحسن أن أجعل الابن بمنزلته، وأترك القياس فيه. قلت: رأيت المكاتبه إذا ولدت ولداً في مكاتبته ثم استدان ديناً ثم ماتت أهي بهذه المنزلة؟ قال: نعم. قلت: فإن كان المكاتب أو المكاتبه تركا مالاً فأداه الابن إلى السيد؟ قال: أما في هذا فيرجعون بذلك المال على السيد، ويعود الابن مكاتباً كما كان، ألا ترى أن هذا الابن لو لم يكن كان الغرماء أحق

(١) غ - فاستدان ديناً كثيراً في رده ثم أسلم أيلزمه جميع ذلك وقد أسلم بعد ذلك.

(٢) ف: ردا. (٣) ف هـ: ط. أي يوجد سقط.

(٤) م ف غ ط: ويسعى. (٥) غ: على أمه.

(٦) التصحيح والزيادة مستفاد من ب جار. وذكر السرخسي في المسألة تفصيلاً واختلافاً. انظر: المبسوط، ٦٣/٨.

بذلك المال^(١)، فكَذلك^(٢) إذا ماتت وتركت وفاء. وإنما^(٣) يجوز للابن أن يقضي بعض الغرماء دون بعض أو يبتدئ^(٤) بالمكاتبَة إذا أدى ذلك من كسب نفسه^(٥). ألا ترى أن القاضي قد جعله بمنزلة أمه.



باب^(٦) وصية المكاتب^(٧)

قلت: أرايت مكاتباً حضره الموت فأوصى بثلث ماله وقد ترك مالا كثيراً هل تجوز وصيته؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه عبد، فلا تجوز وصيته. قلت: أرايت إن أوصى بعبد له فقال: بيعوه بعد موتي نَسَمَةً^(٨) أو أعتقوه، هل يجوز شيء من ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه لا يجوز شيء من وصية المكاتب في شيء مما ذكرت ولا في غيره. ألا ترى أن الرجل الحر إذا أوصى بأن يباع عبده نَسَمَةً أنه يحط من ثلثه مقدار ما يشتري العبد نَسَمَةً إذا كان يخرج ذلك من الثلث؛ لأن ذلك وصية للعبد، والمكاتب لا تجوز وصيته، فمن قبل ذلك كان على ما وصفت لك. قلت:

(١) ف - كما كان ألا ترى أن هذا الابن لو لم يكن كان الغرماء أحق بذلك المال.

(٢) م ف غ ط: وكذلك.

(٣) م ف غ ط: فإنما.

(٤) غ: أم يبتدئ.

(٥) م ف غ ط + فهو جائز. والتصحيحات الثلاث السابقة مستفاد من ب جار.

(٦) م ف غ ط + كتاب. والتصحيح من ب جار.

(٧) م ف: المكاتبَة. والتصحيح من ب جار.

(٨) قال المطرزي: النسمة النفس، من نسيم الريح، ثم سميت بها النفس. ومنها أعتق النسمة، والله باريء النسم. وأما قوله: «ولو أوصى أن يباع عبده نسمة صحت الوصية»، فالمراد أن يباع للعتق، أي لمن يريد أن يعتقه. وانتصابها على الحال، على معنى معروضاً للعتق. وإنما صح هذا لأنه لما كثر ذكرها في باب العتق وخصوصاً في قوله عليه السلام: «فك الرقبة وأعتق النسمة»، صارت كأنها اسم لما هو بعرض العتق، فعملت معاملة الأسماء المتضمنة لمعاني الأفعال. انظر: المغرب، «نسم».

وكذلك لو أوصى في صحته؟ قال: نعم. قلت: وكذلك إن ترك مالا كثيراً؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن أوصى لرجل بدين له عليه تركه له^(١) هل يجوز؟ قال: لا. قلت: [١٢٦/٤ظ] أرأيت إن كانت^(٢) له أم ولد فولدت منه فأوصى لها بوصية؟ قال: وصية المكاتب باطل في كل شيء من ذلك. قلت: أرأيت إن كان له مكاتب فلما حضره الموت أوصى له بما عليه من المكاتب هل يجوز؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن وصيته باطل له ولغيره.

قلت: أرأيت المكاتب إذا أوصى بوصية في صحته ثم أدى المكاتبه فعتق^(٣) ثم مات هل تجوز تلك الوصية؟ قال: لا. قلت: وإن لم يكن رجع فيها؟ قال: وإن. قلت: ولم وقد صار حراً؟ قال: لأنه قد أوصى بها في حال لا تجوز فيها وصيته، فكان^(٤) كلامه فيها باطلاً. قلت: أرأيت إذا حضره الموت فأوصى بوصية ثم إن السيد أعتقه بعد ذلك ولم يحدث^(٥) وصية سوى الأولى حتى مات ما القول في ذلك؟ قال: الوصية باطل. قلت: ولم وقد صار حراً قبل أن يموت؟ قال: لأنه أوصى يوم أوصى وهو مكاتب، ووصية المكاتب لا تجوز. قلت: أرأيت إن أوصى لمولاه بوصية؟ قال: لا تجوز لمولاه ولا لغيره، ولا تجوز وصيته في شيء من الأشياء - وإن عتق^(٦) بعد ذلك - بعد أن يتكلم بالوصية وهو مكاتب في قياس قول أبي حنيفة. وقال أبو يوسف ومحمد: إن أعتق قبل أن يموت جازت وصيته. قلت: وإن كان قال: إذا أعتقت فقد أوصيت لفلان بعد موتي بكذا وكذا؟ قال: هذا يجوز. قلت: فإن لم يعتق ولكنه مات وترك وفاء؟ قال: لا تجوز وصيته أبداً؛ لأنها إنما تجب بالأداء، ويعتق المكاتب يومئذ وهو ميت، فلا تجوز الوصية بعد الموت. ألا ترى أنه قد مات وصار في حال بطلت فيها وصيته حيث تؤدي عنه، فلا يجوز بعد ذلك. ألا ترى أنه لو قال: أعتقت عبدي هذا إذا أعتقت، أو قال: قد دبرته، كان ذلك باطلاً، فكذلك وصيته.

(١) م - إن كانت (غير واضح).

(٢) غ: وكان.

(٣) ط: وإن أعتق.

(٤) ف - له.

(٥) ف: يعتق.

(٦) غ: تحدث.

قلت: أرأيت إن أجازوا^(١) بعد الموت ثم أرادوا أن يرجعوا في ذلك قبل أن يدفعوا إلى صاحبه أيكون ذلك [لهم]^(٢)؟ قال: نعم. قلت: ولم ولو كان حراً فأوصى وزاد على الثلث فأجازوا ذلك بعد الموت لم يكن لهم أن يردوها بعد ذلك؟ قال: ليس الحر في هذا بمنزلة المكاتب^(٣)؛ لأن المكاتب لا تجوز وصيته في ثلث ولا غيره، وإنما استحسنت إذا أجازوا ذلك الورثة ودفعوه إلى صاحبه أن أجيزه، وأما في القياس فهو باطل.



[٤/٢٧و] باب ما يحل لسيد المكاتب من كسبه إذا عجز

قلت: أرأيت المكاتب إذا أدى إلى مولاه بعض مكاتبته ثم إنه عجز فرد في الرق ما حال ما أخذ السيد؟ قال: هو له حلال^(٤). قلت: أرأيت إن كان ذلك من زكاة تصدق بها عليه أو من صدقة تصدق بها عليه وقد استهلك ذلك المولى قبل العجز ما القول في ذلك؟ قال^(٥): هو للمولى، وليس عليه شيء. قلت: وكذلك لو كان ذلك في يده لم يستهلكه أو استهلكه؟ قال: نعم. قلت: ولم لا يكون للمولى أن يتصدق بغير ذلك من ماله؟ قال: لأنه أخذ ذلك من المكاتب قبل العجز، فهو حلال له عجز بعد ذلك أو لم يعجز.

قلت: أرأيت المكاتب إذا عجز وفي يده مال قد اكتسبه من شراء أو بيع أيكون للمولى؟ قال: نعم، هو حلال له. قلت: أرأيت إن كان في يده مال قد تصدق به عليه من زكاة أو صدقة ما القول في ذلك؟ قال: هو لمولاه أيضاً، وله أن يأكله، وما كان في يديه من مال من^(٦) غير الصدقة فهو للمولى حلال. قلت: ولا يتصدق بما كان في يديه من مال مما تصدق

(١) أي ورثته.

(٢) من ط.

(٣) م غ: المكاتب.

(٤) م غ: حال.

(٥) م غ - قال.

(٦) ف - من.

به عليه؟ قال: لا. قلت: أرأيت إن كان مولاه غنياً أترى له أن يأكله؟ قال: لا بأس بذلك. قلت: أرأيت إن أنفقها وهو إليها^(١) محتاج ثم أيسر بعد ذلك أعليه أن يتصدق مكانها؟ قال: لا. قلت: أرأيت إن أكلها وهو غني عنها أيستحب له أن يتصدق مكانها؟^(٢) قال: لا.

قلت: أرأيت إذا مات المكاتب وترك مالاً كثيراً قد اكتسبه من الصدقة ما القول في ذلك؟ قال: يؤدي إلى المولى ما بقي من مكاتبته، وما بقي فلورثته. قلت: فإن كان من الصدقة؟ قال: وإن كان من الصدقة فهو حلال لهم؛ لأنه تصدق به عليه وهو له حلال. قلت: ولا ترى بأساً بأكله؟ قال: لا بأس بأكله.

قلت: أرأيت المكاتب إذا اكتسب مالاً من الصدقة ثم أدى مكاتبته وفي يده من ذلك المال بقية هل يحل له أكله؟ قال: نعم، لا بأس به. قلت: ولا تكره له ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه أصاب في حال مكاتبته، وذلك حلال.

قلت: أرأيت المكاتب أصاب مالاً من الصدقة واشترى به رقيقاً أو اتجر به ثم أصاب^(٣) به مالاً ثم إنه عجز وذلك في يده هل يحل ذلك [١٢٧/٤] للمولى؟ قال: نعم، لا بأس به. قلت: ولم؟ قال: لأنه كان له حلالاً يومئذ.

قلت: أرأيت المكاتب إذا عجز وفي يده مال لا يدرى ما هو من صدقة أو من غير ذلك أترى بأكله بأساً؟ قال: لا بأس به. قلت: ولم؟ قال: لأنه لا يتصدق بشيء مما في يده.

قلت: أرأيت المكاتب إذا كاتب عبداً له فتصدق^(٤) على الثاني بصدقة ثم عجز وهو في يده ثم عجز الأول وهي على حالها هل يستحب للمولى أن يتصدق بها؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأنه بمنزلة ما تصدق به على

(٢) م غ ط: بمكانها.

(٤) ف: يتصدق.

(١) ف - إليها.

(٣) ف غ: فأصاب.

مكاتبه الأول فصار له. قلت: أرأيت إذا عجز الثاني والصدقة في يده هل تحل للمكاتب الأول؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن الصدقة تحل له.

قلت: أرأيت المكاتب إذا ولد له في مكاتبته ولد ثم جاء بولد أو كاتب مكاتبه فولد لها ولد في مكاتبته فتصدق على الولد بصدقة ثم عجز المكاتب فرد في الرق هل يستحب له أن يتصدق تلك الصدقة؟ قال: لا؛ لأنها كانت حلالاً يوم تصدق بها عليه. قلت: أرأيت إن أدى المكاتب^(١) وتلك الصدقة في يد ولده هل تكون للمكاتب ولا يتصدق بها؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنها بمنزلة ما كان تصدق به عليه. قلت: أرأيت إذا كان^(٢) للمكاتب عبد وأمره أن يُتَصَدَّقَ [عليه]^(٣) هل تكره لأحد أن يتصدق على العبد بشيء؟ قال: لا بأس به. قلت: ولم؟ قال: لأن الصدقة على مولاه جائزة، فلا بأس به. ألا ترى لو أن رجلاً^(٤) مولاه محتاج لو تصدق عليه بصدقة لم نر^(٥) بالصدقة على العبد بأساً، فكذلك هذا^(٦). وبالله التوفيق.



باب اختلاف المكاتب والسيد والمكاتب^(٧) والشهادة في ذلك

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له فاختلفا في المكاتبه فقال السيد: كاتبتك على ألفين، وقال العبد: كاتبتنى على ألف، ما القول في ذلك؟ قال: القول قول المكاتب، والبينة على السيد. قلت: فإن كان المكاتب لم يؤد شيئاً حتى اختلفا؟ قال: وإن. قلت: ولم؟ قال: لأن السيد قد أقر بالمكاتبه وبإخراجه إياه من ملكه، وأقر بما قد لزمه من المكاتبه، فلا يصدق

(١) غ ط: المكاتبه. (٢) ف: إن كان.

(٣) أي أمره أن يطلب الصدقة أو أن يقبلها. (٤) م غ + لرجل.

(٥) غ: لم تر.

(٦) أي أن ذلك مثل الصدقة على عبد حر محتاج. (٧) ف: في المكاتبه.

على أن يرد في الرق لقوله في قول أبي حنيفة الآخر^(١). وكان يقول قبل ذلك: يتحالفان ويترادان المكاتب، وهو قول أبي يوسف [١٢٨/٤] ومحمد. قلت: أرأيت إن جعل القاضي القول قول المكاتب بعد ما اختصما إليه وألزمه الألف ثم أقام السيد البينة على أنه كاتبه على ألفين ما القول في ذلك؟ قال: يلزمه القاضي، ويسعى فيهما. قلت: وهل يعتق إذا أدى ألفاً؟ قال: لا. قلت: ولم وقد قضى عليه القاضي بألف؟ قال: لأنه إنما قضى عليه لقوله، فلما جاءت البينة بطل قوله ولزمه ما شهدت عليه الشهود، فلا يعتق إلا بأداء ذلك. قلت: أرأيت إن لم يقيم السيد بينة حتى أدى ألفاً وأمضى القاضي عتقه ثم أقام السيد البينة^(٢) بعد ذلك أنه كاتبه على ألفين ما القول في ذلك؟ قال: المكاتب حر، وعليه ألف درهم في الاستحسان. قلت: ولم أعتقته^(٣) وقد قامت البينة أنه إنما كاتبه^(٤) على ألفين؟ قال: استحسنت ذلك وتركت القياس فيه؛ لأن القاضي قد أمضى عتقه. قلت: أرأيت إن لم يخاصمه إلى القاضي بعد أداء الألف حتى أقام السيد البينة أن المكاتب ألفان؟ قال: لا يعتق حتى يؤدي الألف الباقية. قلت: ولم؟ قال: لأنه لا يعتق حتى يؤدي جميع المكاتب؛ لأن البينة قد قامت على ألفين.

قلت: أرأيت إذا اختلفا في المكاتب فقال السيد: كاتبك على ألفين، وقال العبد: كاتبني على ألف إذا أديتها فأنا حر، فأقاما جميعاً البينة ما القول في ذلك؟ قال: يقضي القاضي عليه بألفين، ويأخذ ببينة^(٥) المولى على المال، ويأخذ ببينة^(٦) العبد على العتق، فإذا أدى ألفاً^(٧) عتق ولزمته الألف الأخرى. قلت: ولم يعتق وقد جعلت المكاتب ألفين؟ قال: لأنه قد أقام البينة على ألف، فقد شهدت شهوده أنه قد أدى ألفاً، فهو حر. وهو بمنزلة رجل أعتق عبده على مال فأقام السيد البينة أنه أعتقه على ألف، فالعتق جائز. ويلزمه الألفان؛ لأن شهود المولى شهدوا على فضل مال. قلت: وكذلك

(٢) ف: ثم إن السيد أقام البينة.

(١) غ - الآخر.

(٣) م ف: ولم أعتقه. والتصحيح من ط.

(٥) م: بينة.

(٤) ف: أعتقه.

(٧) غ - ألفاً.

(٦) م: بينة؛ غ: بيته.

المكاتب^(١) إذا أدى ألفاً؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن لم تكن شهدت الشهود أن المولى قال له: إذا أديت ألفاً فأنت حر، ولكن شهدوا أنه كاتبه على ألف ونجمها عليه نجوماً؟ قال: ليسا سواء، ولا يعتق حتى يؤدي ألفاً أخرى، ويؤخذ بيينة السيد، ولا يعتق. ألا ترى لو أن [١٢٨/٤ظ] رجلاً كاتب عبداً له ولم يقل في مكاتبته: إذا أديت مكاتبك فأنت حر، كان حراً إذا أدى المكاتبته.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له فادعى المولى أنه كاتبه على ألف درهم وقال العبد: كاتبني على خمسين ديناراً؟ [قال:] فالقول قول العبد، والبينة على المولى في قول أبي حنيفة الآخر. قلت: أرأيت إن قال للمولى: كاتبني على وصيفة، وقال السيد: بل كاتبك على ألف؟ [قال:] فالقول قول العبد، والبينة على المولى في قول أبي حنيفة الآخر. قلت: وكذلك لو قال: كاتبني على ثوب زُطِّي، أو ثوب يهودي أو ثوب هَرَوِي؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو قال: كاتبني على كذا كذا رطلاً من زيت أو سمن؟ قال: نعم. قلت: وكذلك كل شيء ادعى أنه كاتبه عليه مما تجوز عليه المكاتبه؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن قال للقاضي: استحلفه على ما قال، هل يستحلفه؟ قال: نعم. قلت: فهل يؤخذ بما قال السيد إن أبي أن يحلف؟ قال: نعم. قلت: وكذلك العتاقة على جُعل؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له فاختلفا في المكاتبه، فقال المكاتب: كاتبني على نفسي ومالي على ألف درهم، وقال السيد: بل كاتبك على نفسك دون مالك، ما القول في ذلك؟ قال: القول قول السيد، ولا يكون للمكاتب مما في يديه من^(٢) ماله شيء إلا أن يقيم البينة على ما ادعى. قلت: ويلزمه جميع المكاتبه؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن أقاما جميعاً البينة؟ قال: آخذ بيينة^(٣) العبد، وأجعله مكاتباً على نفسه وماله. قلت: ولم وقد أقام السيد البينة؟ قال: لأن البينة على العبد، وهو المدعي، ولا أقبل بينة السيد على هذا.

(٢) غ: شيء.

(١) ط: المكاتب.

(٣) غ: بيينة.

قلت: أرأيت إن اختلف السيد والمكاتب فقال المكاتب: كاتبني على نفسي وولدي على ألف درهم، وقال السيد: بل كاتبك وحدك؟ [قال:] فالقول قول السيد، والبينة على المكاتب.

قلت: أرأيت إذا اختلف السيد والمكاتب فقال السيد: كاتبك يوم كاتبتك وهذا المال في يدك وهو مالي، وقال العبد: بل أصبته بعد ما كاتبني، ولا يعلم متى كاتبه؟ قال: القول قول المكاتب، وما في يده من مال فهو له إلا أن يقيم السيد البينة أنه كان في يده قبل المكاتب. قلت: ولم؟ قال: لأن السيد أقر بأنه مكاتب، ولا يصدق على ما في يديه من مال إلا ببينة. قلت: [١٢٩/٤]و أرأيت إن أقاما جميعاً البينة وشهدت شهود المولى أن هذا المال كان في يده وهو عبد قبل أن يكاتبه وشهدت شهود العبد أنه اكتسبه بعد ذلك؟ قال: لا أقبل بينة المكاتب^(١) على هذا. قلت: وكذلك لو كان في يد المكاتب عبد فأقام السيد على العبد البينة أنه عبده وأنه كان في يد المكاتب قبل أن يكاتبه وأقام المكاتب البينة أنه اشتراه بعد المكاتب؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت الرجل إذا كاتب عبده فادعى عليه أنه كاتبه على مال مكاتبه فاسدة وقال المولى: ما شرطت لك شيئاً من ذلك، ما القول في ذلك؟ قال: القول قول المولى، ويلزمه^(٢) المكاتب. قلت: أرأيت إن أقام العبد البينة على ما ادعاه من ذلك هل تفسد المكاتب؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو ادعى المولى مكاتبه فاسدة وأنكر العبد؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت الرجل إذا كاتب عبده فاختلفا، فقال السيد: كاتبك على ألف إلى سنة، وقال العبد: بل كاتبني إلى سنتين؟^(٣) قال: القول قول المولى^(٤)، والبينة على العبد. قلت: أرأيت^(٥) إن أقاما جميعاً البينة؟ قال: أخذ ببينة العبد، وأجعل الأجل سنتين. قلت: أرأيت إن ادعى المولى أنها

(١) م: المكاتب. (٢) غ: وتلزمه.

(٣) غ: على سنتين. (٤) غ: السيد.

(٥) ف - أرأيت؛ غ + إن ادعى المكاتب.

حالة، وقال المكاتب: إلى أجل كذا وكذا؟ قال: هذا وذاك سواء. قلت: أرأيت إن ادعى المكاتب أنه كاتبه على ألف درهم ونجم عليه كل شهر مائة، وقال السيد: إنما نجومك مائتان في كل شهر، واختلفا في ذلك، ما القول في ذلك؟ قال: القول قول السيد، والبينة بينة العبد. قلت: ولم؟ قال: لأن السيد لو ادعى أنها حالة كان القول^(١) قوله. قلت: أرأيت إن أقام جميعاً البينة، فأقام السيد البينة أن نجومه كانت كل شهر مائتين^(٢)، وأقام العبد البينة^(٣) أنها كل شهر مائة، ما القول في ذلك؟ قال: آخذ بينة العبد. قلت: ولم؟ قال: لأن العبد قد ادعى فضل الأجل وأقام عليه البينة.

قلت: أرأيت الرجل إذا كاتب عبده فاختلفا في المكاتب فقال العبد: كاتبتي على مائة دينار، وأقام البينة، وقال السيد: كاتبتك على ألف درهم، وأقام بينة ببينة من تأخذ؟ قال: ببينة السيد. قلت: ولم؟ قال: لأنه هو المدعي، ولأن الحق حقه. قلت: أرأيت إن جاء [١٢٩/٤] المكاتب بالمائة دينار هل يعتقه^(٤) القاضي ويجبر مولاه على أخذها ويرجع عليه بفضل الألف؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن البينة بينة السيد. قلت: وكذلك لو ادعى أنه كاتبه على وصيف أو على ثوب يهودي أو ثوب زُطّي أو على شيء من العروض مما تجوز عليه المكاتب فأقام بينة؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو زعم شهود المولى أن هذا المال كان في يده وهو عبد قبل أن يكتبه وشهدت شهود المكاتب أنه أصابه بعد المكاتب؟ قال: آخذ بينة المولى، وأجعله له. قلت: ولم؟ قال: لأن المولى مدع^(٥) له.

قلت: أرأيت إن اختلف المكاتب والسيد فقال العبد: كاتبتي على ألف وجعلتني حراً إن أديتها وقد أديتها إليك، وأقام السيد البينة أنه كاتبه على ألفين؟ قال: العبد حر إذا أدى ألفاً، والألف الباقية دين عليه.

(١) م ط + قول السيد والبينة بينة العبد قلت ولم قال لأن السيد لو ادعى أنها حالة كان القول.

(٢) غ: مائتان. (٣) غ: البينة.

(٤) م - بالمائة دينار هل يعتقه (غير واضح). (٥) غ: مدعي.

قلت: أرايت الرجل إذا كاتب أمة له واختلف السيد والمكاتبه في ولدها فقال السيد: ولدته قبل أن أكاتبك، وقالت المكاتبه: ولدته في المكاتبه، ما القول في ذلك؟ قال: إن كان الولد في يد السيد فالقول قوله، وإن كان الولد في يد المكاتبه فالقول قولها إذا لم يعلم متى ولدته. قلت: أرايت إن كان الولد في يد السيد وأقاما جميعاً البينة على ما ادعيا؟ قال: أخذ ببينة المكاتبه، وأجعل الولد ولدها مكاتباً معها بمنزلتها. قلت: أرايت إن كان الولد في يدها فأقاما جميعاً البينة على ما ادعيا؟ [قال]^(١): فإني أخذ أيضاً ببينة المكاتبه. قلت: ولم والسيد هو المدعي هاهنا؟ قال: لأن المكاتبه قد أقامت البينة أنها قد ولدته بعد المكاتبه، فقد جرى فيه ما جرى في أمه، ولا أقبل بينة السيد على الرق. قلت: وهذا القياس؟ قال: نعم. ألا ترى لو أن رجلاً أعتق أمة له ولها ولد وولدها في يدها كان حراً معها، فإن ادعى السيد بأنها^(٢) ولدته قبل العتق وأقام البينة وأقامت هي البينة^(٣) أنها ولدته بعد العتق كانت البينة يثبتها، وكان حراً. وكذلك المكاتبه.

قلت: أرايت الرجل إذا كاتب أمة له فولدت له ولداً في مكاتبته ثم إن الأمة ماتت واختلف السيد والولد في المكاتبه^(٤) فقال السيد: كانت المكاتبه ألفاً، وقال الولد: خمسمائة؟ قال: القول قول الولد، والبينة على السيد، والولد في ذلك بمنزلة أمه [١٣٠/٤] في قول أبي حنيفة الآخر. قلت: أرايت إن ادعى الولد أنه أدى المكاتبه إلى السيد هل يصدق؟ قال: لا، إلا أن يقيم بيينة. قلت: القول قول ولد المكاتبه في جميع ما جعلت فيه القول قول الأم؟ قال: نعم. قلت: وكذلك ولد المكاتب إذا ولد له في مكاتبته؟ قال: نعم. قلت: أرايت إذا كاتب أمة له وللمولى ابن صغير، فكبر الابن ومات الأب، فاختلف الابن والمكاتب في المكاتبه، فادعى الابن ألفاً^(٥)، وادعى المكاتب خمسمائة، ما القول في ذلك؟ قال: القول قول

(١) من ط. (٢) ف: أنها.

(٣) غ - بأنها ولدته قبل العتق وأقام البينة وأقامت هي البينة.

(٤) ف: في مكاتبته. (٥) غ: ألف.

المكاتب. قلت: وكذلك إذا كان المولى حربياً فدخل إلى دار الإسلام بأمان والعبد مسلم أو ذمي؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت الذمي إذا كاتب عبداً له مسلماً^(١) فاختلفا في المكاتبه، فادعى المولى ألفاً، وقال العبد: خمسمائة، وأقام المولى بينة من النصارى على ما يدعي، هل تقبل بينته؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن العبد مسلم، فلا تجوز عليه شهادة أهل الذمة. قلت: وكذلك لو كان المولى مسلماً والعبد ذمياً فجحده المولى المكاتبه فأقام العبد البينة من النصارى أنه كاتبه؟ قال: نعم، لا يجوز أيضاً. قلت: أرأيت إن كان المولى حربياً ومعه قوم من أهل الحرب فدخل بأمان فاشتري رجل منهم عبداً من أهل الذمة وكاتبه، فادعى المولى أنه كاتبه على ألف درهم^(٢) فأقام بينة من أهل الحرب ممن كان دخل معه بأمان، وقال العبد: بل كاتبيني على خمسمائة، هل تجوز شهادة الذين معه من أهل الحرب؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن العبد ذمي، ولا تجوز شهادة أهل الحرب على أهل الذمة.



باب كتاب مكاتبه المريض

قلت: أرأيت رجلاً له ألفا درهم كاتب عبداً له في مرضه على ألف درهم وقيمة العبد ألف درهم ونجم عليه المكاتبه نجوماً هل تجوز المكاتبه؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن العبد^(٣) ثلث ماله. قلت: أرأيت إن كان العبد قيمته تكون أكثر من الثلث وقد كاتبه على قيمته سواء، ما القول في ذلك؟ قال: يخير العبد؛ فإن شاء عجل ما زاد من قيمته على الثلث وأدى ما بقي [١٣٠/٤ظ] على نجومه، وإن أبى رد في الرق. قلت: أرأيت إن أدى فعجل ما عليه من الفضل هل يحسب من شيء من نجومه التي عليه؟

(٢) م غ - درهم.

(١) غ: مسلم.

(٣) م ف غ: للعبد. والتصحيح من ب جار ط.

قال: نعم، كل نجم بحصته من ذلك. قلت: ولم؟ قال: لأنه كان عليه أن يعجله، وإنما عليه النجوم فيما بقي عليه من قيمته.

قلت: أرأيت رجلاً مريضاً كاتب عبداً له على ألفي درهم وقيمه ألف درهم وقد ترك ألفاً سوى العبد ما القول في ذلك؟ قال: يخير العبد؛ فإن شاء عجل ألفاً وأدى ما بقي عليه على نجومه، وإن أبى رد في الرق. قلت: ولم؟ قال: لأنه ليس للميت أن يستهلك أكثر من ثلثه ولا يوصي به. وفيها قول آخر: إنه يجمع^(١) قيمة العبد وما ترك الميت من مال سوى العبد وسوى مكاتبته ثم يقال للعبد: لك ثلث ذلك من نجومك وأد ما بقي وإلا ردناك^(٢) في الرق، وإذا لم يترك مالاً سوى العبد فإنه يقال له: أد ثلثي قيمتك حالة، وما بقي فهو لك وصية على النجوم، وإلا ردناك في الرق. قلت: أرأيت إن لم يكن للميت مال غير العبد فكاتبه^(٣) على ثلاثة آلاف درهم وهي قيمته وقد كاتبه في مرضه ما القول في ذلك؟ قال: يقال للعبد: عجل ثلثي قيمتك ألفي درهم وأد ما بقي على النجوم، فإن أبى رد في الرق. قلت: أرأيت إن كانت قيمة العبد ثلاثة آلاف وكاتبه^(٤) في مرضه على ألفي درهم ونجمها عليه نجوماً ما القول في ذلك؟ قال: يقال للمكاتب: أد جميع ما كاتبك عليه حالاً، فإن أدى فهو حر، وإن أبى رد في الرق. قلت: ولم؟ قال: لأنه قد أوصى له بثلث قيمته، فإن لم يفعل رد في الرق. قلت: أرأيت إن كان كاتبه على ألفي درهم في مرضه وقيمه ثلاثة آلاف درهم ثم مات المولى ما القول في ذلك؟ قال: يقال للمكاتب: أد^(٥) ثلثي قيمتك ألفين وعجلها، فإن أدى عتق، وإن أبى رد في الرق، ولا يجوز أن يوصى له بأكثر من ثلثه. قلت: أرأيت رجلاً حضره الموت وله عبد قيمته ثلاثة آلاف درهم وليس له مال غيره فكاتبه على ألف درهم وقبضها منه في مرضه ثم مات ما القول في ذلك؟ قال: يعتق العبد، وعليه أن يسعى في ألف

(١) م ف غ ط: يجتمع. وفي ب جار: ينظر إلى.

(٢) م غ ط: مكاتبته.

(٣) م غ ط: مكاتبته.

(٤) غ: أدني.

(٥) غ: فكاتبته.

أخرى تمام ثلثي قيمته، ولا يجوز في قيمته إلا الثلث.

قلت: رأيت رجلاً كاتب عبداً له في صحته فلما حضره الموت قال: قد قبضت منك جميع المكاتب، ولا يعلم ذلك إلا بقوله، وذلك [١٣١/٤] في مرضه، ما القول في ذلك؟ قال: السيد مصدق، ويبرأ من المكاتب، ويعتق. قلت: ولم؟ قال: لأنه كاتبه في صحته. قلت: ولو كاتبه على ألف^(١) درهم في صحته وقيمته خمسمائة فلما حضره الموت أعتقه ثم مات من ذلك المرض ولم يكن قبض منه شيئاً من مكاتبه قبل ذلك؟ قال: يعتق ويسعى في ثلثي قيمته، وتبطل المكاتب. قلت: ولم والمكاتب أكثر من القيمة وقد رضي بها في الصحة؟ قال: لأنه أعتقه في مرضه، فكأنه لم يكاتبه قبل ذلك. قلت: رأيت إن كان وهب [له]^(٢) جميع ما له عليه من المكاتب حين حضره الموت؟ قال: هو حر، ويسعى في ثلثي قيمته. قلت: وهذا بمنزلة الباب الأول؟ قال: نعم؛ لأن ذلك خير له من المكاتب. ويسعى في ثلثي قيمته؛ لأنه متى ما أدى ثلثي قيمته عتق وإن كان على المكاتب، في قول يعقوب. قلت: رأيت إن كان أدى إلى المولى قبل ذلك من المكاتب خمسمائة ثم أعتقه في مرضه؟ قال: يعتق ويسعى في ثلثي قيمته، ولا يحسب له بشيء^(٣) مما أدى إليه قبل ذلك. قلت: ولم؟ قال: لأنه قد بقي عليه مثل قيمته. قلت: رأيت إن كان أدى إليه جميع مكاتبه إلا مائة درهم ثم أعتقه في مرضه أو وهب المائة ولا مال له غيره ما القول في ذلك؟ قال: يسعى في ثلثي المائة، ولا يسعى في ثلثي قيمته في هذا الوجه. قلت: ولم؟ قال: لأن ما بقي عليه من المكاتب أقل من قيمته، وإنما يسعى في الأصل، إذا كانت قيمته أقل مما بقي سعى^(٤) في ثلثي قيمته، وإذا كان ما بقي أقل سعى في ثلثي ذلك.

(١) ف: على ألفي. (٢) من ط.

(٣) وعبرة ب جار: ولا يحتسب له شيء. وعبرة السرخسي: ولا يحتسب له شيء.

انظر: المبسوط، ٦٦/٨.

(٤) غ ط: يسعى.

قلت: أرأيت رجلاً حضره الموت فكاتب عبداً له على ألف درهم وهي قيمته وليس له مال غيره فأقر المولى أنه قد قبضها ثم مات في ذلك المرض ما القول في ذلك؟ قال: يعتق العبد ويسعى في ثلثي قيمته، ولا يصدق المولى على ذلك. وقال أبو حنيفة: إذا أعتقه في المرض وقد كان كاتبه في الصحة فإن العبد يخير؛ فإن شاء سعى في ثلثي قيمته، وإن شاء سعى في ثلثي ما عليه من المكاتبه. وقال أبو يوسف ومحمد: يسعى في الأقل من ذلك. قلت: أرأيت إن كان العبد ثلث ماله هل يصدق ويعتق ولا يكون عليه شيء؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن العبد الثلث، فكأنه أعتقه في هذا الوجه. قلت: أرأيت إذا كاتبه في مرضه وقيمته ألف [١٣١/٤] بألف درهم قبضها منه ببينة ثم مات^(١) هل يجوز ذلك ويعتق العبد؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن استهلك المولى المال ما القول في ذلك؟ قال: العبد حر. قلت: فهل يسعى في شيء بعد ذلك؟ قال: لا.

قلت: أرأيت رجلاً حضره الموت فكاتب جارية على ألف والجارية حبلى فولدت ولداً ثم مات السيد من ذلك المرض ما القول في ذلك وليس له مال غيرها؟ قال: الأمة بالخيار؛ إن شاءت عجلت ثلثي قيمتها وأدت ما بقي على نجومها، فإن فعلت فإنها تعتق ويعتق ولدها؛ وإن أبت ردت ورد ولدها في الرق. قلت: أرأيت الولد عليه سبيل؟ قال: لا^(٢) إذا أدت ما عليها.

قلت: أرأيت رجلاً حضره الموت فكاتب عبيدين له في مرضه مكاتبه واحدة وجعل نجومهما واحدة وقيمتها ألف درهم وكاتبهما على ألف ما القول في ذلك؟ قال: أخيرهما؛ فإن أديا ثلثي قيمتهما مضيا على سعائتهما فيما بقي، وإن أديا ردا في الرق.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب أمة^(٣) في مرضه^(٤) بألف درهم وقيمتها ثلاثة آلاف ثم إنه صح وبرأ ثم إنه مرض بعد ذلك فمات قبل أن تؤدي المكاتبه

(١) غ - ثم مات.

(٢) م - لا، صح هـ.

(٣) ف + له.

(٤) ف - في مرضه.

ما القول في ذلك؟ قال: مكاتبها جائزة، وتسعى على نجومها. قلت: ولا تكلفها أن تعجل شيئاً؟ قال: لا. قلت: فكيف أجزت هذا وقد كان مريضاً وقيمتها أكثر مما كاتبها عليه؟ قال: لأنه حيث صح وبرا^(١) فكأنه كاتبها وهو صحيح. ألا ترى لو أن رجلاً كاتب عبداً له في صحته بأقل من قيمته جاز ذلك إذا مات قبل أن يؤدي المكاتبه. فكذاك الباب الأول. قلت: أرأيت إن كانت المكاتبه ولدت ولدأ في مكاتبها واشترت ولدأ لها آخر في مكاتبها هل لها أن تبيع الذي اشترت؟ قال: لا، وليس لها أن تبيع واحداً منهما. قلت: أرأيت إن ماتت المكاتبه ولم تدع شيئاً ما القول في ذلك؟ قال: يسعى الذي^(٢) ولدته في المكاتبه والذي اشترت فيما على أمهما على نجومها، والذي يلي الأداء المولود في المكاتبه، فإن أديا عتقا، وإن عجزا ردا في الرق. قلت: ولا يجب على الآخر^(٣) شيء من السعاية؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه لم يولد^(٤) في المكاتبه. ألا ترى أنها لو لم^(٥) تدع ولدأ غيره بيع إلا أن يؤدي ما على أمه كله حالاً، وكان بمنزلة عبدها، والآخر لا يباع إذا سعى فيه. قلت: أرأيت إن سعى في ذلك فأدى المكاتبه / [١٣٢/٤] هل يرجع على أخيه بشيء؟ قال: لا. قلت: ولم؟^(٦) قال: لأنه أدى عن أمه. قلت: أرأيت إن ظهر للأم بعد ذلك مال كثير وقد أدى الابن جميع المكاتبه هل يرجع بما^(٧) يسعى في مال أمه فيأخذه؟ قال: لا. قلت: لم؟ قال: لأن كسبه من تركتها، وما بقي فهو ميراث بينهما نصفان. قلت: أرأيت إن اكتسب هذا الولد الذي اشترى في المكاتبه مالاً والآخر على سعائته لمن يكون ما اكتسب؟ قال: يأخذه أخوه فيستعين به في مكاتبته. قلت: ولم؟^(٨) قال: لأنه بمنزلة أمه. ألا ترى أن الأم لو كانت حية كان كسبه لها. قلت: أرأيت إن أراد أن يسلمه في عمل فيأخذ كسبه فيؤدي

(١) م غ: للذي.

(٤) غ: لم تولد.

(٦) ف: لم.

(٨) ف: قلت ولم.

(١) غ: وبرى.

(٣) غ: على الأخرى.

(٥) ف: لم.

(٧) ف: ما.

(٩) م ط: قلت.

المكاتبة فإن أمره القاضي أو أمر أخاه^(١) أن يؤجره ويؤدي المكاتبة من إجارته؟ [قال]: فهو جائز. وقال أبو يوسف ومحمد: نرى ما اكتسب الولد الذي اشترت الأم له، لا يأخذه أخوه. ولو لم يكن لها ولد غير الذي اشترت كان له أن يسعى فيما على أمه على النجوم. وكذلك كل ذي رحم محرم. وقال أبو حنيفة: إذا كاتب الرجل أمته فولدت في مكاتبها ولداً فاشترت ولداً آخر ثم ماتت إنهما يسعيان في المكاتبة، وما اكتسب المولود في المكاتبة قبل الأداء بغير موت المكاتبة فهو له خاصة، وما اكتسب قبل موت المكاتبة فهو للمكاتبة، وما اكتسب أخوه المشتري^(٢) قبل موت المكاتبة وبعد موتها قبل الأداء فإن المكاتبة تؤخذ من ذلك، وما بقي فهو بينهما نصفان. قلت: أرأيت إن اكتسب المشتري مالاً كثيراً والآخر يسعى فأدى الآخر فعتقا ما حال المال الذي في يدي الذي اكتسب؟ قال: يكون بينه وبين أخيه نصفين في قول أبي حنيفة. قلت: ولم؟ قال: لأن^(٣) كسب هذه الأمة كأنه مال تركته الأم في قياس قول أبي حنيفة^(٤). قلت: وكذلك ما كان في يد الأخ الذي كان يسعى مما^(٥) اكتسب قبل العتق إذا وقع العتق^(٦) أيكون له ولأخيه؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه بمنزلة أمه.

قلت: أرأيت رجلاً حضره الموت وله عبد بينه وبين شريك له فكاتبه شريكه الصحيح فكاتب نصيبه منه بأمر المريض ثم إن المريض مات فأبى الورثة أن يجيزوا المكاتبة أيكون ذلك لهم؟ قال: لا، والمكاتبة جائزة. قلت: ولم؟ قال: لأن المريض كان أجاز المكاتبة. قلت: أرأيت ما أخذ الذي [١٣٢/٤] كاتب من المكاتبة أيكون للورثة فيه نصيب؟ قال:

(١) م ف غ: أمره القاضي أخذه. والتصحيح مستفاد من ط؛ والمبسوط، ٧٠/٨.

(٢) غ: المشتري.

(٣) م ط: لأنه.

(٤) غ - قلت ولم قال لأن كسب هذه الأمة كأنه مال تركته الأم في قياس قول أبي حنيفة.

(٥) ف: فيما.

(٦) غ: العيق.

نعم^(١). قلت: ولم؟ قال: لأن المريض لم يأذن له في شيء من ذلك. قلت: أرأيت إن كان المريض قد كان^(٢) أذن^(٣) له في المكاتبه والقبض فقبض فأدى العبد المكاتبه إلى الآخر هل ترجع^(٤) الورثة عليه بشيء؟ قال: لا. قلت: ولم لا تأخذ الورثة شيئاً؟ قال: لأنه قد أذن لشريكه في القبض.

قلت: أرأيت رجلاً حضره الموت وله عبد قيمته ألف^(٥) وليس له مال غيره فكاتبه في مرضه على ألف درهم ثم أقر أنه قد قبضها منه ثم مات ما القول في ذلك؟ قال: يسعى في ثلثي قيمته للورثة، وهو حر. قلت: ولم؟ قال: لأن السيد قد أقر بأنه حر قبل أن يموت فكأنه أعتقه. وقال أبو حنيفة: إذا أعتقه في المرض وقد كاتبه في الصحة فإن العبد يخير؛ فإن شاء سعى في ثلثي قيمته، وإن شاء سعى في ثلثي ما عليه من المكاتبه. وقال أبو يوسف ومحمد: نرى ما اكتسب الولد الذي اشترى في المكاتبه بعد موتها له؛ لأنه يأخذه أخوه. ولو لم يكن لها ولد غير الذي اشترت كان له أن يسعى فيما على أمه. وكذلك كل ذي رحم محرم.

قلت: أرأيت المريض إذا حضره الموت وله عبدان قيمة كل واحد منهما ألف فكاتب العبدان على ألفين مكاتبه واحدة وجعل نجومهما واحدة إن أديا عتقا وإن عجزا رداً ثم إن أحدهما مات قبل موت السيد ثم مات السيد من ذلك المرض ما القول في ذلك؟ قال: يخير الباقي؛ فإن شاء عجل ثلثي المكاتبه وكان ما بقي عليه من مكاتبته يؤديها على نجومه، فإن أبى رد في الرق. قلت: أرأيت إن عجل ثلثي المكاتبه كم يلزمه من ثلث المكاتبه أكلها أم قدر قيمته؟ قال: يسعى في ثلث جميع المكاتبه على ما

(١) حكم الأفغاني بوجود سقط هنا ونقل عن المبسوط ما يؤيد ذلك. لكن ما حكم به ليس بسديد. لأن باقي العبارة عند المؤلف هو نفسه ما نقله الأفغاني من المبسوط. انظر: المبسوط، ٧٠/٨.

(٢) غ - كان. (٣) ف - أذن. (٤) غ: هل يرجع. (٥) ف + درهم.

بقي من نجومه. قلت: أرأيت إن كان أحدهما مات بعد موت السيد ولم يؤد شيئاً أهو بهذه المنزلة؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن كانا خُيَراً فاختاراً ثلثي قيمتهما فأديا ذلك وعجلاً ثم إن أحدهما مات بعد ذلك ما القول في ذلك؟ قال: لا يسعى الثاني^(١) في شيء. قلت: أرأيت إن مات أحدهما بعد موت السيد قبل أن يؤدي شيئاً أيخير وقد ترك مالا كثيراً اكتسبه في المكاتب؟ قال: يؤخذ جميع المكاتب مما ترك، ويعتقان جميعاً، وترجع ورثة المكاتب بحصته من المكاتب، إن كانت قيمتهما سواء^(٢) [١٣٣/٤] رجعوا عليه بنصف ذلك. قلت: فيؤخذ ذلك منه عاجلاً يؤديه أم تكون ديناً عليه^(٣) على ما كان عليهما من النجوم يؤديها؟ قال: هي عليه على ما كان عليهما من النجوم. قلت: ولم؟ قال: لأنه إنما كان ضمن عنه^(٤) حصته من المكاتب نجوماً. ألا ترى لو أن أحدهما عجل المكاتب عتقاً جميعاً، ولا يرجع على شريكه بحصته من المكاتب إلا على نجومه التي كانت عليهما. وهذا بمنزلة رجلين ضمنا ضماناً إلى أجل فكفل كل واحد منهما بما على صاحبه - قال - فعجل أحدهما المال قبل الأجل، فلا يرجع على صاحبه حتى يحل الأجل، فذلك المكاتبان^(٥).

قلت: أرأيت رجلاً كاتب عبداً له على ألف درهم في مرضه وقيمه مائة ولا مال له غيره؟ قال: يقال^(٦) له: عجل ثلثي ألف درهم، وثلث عليك على النجوم، وإلا رددت في الرق. وهذا^(٧) قول أبي حنيفة وأبي يوسف. وقال محمد: يقال له: عجل ثلثي قيمتك، وما بقي فهو على النجوم، فإن أبى رد في الرق.

(١) غ: الباقي.

(٢) م - ويعتقان جميعاً وترجع ورثة المكاتب بحصته من المكاتب إن كانت قيمتهما سواء (غير واضح).

(٣) م - منه عاجلاً يؤديه أم تكون ديناً عليه (غير واضح).

(٤) م غ ط + حصة. (٥) ف: المكاتبين؛ غ: المكاتبين.

(٦) ف: فقال. (٧) ف + في.

قلت: أ رأيت رجلاً كاتب عبداً له فلما مرض قال: استوفيت ما عليه؟
قال: يصدق ويعتق؛ لأنه كاتبه في الصحة.

باب نكاح المكاتب والمكاتبة

قلت: أ رأيت مكاتباً بغير إذن مولاه تزوج هل تجيز نكاحه؟ قال: لا إلا أن يجيزه المولى. قلت: وكذلك المكاتبة؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن أجاز ذلك السيد هل تجيز النكاح؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن لم يعلم ذلك حتى أدى المكاتب المكاتبة وعق هل يجوز نكاحه؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه قد كان حراً. ألا ترى لو أن عبداً تزوج بغير إذن مولاه فأعتقه مولاه ولا يعلم كان نكاحه ذلك جائزاً. قلت: وكذلك المكاتب؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت المكاتب إذا اشترى امرأته ما حالها وهل يفسد النكاح؟ قال: هي امرأته على حالها، وله أن يجامعها بالنكاح. قلت: فهل له أن يبيعها؟ قال: نعم إن لم يكن له منها ولد عنده. قلت: أ رأيت إن كانت قد ولدت منه قبل أن يملكها وليس عنده منها ولد أبيعها؟ قال: نعم، وإنما أستحسن أن يبيعها^(١) إذا لم يكن عنده منها ولد له، وهذا قول أبي حنيفة [٤/١٣٣ظ]. وقال أبو يوسف ومحمد: لا يبيعها، والمكاتب على حاله. قلت: أ رأيت إذا أدى المكاتبه هل يفسد النكاح؟ قال: نعم، النكاح فاسد.

قلت: أ رأيت المكاتب إذا زوج أمة له هل يجوز تزويجه؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن زوج عبداً له هل يجوز نكاحه؟ قال: لا. قلت: ولم لا يجوز أن يزوج عبده؟ قال: لأن المهر يلزمه والنفقة، وليس له في هذا منفعة. قلت: أ رأيت إن زوج عبده أمة له هل يجوز ذلك؟ قال: لا؛ لأنه لا

(١) م - قال: نعم وإنما أستحسن أن يبيعها (غير واضح).

يقع للمكاتب في هذا منفعة، وفي ذلك ضرر. ألا ترى أنه لو باع الأمة لزم العبد نفقتها^(١) إذا جاز نكاحه، فلا يجوز ذلك.

قلت: أرايت المكاتب إذا أدى بعض المكاتبه أله أن يتزوج؟ قال: لا، حتى يعتق ويؤدي جميع ما عليه. قلت: أرايت إن تزوج بغير إذن سيده ودخل بامرأته ثم فرق السيد بينهما هل يلزمه المهر؟ قال: لا حتى يعتق. قلت: ولم لا يلزمه حتى يعتق؟ قال: لأن هذا ليس بشيء يلزمه من قبل شراء ولا بيع. قلت: أرايت إن أعتقه السيد بعد ذلك هل يلزمه المهر؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن أذن له المولى في النكاح فتزوج أيلزمه المهر؟ قال: نعم. قلت: ويجوز النكاح؟ قال: نعم.

قلت: أفرأيت المكاتب إذا زوجه مولاه أمة له هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: فهل يلزمه المهر لمولاه؟ قال: نعم. وبالله التوفيق.



باب إذن المكاتب وإذن المكاتبه في التجارة

قلت: أرايت مكاتباً أذن لعبده في التجارة هل يجوز؟ قال: نعم. قلت: وكذلك المكاتبه؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو أذن لأمة له في التجارة؟ قال: نعم. قلت: أرايت العبد إن استدان ديناً هل يلزمه؟ قال: نعم. قلت: إذا جاء الغرماء يطلبون العبد بالدين ما القول في ذلك؟ قال: الدين في رقبته، فإن أدى عنه المكاتب وإلا بيع لهم العبد في دينهم. قلت: ويجوز للمكاتب أن يؤدي عنه الدين؟ قال: نعم. قلت: وإن كان الدين أكثر من قيمته؟ قال: وإن. قلت: وإن عجز بعد ذلك جاز ما صنع من ذلك؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن [١٣٤/٤]و للمكاتب أن يأذن لعبده في التجارة يشتري ويبيع؛ لأنه مسلط^(٢) على ذلك. قلت: أفرأيت إن

(٢) م - لأنه مسلط (غير واضح).

(١) غ: نفقتها.

عجز المكاتب والدين في عنق العبد هل يلزم العبد الدين بعد العجز؟ قال: نعم. قلت: فإن أدى عنه مولى العبد وإلا بيع لهم في دينهم؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن عجز المكاتب وعليه دين كثير وفي رقبة^(١) عبده هذا دين ما القول في ذلك وليس في يد المكاتب مال؟ قال: يكون دين المكاتب في رقبة المكاتب يباع فيه أو يؤدي عنه مولاه، ويكون دين العبد في عنقه لغرمائه، فإن أدى عنه مولاه وإلا بيع لهم. قلت: أفرأيت إذا بيع المكاتب ولم يكن فيه وفاء بدينه وفي ثمن العبد فضل^(٢) على الدين الذي كان في رقبته لمن يكون ذلك الفضل؟ قال: لغرماء المكاتب. قلت: ولم؟ قال: لأنه مال المكاتب، فغرماءه أحق بماله من مولاه. قلت: أرأيت إن أدى مولى العبد ما على العبد من دين من ماله وليس في رقبة المكاتب وفاء بما عليه من الدين هل يكون لغرمائه أن يبيعوا العبد بعد ذلك لفضل دينهم؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن العبد مال المكاتب. قلت: أرأيت إن أدى مولى العبد دين العبد إلى غرمائه بغير إذن القاضي^(٣) أيكون كأن أدى بإذن القاضي؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن كان على العبد دين كثير، فأدى المولى إلى بعضهم، وقد جاء بعضهم يطلب، والآخر غائب، فقاضى القاضي بينهم، فأدى المولى عنه، ثم جاء الباقيون بعد ذلك، فخاصموا المولى، فلم يكن عنده ما يؤدي ما على العبد، فبيع العبد، هل يكون للمولى من ثمنه بقدر ما أدى يحاصّ بذلك في الثمن؟ قال: لا، ولا يحاصّ من لم يقبض منهم من المولى من اقتضى منه؛ لأن دينهم مختلف. لأن كل واحد منهم حقه على حدة. ولو كان أصل دينهم هم فيه شركاء كانوا يحاصّونه^(٤) فيما قبضوا؛ لأن دينهم واحد، فلا^(٥) يأخذ بعضهم منه شيئاً إلا يشركه فيه الباقيون^(٦). قلت: وكذلك لو أن رجلاً أذن لعبده في التجارة فاستدان ديناً فجاء بعض الغرماء يخاصم فأدى المولى إليهم دينهم بقضاء القاضي ولم يكن عنده ما يؤدي إلى الباقيين أهو بهذه المنزلة؟ قال:

(١) م - فضل (غير واضح).

(٢) م: يخاصمونه.

(٣) ف: الباقي.

(٤) ف: رقبته.

(٥) ف غ: قاضي.

(٦) غ: ولا.

نعم / [١٣٤/٤ ظ]. قلت: أرأيت إن أدى^(١) المولى إلى بعض الغرماء الدين ثم جاء الباقيون بعد ذلك وليس عند المولى ما يؤدي عنه أبيع جميع العبد أو قدر حصته من ذلك؟ قال: يبيع جميع العبد، فيكون للغرماء.

قلت: أرأيت المكاتب إذا أذن لعبده في التجارة فاستدان العبد أو لم يستدن ثم إن المكاتب عجز ورد في الرق فاشتري العبد بعد ذلك وباع^(٢) هل يكون على إذنه ما لم يحجر عليه المولى؟ قال: لا يكون على إذنه ما لم يحجر عليه المولى^(٣)، ولا يلزمه ما اشترى^(٤) وباع. قلت: ولم؟ قال: لأنه إذا عجز المكاتب فهو حجر عليه. قلت: أرأيت إن أدى المكاتب أو عتق هل يكون العبد على إذنه؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت المكاتب^(٥) إذا أذن لعبده في التزويج هل يجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن هذا ضرر على العبد. ألا ترى أن المهر يلزمه والنفقة، فيكون ذلك في عنق العبد، فلا يجوز أن يأذن لعبده في التزويج. قلت: أرأيت إن أذن لأُمته أو زوجها هل يجوز ذلك؟ قال: نعم، أستحسن في هذا أن أجيزه. قلت: ولم؟ قال: لأنه يأخذ لها مهرًا، والعبد إنما يغرم عنه. قلت: وينبغي في القياس أن لا يجوز؟ قال: نعم، ولكننا نستحسن ونجيزه في الأمة.

قلت: أرأيت المكاتب إذا أذن لعبده في التجارة فأدانه مولى العبد المكاتب ديناً أو أدانه العبد ديناً هل يلزم كل واحد منهما الدين لصاحبه؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه ليس له بعبد، وإنما هو عبد للمكاتب. ألا ترى أنه لو أدان للمكاتب ديناً لزمه ذلك. فكَذلك العبد. قلت: أرأيت إن عجز المكاتب بعد ذلك وعليه دين كثير هل يكون دين المولى في رقبة العبد وليس في رقبة المكاتب وفاء بالدين الذي عليه؟ قال: إذا عجز

(٢) م + هل يلزمه.

(١) ف غ: إذا أدى.

(٣) م + قال لا يكون على إذنه.

(٤) م ف غ: مما اشترى. والتصحيح من ط.

(٥) ف - أو عتق هل يكون العبد على إذنه قال نعم قلت أرأيت المكاتب.

المكاتب بطل دين المولى^(١) الذي كان على العبد، فصار العبد لغرماء المكاتب. قلت: ولم وقد كان الدين لازماً له قبل ذلك؟ قال: لأنه قد صار عبداً فبطل دينه.

قلت: أرايت المكاتب إذا أذن لعبده في التجارة فاستدان العبد ديناً ثم إن المكاتب مات وترك ولداً كان ولد له في المكاتب وعلى العبد دين ما القول في ذلك؟ قال: غرماء العبد أحق به^(٢) من المولى، يباع لهم في دينهم، فإن فضل شيء / [١٣٥/٤] كان للمولى من المكاتب. قلت: أفرأيت العبد إن اشترى بعد ذلك وباع هل يلزمه شيء من^(٣) ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه حيث مات المكاتب فذلك بمنزلة الحجر؛ لأنه قد صار لغيره. قلت: أرايت إن أذن له الابن بعد ذلك في الشراء والبيع هل يجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن العبد قد صار للغرماء.

قلت: أرايت المكاتب إن أذن لعبده في التجارة فاستدان العبد ديناً فدفعه المولى إلى الغرماء بدينهم هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: ويكون ذلك بمنزلة حر أذن لعبده في التجارة؟ قال: نعم. قلت: ويجوز للمكاتب من هذا ما يجوز للحر؟ قال: نعم.



باب كتاب الخيار في المكاتب

قلت: أرايت رجلاً كاتب عبداً له على أنه بالخيار يوماً هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كان بالخيار يومين؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كان بالخيار ثلاثة أيام؟ [قال: نعم. قلت: وكذلك لو كان الخيار

(١) م ف غ + على. والتصحيح من ب جار ط.

(٢) ف - به.

(٣) م - إن اشترى بعد ذلك وباع هل يلزمه شيء من (غير واضح).

أكثر من ثلاثة أيام^(١) هل تجوز المكاتبة؟ قال: لا في قول أبي حنيفة. قلت: لم؟^(٢) قال: لأن الخيار لا يكون أكثر من ثلاثة أيام. قلت: أفرأيت إن رضي المولى المكاتبة قبل أن تمضي الثلاثة الأيام وقد اشترط خياراً أكثر من ثلاثة أيام هل تجوز المكاتبة؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت إن لم يُجزَ حتى مضت الأيام الثلاثة؟ قال: المكاتبة فاسدة مردودة. قلت: أفرأيت إن كاتب الرجل عبده والعبد بالخيار يوماً هل تجوز المكاتبة؟ قال: نعم. قلت: وكذلك إن كان المولى بالخيار يومين أو ثلاثة؟ قال: نعم. قلت^(٣): فله أن يترك المكاتبة في الثلاثة الأيام أو يقبل؟ قال: نعم. قلت: وكذلك إن كان العبد بالخيار إن شاء رد وإن شاء أجاز؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت إن لم يقبل ولم يرد حتى مضى الخيار هل تلزمه المكاتبة؟ قال: نعم. قلت: وسواء إن كان المولى بالخيار أو المكاتب؟ قال: نعم. قلت: فإن كاتبه على أن العبد بالخيار أكثر من ثلاثة أيام هل تفسد المكاتبة؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت إن أجاز^(٤) المكاتب المكاتبة في الثلاث هل تجيزها؟ قال: نعم. قلت: وإن مضت ثلاثة أيام قبل أن يختار بطلت المكاتبة؟ قال: نعم.

قلت: أفرأيت إذا كاتب الرجل عبده على أنه بالخيار يوماً أو يومين أو ثلاثة [١٣٥/٤] أيام ثم إن السيد مات قبل أن يمضي الخيار أو قبل أن يرد أو يجيز^(٥) ما القول في ذلك؟ قال: المكاتبة جائزة، وموته بمنزلة إجازته المكاتبة.

قلت: أفرأيت إذا كاتب الرجل عبده على أنه بالخيار ثلاثة أيام فاكتمب المكاتب مالاً في الثلاثة الأيام ثم أجاز المولى المكاتبة لمن يكون ذلك

(١) من ط. وقد زاده الأفغاني استناداً إلى ما ورد في الكافي حيث يقول: ويجوز من اشتراط الخيار في الكتابة ما يجوز في البيع، فإن اشترط أكثر من ثلاثة أيام لم يجز في قول أبي حنيفة. انظر: ١١٠/١ و.

(٢) ف: ولم.

(٣) ف - قلت.

(٤) م غ: إن أجال؛ ف: إن أحال.

(٥) ف: أو أن يجيز؛ ط: أو يخير.

المال؟ قال: للعبد. قلت: ولم؟ قال: لأن المكاتب إنما وقعت يوم كاتبه. قلت: وكذلك لو كان وهب له مال في الأيام الثلاثة؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو كاتب مكاتب فوطئها السيد لشبهة في الأيام الثلاثة كان المهر لها؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت إذا كانت المكاتب بالخيار فاكتمت مالا أو وهب لها مال في هذه الأيام ثم اختارت المكاتب لمن يكون ذلك المال الذي في يديها؟ قال: لها.

قلت: أرأيت رجلاً كاتب أمة له على أنه بالخيار ثلاثة أيام فولدت الأمة في الأيام الثلاثة ثم أجاز السيد المكاتب بعد ذلك ما القول في ذلك؟ قال: المكاتب جائزة، وولدها مكاتب. قلت: ولم؟ قال: لأن ولد المكاتب^(١) منها، فإذا جازت المكاتب فإن^(٢) قيمة الولد للأمة. قلت: ولم؟ قال: لأنه منها. قلت: أفرأيت الرجل إذا كاتب أمته على أنه بالخيار ثلاثة أيام فولدت ولداً في الأيام الثلاثة ثم باع السيد الولد في الأيام الثلاثة أو وهبه أو تصدق به على إنسان وقبضه أو أعتقه ما القول فيه؟ قال: بيعه جائز، وما صنع فيه من شيء فهو جائز، وهذا رد للمكاتب. قلت: ولم؟ قال: لأن هذا عندي بمنزلة البيع. ألا ترى لو أن رجلاً باع جاريته وهو بالخيار ثلاثة أيام فولدت ولداً فأعتق المولى الولد كان ذلك رداً للبيع. فكذلك المكاتب. قلت: أرأيت إن مات الولد في الثلاثة الأيام ثم أجاز المكاتب هل يجوز؟ قال: نعم. قلت: فهل يرفع عن الأم شيء من المكاتب؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن الولد لم يكن مكاتباً^(٣) معها.

قلت: أرأيت الرجل إذا كاتب أمته على أنه بالخيار ثلاثة أيام فولدت ولداً ثم إن السيد مات في الثلاثة الأيام؟ قال: المكاتب جائزة، وهو بمنزلة إجازته المكاتب. قلت: أرأيت إذا كاتب عبده على نفسه وولد له صغار على أنه بالخيار ثلاثة أيام فمات بعض ولده ثم أجاز المكاتب ما القول في ذلك؟

(١) م ف غ ط: المكاتب. ويقول السرخسي: لأن ولدها في حكم جزء منها. انظر: المبسوط، ٧٢/٨.

(٣) غ: مكاتب.

(٢) م ف غ ط: قال.

[١٣٦/٤] قال: المكاتب جائزة، ولا يرفع عن الأب بحصة الذي مات من المكاتب. قلت: وكذلك لو أن رجلاً كاتب عبيد له مكاتب واحدة وجعل نجومهما واحدة على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم إن أحدهما مات في الأيام الثلاثة قبل أن يختار ثم أجاز المكاتب؟ قال: نعم، هما سواء، ويلزم الثاني جميع المكاتب، فإن أدى عتق، وإن عجز رد في الرق. قلت: ولم؟ قال: لأنه لو كاتبهما مكاتب واحدة بغير شرط ثم مات أحدهما لم يرفع عن الباقي شيء، فذلك الباب الأول. قلت: أفرأيت إن كاتبهما جميعاً مكاتب واحدة وجعل نجومهما واحدة على أنه بالخيار ثلاثة أيام ثم أعتق^(١) أحدهما ما القول في ذلك؟ قال: عتقه جائز، وهذا رد للمكاتب، والآخر عبده. قلت: أ رأيت إن باع أحدهما أو وهبه أو تصدق به على رجل وقبضه؟ قال: هذا كله رد للمكاتب. قلت: فهل يجوز البيع؟ قال: نعم. قلت: لم وقد باعه قبل أن يرد؟ قال: لأنني قد جعلت البيع رداً.

قلت: أ رأيت الرجل إذا كاتب أمته على أنها بالخيار ثلاثة أيام ثم إنها ولدت ولداً في الأيام الثلاثة ثم إن السيد أعتق الولد هل تجيز عتقه؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إذا اختارت المكاتب هل يرفع عنها شيء من المكاتب؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن الولد لم يكاتب معها، وأنها ولدت بعد المكاتب.

قلت: أ رأيت إذا كاتب الرجل أمته وهو بالخيار ثلاثة أيام فولدت ولداً في الأيام الثلاثة ثم إن السيد أعتق الأم قبل أن تمضي الأيام وقبل أن يجيز المكاتب أو يردها ما القول في ذلك؟ قال: تعتق الأم، ولا يعتق ولدها معها، وهذا رد للمكاتب. قلت: ولو كانت هي بالخيار ثلاثة أيام ثم أعتقها عتق ولدها؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت إذا كاتب الرجل أمته وهو بالخيار ثلاثة أيام فولدت ولداً

(١) م ف غ: ثم عتق. والتصحيح من ب ج ط.

ثم إن الأمة ماتت في تلك الأيام الثلاثة قبل أن يرد^(١) المكاتبه أو يجيز^(٢) ما القول في ذلك؟ قال: إن شاء المولى أجاز المكاتبه للولد، وإن شاء ردها. فإن أجازها كان الولد بمنزلة أمه. وهذا استحسان. فأما في القياس فالمكاتبه باطله؛ لأن الأمة^(٣) قد ماتت قبل جواز المكاتبه، فلا تجوز المكاتبه بعد ذلك. وهو قول محمد. قلت: أرأيت إن كانت الأم بالخيار ثلاثة أيام فماتت الأم في الثلاثة الأيام قبل أن تختار رد المكاتبه أو إجازتها^(٤) [١٣٦/٤ظ] ما القول في ذلك؟ قال: موتها بمنزلة قبولها المكاتبه، ويسعى الولد^(٥) فيما على أمه، فإن أدى عتق، وإن عجز رد.

قلت: أرأيت الرجل إذا كاتب أمته على أنه^(٦) بالخيار ثلاثة أيام فاشتريت وباعت في هذه الأيام الثلاثة ثم إن المولى اختار رد المكاتبه أيجوز شراؤها وبيعها في الأيام الثلاثة فيما اشترت وباعت؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن المكاتبه لم تجز، ولا يكون هذا إذناً^(٧) لها في التجارة، وهذا عندي بمنزلة البيع، إلا أن يكون المولى رآها تشتري وتبيع في الثلاثة الأيام فلم يعترض عليها، فيكون هذا منه^(٨) إجازة للمكاتبه. ألا ترى لو أن رجلاً باع رجلاً عبداً على أن البائع بالخيار ثلاثة أيام وقبضه المشتري ثم إن المشتري أذن له في التجارة في هذه الأيام الثلاثة فاستدان ديناً ثم رد البائع البيع لم يلزمه شيء من ذلك؛ لأن البيع لم يقع. قلت: أرأيت إذا كان كاتبه على أن المكاتب بالخيار ثلاثة أيام ثم إن المكاتب اشترى في هذه الثلاثة الأيام وباع أيكون ذلك^(٩) رضى بالمكاتبه؟ قال: نعم، ويلزمه ما اشترى وباع. قلت: ولم جعلته رضى بالمكاتبه؟ قال: لأن هذا بمنزلة البيع. ألا

(١) غ: أن ترد.

(٢) غ: أو تجيز.

(٣) غ: الأ.

(٤) ف غ: وإجازتها.

(٥) م: للولد.

(٦) غ: أنها.

(٧) غ: إذن.

(٨) م ف: فيه. والتصحيح من ط. وانظر: المبسوط، ٧٣/٨ - ٧٤.

(٩) م + أيكون ذلك.

ترى لو أن رجلاً باع عبداً على أن المشتري بالخيار ثلاثة أيام ثم أذن له المشتري في التجارة كان ذلك رضى بالبيع. فكذلك المكاتب.



باب كتاب^(١) شراء المكاتب ولده وذوي الأرحام منه

قلت: أرأيت إذا اشترى المكاتب أباه هل له أن يبيعه؟ قال: لا. قلت: وكذلك إذا اشترى جده أو ولد ولده؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو ابتاع^(٢) جد أبيه أو جد أمه؟ قال: نعم، ليس له أن يبيع أحداً من هؤلاء. قلت: أرأيت إن ابتاع أخاه أو عمه أو خاله أو خالته أو ابتاع ابن أخيه أو ابن أخته هل له أن يبيع أحداً من هؤلاء؟ قال: نعم، له أن يبيع كل ما اشترى من ذي رحم محرم من كسبه^(٣) ما خلا والدأ أو ولدأ أو أما أو جدة أو ولد ولد. وأما الأخ أو العم أو ابن الأخ أو ما سوى ذلك فله أن يبيعهم. قلت: ولم وهما سواء في القياس؟ قال: هما^(٤) سواء في القياس، ولكننا نستحسن في الوالد والولد ومن سميننا في قول أبي حنيفة / [١٣٧/٤] و. وقال أبو يوسف ومحمد: لا يبيع ذا رحم محرم ولا أم الولد إذا اشتراهم، وكل من لم يكن للحر أن يبيعه فليس للمكاتب أن يبيعه.

قلت: أرأيت المكاتب إذا ابتاع أباه أو ابنه أو أمه فأعتقه المولى هل يجوز عتقه؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو أعتق جدأ أو ولد ولد؟ قال: نعم. قلت: ولم أجزت عتق المولى منهم ولا يملكهم وأنت لا تجيز عتقه لو أعتق رقيقاً للمكاتب؟ قال: لأن المكاتب ليس له أن يبيع أحداً من هؤلاء. قلت: أرأيت إذا ابتاع المكاتب جدة مولاه أو ذا رحم محرم من

(١) غ + كتاب.

(٢) ف - جده أو ولد ولده قال نعم قلت وكذلك لو ابتاع.

(٣) م ف ط: من كسب.

(٤) ف غ: أحدهما.

نسب منه فأعتقه المولى هل يجوز عتقه؟ قال: لا في قول أبي حنيفة. قلت: لم؟ قال: لأنه بمنزلة رقيقه. ألا ترى أن للمكاتب أن يبيعهم.

قلت: أرأيت المكاتب إذا ابتاع ابنه فاكسب ابنه مالاً لمن يكون ذلك المال؟ قال: للمكاتب. قلت: أرأيت إن أدى المكاتب وعتق وفي يدي ابنه مال اكتسبه في المكاتب لمن يكون ذلك المال؟ قال: للمكاتب. قلت: ولم؟ قال: لأن كسبه له، فما كان من شيء في يديه فهو له. قلت: أرأيت إذا ابتاع^(١) المكاتب ابنه فاشتري ابن المكاتب وباع واستدان ديناً هل يجوز شراؤه ويلزمه الدين؟ قال: نعم. قلت: لم ولم يأذن له المكاتب في الشراء والبيع؟ قال: لأنه بمنزلة المكاتب. ألا ترى أنه ليس له أن يبيعه. قلت: أرأيت إن عجز المكاتب بعد ذلك أيكون ذلك الدين في رقبته؟ قال: نعم. قلت: وكذلك إن أدى المكاتب فعتق كان الدين عليه؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت المكاتب إذا اشترى ابنه ثم إنه مات ولم يدع^(٢) شيئاً هل يسعى الابن في المكاتب؟ قال: لا، ولكنه يباع. قلت: ولم؟ قال: لأن هذا لا يكون بمنزلة ما ولد في المكاتب. قلت: وكذلك لو كان ابتاع أباه؟ قال: نعم، إلا أن أبا حنيفة كان يستحسن في الابن خاصة إذا جاء بالمكاتب حالة أن تقبل منه، ويعتق هو وأبوه. قلت: أرأيت إذا بيع يأخذ المولى المكاتب من الثمن؟ قال: نعم، يكون ثمنه بمنزلة مال تركه المكاتب، فيؤدي إلى المولى، فيأخذ المولى منه المكاتب، ويعتق المكاتب، ويكون ما بقي لورثته إن كان له ورثة سوى المولى، وإلا فهو للمولى.

قلت: أرأيت المكاتب إذا اشترى ابنته ثم إن السيد وطئها فعلمت منه فولدت ولداً/[١٣٧/٤] هل يثبت النسب؟ قال: نعم. قلت: والولد ولده ويغرم عقرها ويكون العقر للمكاتب؟ قال: نعم. قلت: فهل تكون أم ولد له؟ قال: لا، وهي على حالها كما كانت. قلت: فهل على المولى قيمة الولد؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن الولد ولده بغير قيمة؛ لأن البنت

التي وطئت لا تكون في هذه الحال بمنزلة خادم المكاتب. ألا ترى أنها تعتق بعق^(١) أبيها وترق برقه وليس للأب أن يبيعهها. ألا ترى أن الأب إذا عجز صارت الابنة أم ولده. فإن أدى المكاتب عتق ولده معه، ولا تكون على السيد قيمته على تلك الحال، فكَذلك لا يلزمه القيمة. قلت: أرأيت إذا استدان ولد المكاتب ديناً في شراء أو بيع ثم إن المولى وطئ الابنة فعلفت منه أو ولدت ثم إن الأم عجزت فردت في الرق ما القول في ذلك؟ قال: ترد، والولد حر، وتصير الابنة أم ولد للسيد. قلت: فما حال الدين الذي في رقبتها؟ قال: هو في رقبتها على حاله، وتسعى فيه للغرماء. قلت: ويضمن المولى الدين إذا كان وطئها بعدما لزمها الدين؟ قال: نعم، إن شاء الغرماء ضمنوه الأقل من قيمتها ومن الدين، وإن شأؤوا سعت لهم في الدين. قلت: أرأيت هل يكون على المولى قيمته للغرماء؟ قال: لا.

قلت: أرأيت المكاتب إذا ولدت ولداً في مكاتبها فاشتري وباع واستدان ديناً هل يلزمه ذلك ويجوز بيعه وشراؤه؟^(٢) قال: نعم. قلت: لم؟ قال: لأنه بمنزلة أمه. قلت: أرأيت إن أدان^(٣) أمه ديناً أو أدانتها^(٤) ديناً ثم أدت الأم فعتقت^(٥) هل يلزم واحداً منهما من ذلك الدين شيء لصاحبه؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن مالها للمكاتب قبل أداء المكاتب، وما كان في يدها فهو للمكاتب، فمن ثم لم يلزم واحداً منهما شيء^(٦) لصاحبه.

قلت: أرأيت المكاتب إذا اشترى ابنه أو أباه فاشتري أبوه وابنهم وباع هل يلزمه؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن اشترى الابن ابناً له^(٧) هل يجوز؟ قال: نعم. قلت: فهل للمكاتب أن يبيعه؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه بمنزلة ابنه.

قلت: أرأيت المكاتب إذا ابتاع أباه لمن يكون كسبه والجنانية عليه؟

(٢) غ: شراؤه وبيعه.

(١) غ - بعق.

(٤) م: أو دانتها؛ ف: أو دابنه.

(٣) م: إن أدان.

(٦) غ: شيئاً.

(٥) م ف غ: عتقت.

(٧) م غ: لها؛ ف: ابتأ لها. والتصحيح من ط.

قال: للمكاتب. قلت: ولم؟ قال: لأنه في ذلك بمنزلة الابن. قلت: وكذلك كسب ولد المكاتب إذا ولد^(١) في المكاتبة؟^(٢) [١٣٨/٤] قال: نعم، جميع كسب ولد المكاتب^(٣) والمكاتبة إذا كان قد ولد في المكاتبة واشتراه وما يحتاج إليه^(٤) فهو للمكاتب.



باب كتاب^(٥) مكاتبة أم الولد والمدبرة

قلت: رأيت الرجل^(٦) إذا كاتب أم ولد^(٧) هل يجوز؟ قال: نعم. قلت: وكذلك المدبرة؟ قال: نعم.

قلت: رأيت الرجل إذا كاتب أم ولد له فأدت بعض المكاتبة ثم إنها عجزت هل ترد في الرق؟ قال: نعم، وترجع إلى حالها كما كانت أم ولده. قلت: وكذلك المدبرة؟^(٨) قال: نعم.

قلت: رأيت الرجل إذا كاتب أم ولد له^(٩) ثم أعتق نصفها بعد ذلك ما حالها؟ قال: هي حرة كلها. قلت: ولم؟ قال: لأنها أم ولد عتق نصفها، فإذا عتق نصفها عتق كلها؛ لأن أم الولد لا تسعى في شيء. ألا ترى أن رجلاً لو^(١٠) أعتق نصف أم ولده كانت حرة كلها. قلت: فما حال المدبر إذا كاتبه ثم أعتق نصفه؟ قال: المدبر بالخيار؛ إن شاء مضى على مكاتبته^(١١) وأدى نصف المكاتبة وسقط عنه النصف، وإن شاء عجز وسعى في نصف قيمته في قول أبي حنيفة. وأما في قول أبي يوسف ومحمد فهو حر كله، ولا شيء عليه.

(٢) ف - إذا ولد في المكاتبة.
(٤) م ف غ: عليه، والتصحيح من ط.
(٦) ط: المكاتب.
(٨) ف غ: المدبر.
(١٠) م غ - لو.

(١) م غ ط: ولدت.
(٣) م غ ط: المكاتبة.
(٥) غ - كتاب.
(٧) م - ولد، صح هـ.
(٩) ط: أم ولده.
(١١) ف غ: على كتابته.

قلت: أرأيت الرجل إذا كاتب أم ولده ثم إنه مات ما القول في ذلك؟ قال: تعتق، ويبطل عنها المكاتبه. قلت: ولم؟ قال: لأنها أم ولده، تعتق^(١) بموته. قلت: وكذلك لو كان^(٢) كاتبها وهي أمة ثم وطئها فولدت منه ثم مات قبل أن يجيز؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت الرجل إذا كاتب مدبره^(٣) ثم إنه مات فما القول في ذلك؟ قال: يعتق، وينظر؛ فإن كان قيمته الثلث عتق وبطلت المكاتبه، وإن كانت قيمته أكثر سعى في فضل القيمة، إلا أن تكون المكاتبه أقل من ذلك الفضل فتسعى في المكاتبه. قلت: أرأيت إذا باع أم ولد له خدمتها من نفسها هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: وكذلك المدبر؟ قال: نعم. قلت: فما حالهما؟ قال: هما حران، والثلثان دين عليهما، ولا يشبه هذا المكاتبه؛ لأن هذا بيع.

قلت: أرأيت الرجل إذا كاتب أم ولده فقبض منها بعض المكاتبه أو لم يقبض فولدت ولداً في المكاتبه فأعتق السيد الولد هل يجوز عتقه؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت^(٤) إن مات السيد [١٣٨/٤] وقد ولدت ولداً في المكاتبه فأعتق السيد الولد هل يجوز عتقه؟ قال: نعم. قلت: أفرأيت إن مات السيد وقد ولدت أولاداً في المكاتبه ما حالها وحال ولدها؟ قال: تعتق، ويعتق جميع ولدها، وتبطل المكاتبه، ولا يكون عليها ولا على أولادها شيء^(٥) من السعاية. قلت: ولم لا يسعى الولد في شيء؟ قال: لأن الولد بمنزلة الأم. ولو أن أم ولد لرجل زوجها فولدت أولاداً ثم مات عتقت وعتق ولدها معها. وكذلك الباب الأول.

قلت: أرأيت أمة بين رجلين جاءت بولد فادعيا الولد جميعاً ما حالهما وحال ولدها؟ قال: يثبت النسب منهما جميعاً، وهو ولدهما يرثهما ويرثانه. قلت: فما حال الأمة؟ قال: هي بمنزلة أم ولد لهما. قلت: أرأيت إن كاتب

(٢) ف - كان.

(٤) ف غ: أرأيت.

(١) ط: وتعتق.

(٣) م ف غ: مدبرته.

(٥) غ: شيئاً.

أحدهما نصيبه بغير إذن شريكه هل يجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم وليس لهما أن يبيعاها؟ قال^(١): من قبل أن لهما أن يستخدماها وأن يؤاجراها. ولأنه لو جاز كتابة أحدهما بغير إذن شريكه ثم أدت وعتقت فليس له أن يكاتب إلا بإذن شريكه؛ لأنهما في ذلك بمنزلة الأمة. قلت: أفرأيت إن كاتب أحدهما نصيبه بإذن شريكه هل يجوز؟ قال: نعم. قلت: فلمن يكون ما أخذ؟ قال: بينهما، ويرجع الذي كاتب عليهما بما يعطي شريكه حتى يستوفي المكاتبة. قلت: أ رأيت إن أدت إليه المكاتبة فأعتق نصيبه ما حال نصيب الآخر؟ قال: يعتق أيضاً، ولا تسعى في شيء. قلت: ولم؟ قال: لأنها أم ولد، فليس عليها سعاية في شيء، وهذا قول أبي حنيفة. وفيها قول آخر: إنها تسعى في نصف قيمتها، وهو قول أبي يوسف ومحمد. قلت: أفرأيت أم الولد إذا كاتبها مولاهما على رقبتها على ألف درهم أو المدبرة هل يجوز ذلك؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت رجلاً كاتب أم ولد له على ألف درهم أو على وصيف أو على ثوب زُطِّي أو يهودي أو على شعير أو حنطة أو شيء مما يكال أو يوزن وسمى كيله ووزنه هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: وهي في ذلك بمنزلة الأمة؟ قال: نعم.

قلت: أ رأيت رجلاً كاتب^(٢) أم ولده وأمة له مكاتبة واحدة وجعل نجومهما واحدة إن أدتا عتقتا^(٣) وإن عجزتا ردتا في الرق هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: أ رأيت إن أعتق السيد أم الولد وقيمتها^(٤) سواء [١٣٩/٤] ما القول في ذلك؟ قال: يرفع عن الباقية نصف المكاتبة، وتسعى في النصف^(٥) الباقي. قلت: أ رأيت إن مات السيد ولم يعتقها ما القول في ذلك؟ قال: تعتق أم الولد، وتبطل حصتها من المكاتبة، وتسعى الباقية في نصف المكاتبة، فإن أدت عتقت، وإن عجزت ردت. قلت: ولم

(٢) غ: كانت.

(٤) غ: وقيمتها.

(١) ف - قال.

(٣) غ: إن أديا عتقا.

(٥) ف غ: في نصف.

ترفع عنها؟ قال: لأن أم الولد قد صارت حرة، وهي بمنزلة عتقه إياها في حياتها. قلت: أرأيت إذا كاتب مدبرة له وعبداً مكاتبة واحدة بألف درهم^(١) قيمتهما مائتا درهم ثم مات السيد وثلاث ماله مائة درهم قيمة المدبرة ما القول في ذلك؟ قال: يعتق المدبر منهما، وتبطل حصته من المكاتبة، ويسعى الباقي في حصته من المكاتبة، فإن أدى عتق، وإن عجز رد في الرق. قلت: أرأيت إن كان المدبر يزيد على الثلث ما القول في ذلك؟ قال: يعتق، وإن كانت الزيادة أكثر من المكاتبة سعى في المكاتبة، وإن كانت أقل سعى في الزيادة. قلت: ففي كم يسعى الآخر؟ قال: في حصته من المكاتبة، ويأخذ بها أيهما شاء.

قلت: أرأيت إذا كاتب الرجل أم ولده ثم إنها ولدت أولاداً في المكاتبة فاستدان ديناً واستدان ولدها ديناً ثم إنها عجزت وردت في الرق ورد ولدها ما حال الدين؟ قال: الدين عليها تسعى^(٢) فيه، ودين الولد عليهم يسعون فيه. قلت: ويلحق المولى شيء من ذلك؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن هذا بمنزلة رجل أذن لأم ولده في التجارة، فلا يلحقه شيء من دينها. قلت: وكذلك المدبر لو كاتبه؟ قال: نعم.



باب الأمة تكون بين الرجلين أحدهما مكاتب فيطؤها أحدهما

قلت: أرأيت الأمة بين المكاتب والحر تلد ولداً فيدعيانه جميعاً ما القول في ذلك؟ قال: هو ولد الحر، وهي أم ولد له، ويضمن للمكاتب^(٣) نصف قيمتها ونصف عقرها، ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً. قلت: أرأيت

(١) غ ط: بألف درهم مكاتبة واحدة.

(٢) غ: وتسعى.

(٣) م ف غ: المكاتب. والتصحيح من ب جار ط.

إن كانت بين المكاتب وبين عبد مأذون له في التجارة ورجل حر فولدت ولداً فادعوه جميعاً؟ قال: هذا والباب الأول سواء، ويكون الولد للحر، [١٣٩/٤ ظ] ويضمن لهما حصتهما من القيمة.

قلت: أ رأيت الأمة تكون بين الحر والمكاتب فيطؤها المكاتب فتلد منه ولداً ما القول في ذلك؟ قال: هي أم ولد له، ويضمن نصف عقرها ونصف قيمتها، ولا يضمن شيئاً من قيمة الولد؛ لأن الأمة حيث علقت صارت أم ولد، وصار ضامناً لنصف قيمتها حيث علقت. قلت: أ رأيت إذا ضمنه الحر نصف قيمتها ونصف العقر ثم إن المكاتب عجز ورد في الرق ما القول في ذلك والولد والأم قائمان بأعيانهما؟ قال: يكون الولد والأمة لمولى المكاتب، ولا يكون للحر من الأم ولا من الولد شيء^(١). قلت: ولم؟ قال: لأن المكاتب [لما]^(٢) ضمن له نصف قيمة الأم حيث علقت وقضى القاضي عليه صارت^(٣) للمكاتب. ألا ترى لو أن أمة كانت بين رجلين وهي حبلى فاشتري أحدهما نصف صاحبه كان ما في بطنها أيضاً للمشتري. قلت: أ فرأيت إن لم يخاصم الحر المكاتب ولم يعلم بذلك حين ولدت ثم اختصموا إلى القاضي ما القول في ذلك؟ قال: يضمن المكاتب نصف عقرها ونصف قيمتها يوم علقت، وتصير أم ولد له. قلت: فهل يضمن من الولد شيئاً؟ قال: لا. قلت: أ رأيت إن عجز المكاتب بعد ذلك فرد في الرق هل يكون للحر من ذلك شيء^(٤) وقد صار الولد عبداً؟ قال: ليس له منه شيء. قلت: ولم لا تضمنه قيمة الولد وإنما ادعاه بعد ما ولدت؟ قال: لأن القيمة إنما وجبت عليه يوم علقت. قلت: أ رأيت إن لم يدَّعه ولم يخاصمه حتى عجز فرد في الرق ما القول في ذلك؟ قال: يكون نصف الأمة ونصف الولد للحر. قلت: أ فرأيت الأمة تكون بين المكاتب والحر فتلد ولداً فادعاه المكاتب وأنكره الحر ما القول في ذلك؟ قال: يضمن نصف قيمتها ونصف عقرها، ولا يضمن قيمة الولد، وتصير أم ولد للمكاتب. قلت: وهذا

(٢) من ب جار.

(٤) غ: شيئاً.

(١) غ: شيئاً.

(٣) غ: وصارت.

مخالف للبَاب^(١) الأول؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن صدقه الحر أهو بمنزلة الباب الأول الذي قد علم أنه قد ولد في جميع ما ذكرت؟^(٢) قال: نعم.

قلت: أرأيت الأمة تكون بين المكاتب والحر وكاتبها جميعاً ثم إن الحر وطئها فعقلت ما القول في ذلك؟ قال: هي بالخيار؛ فإن شاءت^(٣) أن تعجز فتصير أم ولد للحر فعلت^(٤)، وإن شاءت أن تمضي على مكاتبها مضت وتأخذ عقرها من السيد. فإن اختارت العجز صارت أم ولد للحر. قلت^(٥): ويضمن [١٤٠/٤] نصف قيمتها ونصف عقرها للمكاتب؟ قال: نعم. قلت: ولا يضمن من قيمة الولد شيئاً؟ قال: لا. قلت: أرأيت إن كان المكاتب هو الذي وطئها فولدت هل تكون بالخيار؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنها تصير أم ولده ولا يستطيع بيعها. قلت: أفرأيت المكاتب تكون بين المكاتب والحر قد كاتبها جميعاً فولدت ولداً^(٦) فادعياه جميعاً؟ قال: هو ولد الحر، ودعوة المكاتب باطل. قلت: أرأيت إن اختارت أن تمضي في السعاية فمضت ثم مات الحر ما القول في ذلك؟ قال: تعتق، وتسقط حصة الحر من المكاتب عنها، وتسعى في الأقل من حصة المكاتب من المكاتب ومن نصف قيمتها. قلت: ولم؟ قال: لأن نصيب الميت قد أعتق منها. ألا ترى أن الحر لو أعتقها في حياته صار نصيبه حراً وصارت بالخيار؛ إن شاءت مضت على المكاتب في نصف الآخر، وإن شاءت عجزت وسعت في نصف قيمتها إن كان السيد معسراً، وإن كان موسراً ضمن نصف القيمة للمكاتب^(٧). قلت: أرأيت إذا كانت المكاتب بين المكاتب والحر فكاتبها جميعاً ثم إن الحر وطئها فعقلت ثم أعتق نصفه منها قبل أن تختار شيئاً ما القول في ذلك؟ قال: إن شاءت مضت في كتابتها في نصف الآخر، وإن شاءت عجزت. قلت: أرأيت إن عجزت والحر موسر هل يضمن حصة المكاتب من القيمة؟ قال: نعم. قلت: ويصير ولاؤها كله

(١) م ف غ: الباب. والتصحيح من ب جار ط.

(٢) م ط: إن شاءت.

(٣) ط + لك.

(٤) م - قلت.

(٥) م غ: فعقلت.

(٦) ف: للمكاتب.

(٧) ف: وكذا.

للحر؟ قال: نعم. قلت: فهل عليها شيء مما يضمن؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنها ولدت منه فليست عليها سعاية، ولأنها بمنزلة أم ولد له أعتق نصفها. ألا ترى لو أن رجلاً كاتب أمة له ثم وطئها فولدت منه ثم أعتق نصفها^(١) كانت حرة كلها وتبطل عنها المكاتبه ولم تسع في شيء. فكذا^(٢) الباب الأول.

قلت: أرأيت الأمة تكون بين الحر والمكاتب فكاتبها جميعاً ثم إن المكاتب وطئها فولدت منه ثم وطئها الحر بعد ذلك فولدت منه ولدأ فادعيا ذلك جميعاً ولا يعلم ذلك إلا بقولهما ما القول في ذلك؟ قال: ولد كل واحد منهما له بغير قيمة، ويغرم كل واحد منهما لها الصداق، وهي بالخيار؛ فإن شاءت أن تعجز عجزت. وإن شاءت أن تمضي على مكاتبها؛ فإن أدت عتقت، وإن عجزت كانت أم ولد للحر خاصة لا يقدر على أن يبيعها، ويضمن الحر / [٤/ ١٤٠ ظ] نصف قيمتها للمكاتب. وأما ابن المكاتب فهو ثابت النسب من أبيه، وعلى أبيه نصف قيمته للحر. قلت: أرأيت إن عجزت هي ولم يعجز المكاتب؟ قال: هي أم ولد للحر، وعليه نصف قيمتها، وولد المكاتب ثابت النسب، وعليه نصف قيمته للحر^(٣). قلت: أرأيت إن عجزت وعجز المكاتب جميعاً؟ قال: هي أم ولد للحر، وعليه نصف قيمتها لمولى المكاتب، وولد المكاتب عبد بين الحر ومولى المكاتب. قلت: فإن كان وطء المكاتب في هذه الأبواب كلها بعد وطء الحر ثم عجزا جميعاً؟ قال: فهي أم ولد للحر، وعليه نصف قيمتها، وهي ولد المكاتب للحر. وولد المكاتب بمنزلة أمه، ولا يثبت نسبه. وقال محمد: أستحسن أن أثبت نسبه من المكاتب.



(١) غ - ألا ترى لو أن رجلاً كاتب أمة له ثم وطئها فولدت منه ثم أعتق نصفها.

(٢) م: فلذلك.

(٣) م ف: قيمة الحر. والتصحيح من ب جار ط.

باب كتاب مكاتبة المرتد

قلت: أرأيت رجلاً ارتد عن الإسلام فكاتب عبداً له في رده ثم أسلم هل تجوز مكاتبته؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه قد أسلم. قلت: أرأيت إن لم يسلم حتى قتل؟ قال: المكاتبة باطلة، وهو عبد للورثة في قول أبي حنيفة. قلت: وكذلك إن كان لحق بدار الشرك مرتداً بعد ما كاتب العبد؟ قال: نعم، المكاتبة باطل أيضاً. قلت: أرأيت إن رجع إلى دار الإسلام مسلماً ما حال المكاتبة؟ قال: إن كان رفع المكاتب إلى القاضي ورده القاضي في الرق فالمكاتبة باطلة، وإن لم يكن رفع [إلى]^(١) القاضي حتى رجع مسلماً فهو على مكاتبته.

قلت: أرأيت مسلماً كاتب عبداً له ثم ارتد المولى عن الإسلام ما حال المكاتب؟ قال: هو على مكاتبته. قلت: أرأيت إن قتل المولى مرتداً أو لحق بدار الشرك؟ قال: هو على مكاتبته أيضاً، ويسعى للورثة في المكاتبة. قلت: أرأيت إن كان السيد قد أخذ منه المكاتبة وهو مرتد ثم أسلم ما القول في ذلك؟ قال: العبد حر، وأخذه جائز. قلت: أرأيت إن كان قتل مرتداً أو لحق بدار الشرك ما القول في ذلك؟ قال: هو مكاتب على حاله، ولا يعتق، ولا يحسب له شيء مما أخذ المولى في حال رده إذا كان لا يعلم إلا بقول المرتد. فإن كان ذلك يعلم فالمرتد يجوز أخذه الدين بشهادة الشهود في كل ما ولي، ولا يجوز أن يخرج شيئاً من ماله [١٤١/٤] بثمان ولا غير ذلك في قول أبي حنيفة. قلت: ولم؟ قال: لأن المرتد لا يجوز له شيء مما صنع إذا لحق بدار الشرك أو قتل مرتداً. لا يجوز له عتق ولا شراء ولا بيع ولا تقاضي دين بإقرار^(٢) ولا غير ذلك. وإذا فعل شيئاً^(٣) من ذلك مرتداً^(٤) ثم أسلم فجميع ما صنع من ذلك فهو جائز.

(١) من ط.

(٢) م ف غ: دينا كإقرار. قال الأفغاني في هامش ط: والصواب: ولا إقرار. ولعل الصواب ما أثبتناه. وانظر: المبسوط، ٧٧/٨.

(٤) غ: مرتد.

(٣) غ: شيء.

قلت: أرايت إذا كاتب الرجل عبده وهو مسلم ثم ارتد عن الإسلام ولحق بدار الشرك وهو مرتد فقسم القاضي ميراثه وقضى للورثة بالمكاتب ثم إن الورثة أخذوا منه بعض المكاتب ثم رجع مسلماً ما القول في ذلك؟ قال: المكاتب مكاتب للمولى، ويحسب للمكاتب ما أخذ الورثة، ويؤدي ما بقي للمولى. قلت: ولم؟ قال: لأنه كاتبه وهو ماله، وكل شيء أصابه من ماله بعينه إذا رجع مسلماً فهو له من دين تقاضوه^(١) أو غير ذلك، وإن كان مستهلكاً لم يكن لهم عليه^(٢) شيء. قلت: أرايت ما أخذ الورثة من المكاتب وهو قائم بعينه لمن يكون وقد رجع المرتد إلى دار الإسلام؟ قال: هو له. قلت: أرايت إن كان الورثة قد أخذوا منه جميع المكاتب ثم رجع المرتد مسلماً لمن يكون ولاء العبد؟ قال: للمولى. قلت: ولم؟ قال: لأنه هو الذي كاتبه. ألا ترى أنه لو كان عبداً له فدبره وهو مسلم ثم ارتد ولحق بدار الحرب ثم رجع مسلماً بعد ما أعتق القاضي العبد وأمضى عتقه كان حراً، وكان ولاؤه له دون الورثة. وكذلك المكاتب.

قلت: أرايت المرتد إذا كاتب عبداً له ثم إن العبد جنى جناية ثم قتل السيد مرتداً ما حال العبد؟ قال: يُدفع بالجناية أو يُفدى، والمكاتب باطل.

قلت: أرايت المرتدة إذا كاتبت عبداً لها هل يجوز في حال ردتها؟ قال: نعم. قلت: فإن كانت مرتدة ولحقت بدار الشرك؟ قال: نعم. قلت: ولم وقد زعمت أن مكاتب المرتد باطل إذا لحق بدار الشرك أو قتل^(٣) مرتداً؟ قال: ليسا سواء، المرتدة لا تقتل، ولا يحال^(٤) بينها وبين مالها، فمن ثم اختلف. ألا ترى أنها لو اشترت شيئاً أو باعت جاز لها وعليها، وهي في ذلك بمنزلة من لم يرتد. قلت: أرايت إذا ماتت وقد كاتبت عبداً لها أيسعى للورثة في المكاتب؟ قال: نعم. قلت: وكذلك لو أعتقت عبداً لها جاز؟ قال: نعم. قلت: أرايت إن أدى المكاتب إليها المكاتب هل يعتق

(١) قال الأفغاني في هامش ط: والصواب بالصاد المهملة. وهو غير سديد.

(٢) غ: عليهم.

(٣) غ: وقتل.

(٤) م غ ط: ولأنه لا يحال.

ويصير^(١) الولاء لها؟ قال: نعم^(٢) / [٤/١٤١ ظ]. قلت: أرأيت إن رجعت مسلمة بعدما قسم مالها بين الورثة هل تأخذ ما قدرت^(٣) عليه من مالها بعينه إن لم يستهلك؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن سُبيَتْ ما القول في ذلك؟ قال: هي^(٤) قِنْ. قلت^(٥): فهل يكون لها شيء من مالها؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنها قد صارت أمة.

قلت: أرأيت المرتد إذا كاتب أمة له فولدت ولدأ في كتابتها ثم إنه أسلم^(٦) هل يكون ولدها بمنزلتها؟ قال: نعم.

وقال أبو يوسف ومحمد: كتابة المرتد^(٧) جائزة، وعتقه جائز إن قتل على رده أو لحق بدار الحرب.



باب شركة المكاتب وشفعته

قلت: أرأيت المكاتب أله أن يشارك حراً شركة مفاوضة؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن شركة المفاوضة يدخل فيها الضمان والكفالة وغير ذلك. ألا ترى أن المتفاوضين^(٨) إذا كفل أحدهما بكفالة لزم الآخر، وإن أقر بشيء لزم الآخر، والمكاتب لا يلزمه شيء من هذا، ولا يدخل في هذا غير ذلك.

قلت: أرأيت إذا شارك المكاتب حراً شركة في مال أخرجاه يشتريان به ويبيعان هل يجوز ذلك؟ قال: نعم. قلت: ولم^(٩) أجزت هذا؟ قال: لأن

(١) م ف غ: فيصير. والتصحيح من ط.

(٢) م + قلت أرأيت إن أدى المكاتب إليها الكتابة هل يعتق فيصير الولاء لها قال نعم.

(٣) م غ ط: ما قدر. (٤) ف - هي.

(٥) م ف غ: له. والتصحيح من ط. (٦) ف - ثم إنه أسلم.

(٧) غ: المرتدة. (٨) غ: المتفاوضين.

(٩) ف + قد.

هذا ليس بمنزلة المفاوضة؛ لأن هذا لا يلزمه شيء من أمر شريكه إلا ما أمره به من بيع أو شراء في مال اشتركا فيه. قال يعقوب ومحمد في المفاوضة في المكاتب مثل قول أبي حنيفة؛ لأن المتفاوضين يؤخذ كل واحد^(١) منهما باقرار صاحبه، ولا يجوز للمكاتب أن يؤخذ باقرار غيره عليه. وقال يعقوب: لا يجوز على المفاوض كفالة صاحبه، وكان يجيزه عليه أبو حنيفة.

قلت: أرأيت المكاتب إذا اشترى داراً والمولى شفيح تلك الدار هل للمولى أن يأخذها بالشفعة من المكاتب؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه في ذلك بمنزلة الحر. قلت: وكذلك لو أن المولى ابتاع داراً والعبد شفيحها؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت المكاتب إذا شارك رجلاً شركة عَنان مالاً أخرجاه ثم إن المكاتب عجز ورد ما القول في ذلك؟ قال: قد انقطعت الشركة حيث عجز^(٢) ورد. قلت: أرأيت إن اشترى شريكه بشيء من ذلك المال أو باع بعد ما رد المكاتب في الرق بغير إذن المولى هل يجوز ذلك؟ قال: لا. قلت: / [١٤٢/٤] و لم؟^(٣) قال: لأن الشركة قد انقطعت حيث عجز ورد.

قلت: أرأيت المكاتب إذا شارك رجلاً شركة عنان في مال أخرجاه ثم إن المكاتب عتق هل يكونان على شركتهما؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إن كان^(٤) شارك شركة مفاوضة ثم أعتق السيد المكاتب هل تجوز تلك الشركة؟ قال: لا.

قلت: أرأيت المكاتب إذا اشترى داراً هو فيها بالخيار ثلاثة أيام ثم إن المكاتب عجز ورد في الرق^(٥) قبل أن تمضي الأيام الثلاثة؟ قال: الخيار منقطع حيث عجز، والبيع لازم له. قلت: ولم؟ قال: لأنه قد انقطع الخيار حيث عجز؛ لأن الدار قد خرجت منه إلى غيره. وليس للمولى فيها خيار؛

(٢) ف - حيث عجز.

(٤) ف - كان.

(١) غ - واحد.

(٣) ف: ولم.

(٥) غ: في الرد.

لأنه^(١) ليس هو المشتري. قلت: أرأيت أن كان البائع فيها بالخيار فعجز المكاتب ورد في الرق ما حال البائع؟ قال: البائع على خياره؛ إن شاء ألزمه البيع، وإن شاء رده. قلت: ولم وقد عجز العبد؟ قال: لأن شراءه كان جائزاً.

قلت: أرأيت المكاتب إذا اشترى داراً وهو بالخيار ثلاثة أيام وفيها شفعة ثم إن المكاتب عجز في الأيام الثلاثة ورد في الرق ثم جاء الشفيع هل له أن يأخذها بالشفعة؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن الشفعة قد وقعت عليه حيث وقع الشراء. قلت: وإن كان العبد لم يعجز للشفيع فيها شفعة أيضاً؟ قال: نعم. قلت: فالمكاتب في الشفعة بمنزلة الحر في جميع أمره؟ قال: نعم. قلت: أرأيت إذا اشترى المكاتب أو الحر^(٢) داراً وهو بالخيار ثلاثة أيام ثم بيع دار أخرى إلى جنبها وهو شفيعها بهذه الدار التي اشتراها هل له أن يأخذ ذلك بالشفعة؟ قال: نعم، ويكون هذا رضى منه بالبيع الذي كان فيه الخيار^(٣). قلت: أرأيت إن لم يكن أخذها بالشفعة حتى ردها على الذي اشتراها منه هل للآخر البائع في هذا شفعة؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأن رده وقع بعد شرائها وقبل أن تقع الدار في ملك هذا، وإنما وقعت الشفعة لصاحب الخيار، ليس للبائع. قلت: ويجوز شركة المكاتب في العنان؟ قال: نعم. قلت: ويلزمه في ذلك ما يلزم الحر؟ قال: نعم.



باب سرقة المكاتب

١٤٢/٤] قلت: أرأيت المكاتب إذا سرق سرقة من مولاه هل يقطع؟ قال: لا. قلت: وكذلك إن سرق من ابن مولاه؟ قال: نعم. قلت:

(٢) ف: والحر.

(١) ف: ولأنه.

(٣) ط + بالخيار.

وكذلك إن سرق من امرأة مولاه؟ قال: نعم^(١). قلت: وكذلك إن سرق من جد مولاه أو جدته؟ قال: نعم. قلت: وكذلك إن سرق من أخيه أو من أخته أو عم مولاه أو خاله؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنني^(٢) لا أقطعه فيما سرق من مولاه، ولا فيما ذكرت مما سرق من أحد من هؤلاء لم أقطعه؛ لأنه لو سرق من مولاه لم أقطعه. وكذلك مكاتب المكاتب. قلت: وكذلك العبد؟ قال: نعم. قلت: وكذلك إن سرق واحد من هؤلاء من المكاتب؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت المكاتب إذا سرق^(٣) من رجل ولذلك الرجل عليه دين كثير هل يقطع؟ قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأنه بمنزلة غيره ممن ليس عليه دين. قلت: أرأيت إن عجز المكاتب بعدما سرق ورد في الرق فجاء المسروق^(٤) منه يطلب دينه فقاضى القاضي^(٥) بالعبد أن يباع وقد أبى المولى أن يفديه هل يقطع في تلك السرقة؟ قال: نعم، يقطع في القياس. قلت: وكذلك المأذون له في التجارة إذا سرق من رجل ولذلك^(٦) الرجل عليه دين؟ قال: نعم. قلت: أفأرأيت المكاتب إذا سرق مالاً وذلك المال بين مولاه وبين رجل آخر هل يقطع؟ قال: لا. قلت: فإذا سرق المكاتب سرقة هل يقطع؟ قال: نعم. قلت: وهو في السرقة بمنزلة غيره من الناس؟ قال: نعم.

قلت: أرأيت مكاتباً سرق من مكاتب لمولاه أو عبد قد عتق بعضه هل يقطع؟ قال: لا. قلت: وكذلك إذا سرق من عبد بين^(٧) مولاه وبين رجل آخر وقد أعتق المولى نصيبه^(٨) منه أو لم يعتقه؟ قال: نعم. قلت: وكذلك إن سرق من عبد بين رجل وبين مولى^(٩) وقد أعتق المولى نصيبه؟

(٢) ف غ: لأن.

(٤) ف: المشتري.

(٦) غ: وكذلك.

(٨) غ: نفسه.

(١) ف - قال نعم.

(٣) ف: إن سرق.

(٥) م غ ط + له.

(٧) ف + رجل وبين.

(٩) ط: مولاه.

قال: نعم. قلت: ولم؟ قال: لأن الشريك الآخر بالخيار؛ إن شاء ضمن المولى إن كان موسراً حيث أعتق، فإذا ضمن المولى صار المولى يرجع عليه وصار بمنزلة عبده.

قلت: أرأيت المكاتب إذا سرق من رجل مالاً وذلك مضاربة مع الرجل [من] ^(١) مولى المكاتب هل يقطع؟ قال: لا؛ لأنه مال مولاه. قلت: أرأيت إن سرق المكاتب من رجل مالاً وللمولى على ذلك الرجل دين هل يقطع؟ قال: لا. قلت: ولم؟ قال: لأنه بمنزلة المولى. ألا ترى أن المولى لو سرق من ذلك الرجل ^(٢) لم يقطع إذا كانت السرقة دراهم مثل الدين، فأما إذا [١٤٣/٤] كانت السرقة عروضاً قطعاً جميعاً. قلت: أرأيت مولى الجارية ^(٣) إذا كاتبها على أنه بالخيار ثلاثة أيام فولدت فأعتق ولدها؟ قال: هذا فسخ للمكاتبة. قلت: فإن أعتقها ^(٤) هي؟ قال: هو فسخ للمكاتبة، والعتق ماض، والولد رقيق. [قلت]: فإن أعتقها والخيار ^(٥) لها هل يعتقان جميعاً؟ قال: نعم. قلت: فإن كان ^(٦) أعتق الولد؟ قال: هو حر بغير قيمة. قلت: فإن اشترت وباعت؟ قال: هذا إجازة منها للمكاتبة. وقال يعقوب ومحمد: إذا أدى ابن المكاتب من تركة المكاتب ^(٧) مالاً ثم لحقه دين كان على المكاتب، والعتق ماض، ويؤخذ من المولى ما أخذ، ويرجع على الابن. وكذلك لو دفع إليه عبداً بذلك فاستحق عتق، ويرجع عليه بماله. وبالله التوفيق ^(٨).

(١) من ط. (٢) ط - الرجل.

(٣) ف: الجار. (٤) م غ: فإن عتقها.

(٥) م ف غ ط: فالخيار. وفي ب جار: وكان الخيار.

(٦) ف + قد. (٧) ف: المكاتب.

(٨) م + انتهى كتاب المكاتب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله كتبه أبو بكر بن أحمد بن محمد الطلحي الأصبهاني في سلخ شهر ذي الحجة سنة ثمان وثلاثين وستمائة؛ ف + انتهى كتاب المكاتب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله؛ غ + انتهى كتاب المكاتب والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.